

منلازاده فی الحکمة



٨٥٢

الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات الخارجية على ما هي عليه
في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية تعريفا خاصا وارتقاء النفس
الى كمالها تعريفا عاما واقسامها اثنان الحكمة النظرية
والحكمة العملية لانها اما بقدرة الخالق واختياره او بقدرتنا
واختيارنا الاول هي الاولى والثانية هي الثانية وانواع الاولى
ثلثة لانها اما مفتقرة الى المادة او غنية والمفتقرة اما ممكن التجريد
عن المادة او لا ويسمى النوع الاول العلم الاعلى والكلي والفلسفة الاولى
وما بعد الطبيعة وما قبل الطبيعة والالهي والنوع الثاني العلم الاوسط
والرياضي والنوع الثالث العلم الادنى والطبيعي وانواع الثانية ثلثة
لانها اما متعلقة بامر نفس الشخص او بامر مشترك في المنزل او بامر مشترك
في المدينة ويسمى النوع الاول تهذيب الاخلاق والنوع الثاني تدبير المنزل
والنوع الثالث السياسة المدنية في التعريف الخاص وفي التعريف
ثلثة اقسام الاول المنطق والثاني الحكمة النظرية المسماة بالطبيعي
والثالث الحكمة العملية المسماة بالالهيات والمنطق قسمان الاول
المفردات والثاني المركبات والاول نوعان لفظيات وشرحيات والاخر

ركنان من اول فن ٣

اربعة فنون لفظيات وشرحيات وحكميات وحجتيات ومجموع فن المنطق خمسة
وابواب الفن الاول من القسم الاول ثلثة الباب الاول تسعة فصول والباب الثاني
تسعة فصول والباب الثالث تسعة فصول وابواب الفن الثاني من القسم الاول
اربعة الاول ثلثة فصول والثاني ثلثة فصول والثالث ثلثة فصول والرابع
ثلثة فصول وابواب الفن الثالث من القسم الاول ثلثة الاول اربعة فصول والثاني اربعة فصول
والثالث اربعة فصول وابواب الفن الرابع من القسم الاول ثلثة الاول [illegible] ثمانية فصول
والثاني عشرة فصول والثالث ثمانية عشر فصلا وابواب الفن الخامس
اربعة الاول ثمانية فصول والثاني ثمانية فصول والثالث ثمانية فصول
والرابع ثمانية فصول وفصول الفن الاول من القسم الثاني عشرة الاول
في ابطال الجزء الذي لا يتجزى بالدليلين والثاني في اثبات الهيولى باقسامها الاربع بالدليلين
والثالث في عدم تجريد الصورة الجسمية عن الهيولى بالدليلين والرابع في عدم تجريد الهيولى
عن الصورة الجسمية بالدليلين والخامس في اثبات الصورة النوعية بالدليلين والسادس
في اثبات المكان بالدليلين والسابع في اثبات الحيز بالدليلين والثامن
في اثبات الشكل بالدليلين والتاسع في اثبات الحركة والسكون بالدليلين
والعاشر في اثبات الزمان بالدليلين وفصول الفن الثاني من القسم الثاني
ثمانية الاول في اثبات كون الفلك مستديرا بالدليلين والثاني في اثبات قبول الفلك حركة
بالدليلين

والثالث في اثبات بسيط الفلك بالدليلين والرابع في اثبات عدم القبول للفلك
الكون والفساد بالدليلين والخامس في اثبات القوة المحركة بالدليلين والسادس
في اثبات دوام التحرك على الاستدارة للفلك بالدليلين والسابع في اثبات المحرك
بالارادة بالدليلين للفلك والثامن في اثبات المحرك القريب للفلك بالدليلين
وفصول الفن الثالث من القسم الثاني ستة الاول في اثبات العناصر الاربع بالدليلين
والثاني في اثبات البسائط من السحاب والمطر بالدليلين والثالث في اثبات المعادن
بالدليلين والرابع في اثبات النبات بالدليلين والخامس في اثبات الحيوان
بالدليلين والسادس في اثبات الانسان بالدليلين وفصول الفن الاول
من القسم الثالث سبعة الاول في اثبات الكلي والجزئي بالدليلين والثاني في اثبات
الواحد والكثير بالدليلين والثالث في اثبات القوة والفعل بالدليلين والرابع
في اثبات المتقدم والمتاخر بالدليلين والخامس في اثبات القديم والحادث
والسادس في اثبات العلة والمعلول بالدليلين والسابع في اثبات الجوهر
والعرض وفصول الفن الثاني من القسم الثالث عشرة الاول في اثبات
واجب الوجود بالدليلين والثاني في اثبات وجود الواجب الوجود بالدليلين
والثالث في اثبات وجوب الواجب الوجود بالدليلين والرابع في اثبات التوحيد
بالدليلين والخامس في اثبات وجوب الواجب لذاته من جميع جهاته بالدليلين
والسادس في اثبات علم الواجب لذاته بذاته بالدليلين والسابع في اثبات عدم
شريك الواجب لذاته بالممكنات والثامن في اثبات علم الواجب لذاته بالكليات بالدليلين
والتاسع في اثبات علم الواجب لذاته بالجزئيات بالدليلين والعاشر في اثبات كون الواجب لذاته
مريد الاشياء بالدليلين

وانما سمي بالالهي مع ان فيه مسايل
ليست من الالهي علما لان اشرف
مسايل الالهي اشرف المسايل
ولهذا غلبت على غيره

والحاشية للرواح

استدل المتكلمون على وجود الجزء الذي لا يتجزى بوجوه
الاول ان يقال ان الحركة موجودة في الحال مسلم عند
وجود الجزء الذي لا يتجزى اما كون الحركة موجودة في الحال فلان
الحركة موجودة العرفن موجودة اما في الماضي او المستقبل او الحال

اعلم ان العلماء اختلفوا في وجود الجزء الذي لا يتجزى فانكره جمهور الفلاسفة المتاخرين واثبته المتكلمون وقوم من القدماء الفلاسفة ... [illegible]

اعلم ان الطبيعي ... [illegible]

لان الحركة الماضية او المستقبلة ليستا موجودتين ... [illegible]

ثم لا توجد اصلا فان الكل او الحركة جزئيا
باسرها ايضا كذلك الكل قطعا لا كما يقول الزمان
وجب ان لا توجد اصلا بخلاف الزمان
بل هو موجود في
حد نفسه
محاكات

[illegible]

وفصول الفن الثالث من القسم الثالث
اربعة الاول فى اثبات العقل بالدليلين
والثانى فى اثبات كثرة العقول بالدليلين
والثالث فى اثبات ازلية العقول وبديتها
بالدليلين والرابع فى اثبات كيفية
توسط العقل بين البارى وبين
العالم الجسمانى بالدليلين
تم الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

نسئلك اللهم يا اهل الحمد والثناء ويا ذا العظمة والكبرياء ويا
مبدئ الاجسام المختلفة الطباع ومظهر الجواهر العقلية من افق الابداع
ان نحمدك بمحامدك التي لا تقطع مراحلها بخطى التحديد ونشكرك على نوالك
التي يضيق عن احاطتها نطاق التعديد ونصلي على اكمل اشخاص نوع
البشر وافضل افراد اهل الوبر والمدر واشرف ذوي النفوس
القدسية الواصل الى اقصى المراتب الانسية محمد سيد الانبياء
وقدوة اهل الاصطفاء وعلى عترته النجباء الكرام وصحبه الائمة
الاعلام العظام ونسألك ان توفقنا لتحقيق الحق في المطالب وتهدينا
نهج الوصول الى اعلى المراتب انك على ما تشاء قدير وبتحقيق رجاء
المؤملين جدير وبعد فهذه مجلة مشتملة على شرح ما سوى المنطق
من المختصر الموسوم بالهداية للامام المحقق والفيلسوف المدقق قدوة
الفضلاء المتاخرين واسوة العلماء المتبحرين وحيد عصره وفريد دهره
اثير الحق والدين الابهري اعلى الله درجته في حظائر القدس
وبوأه مع الصديقين في مقاعد الانس املئتها مع قلة البضاعة
واختلال الحال ومضمار هذه الصناعة بالتماس طائفة من الخلان
بل زمرة من اعزة الاخوان حين كانوا متصدين لمباحثة

حيث لم يتيسر لشرح يكشف لهم عن وجوه خرائده نقابها و
يذلل لهم مسالك التحقيق من مطايا البيان صعابها الا انه لا يستغني الا
استفهامهم بما اقترحوه ولا يوافقني الا اتباع ما عليه اصطلحوا والله
المستعان فيما قصدته من تحصيل مسئولهم وايصالهم الى غاية مأمولهم
انه خير موفق ومعين قال المولى المصنف رحمه الله وروّح روحه وزاد
في اعلى غرف الجنان فتوحه القسم الثاني في الطبيعيات اقول لما كانت الحكمة
علما باحثا عن احوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر
بقدر الطاقة البشرية والموجود ينقسم الى ما هو موجود لا بقدرتنا واختيارنا
كالسماء والارض والى ما هو موجود بهما كالاعمال الصادرة منا انقسمت لا محالة
انقسام متعلقها اعني الموجود الى قسمين قسم يبحث فيه عن احوال القسم
الاول من الموجود ويسمى حكمة نظرية لتوقف حصولها على النظر وقسم يبحث فيه
عن احوال القسم الثاني ويسمى حكمة عملية لتعلقها بالعمل والحكمة النظرية ثلثة
اقسام لانها اما ان يبحث فيها عما يوجد في الخارج بلا مادة وهو العلم
الاعلى المسمى بالالهي او عما لا يوجد الا فيها وح اما ان يمكن تجريده عن
المادة في التعقل فهو العلم الاوسط الموسوم بالرياضي اولا وهو العلم
الادنى الموسوم بالطبيعي والحكمة العملية ايضا ثلثة اقسام لانها اما ان
يبحث فيها عن الاعمال الصادرة عن الشخص لتحصيل الكمال او الواقعة

اي معنى العمل لا نفس العمل لخروج النفس الى الاستنباط الى كمالها الممكنة وهي السعادة الابدية

بين اهل المنزل لدوام الائتلاف والمدينة لبقاء الانصاف والانتصاف والاول علم الاخلاق والثاني علم المنزل والثالث علم السياسة والمنطق خارج عن اقسام الحكمة بل هو آلة لتحصيلها اللهم الا ان يفسر الحكمة بخروج النفس الى كمالها الممكن بحسب قوتيها النظرية والعملية فيدخل فيها المنطق بل العمل ايضا اذا تمهد هذا فنقول رتب المصنف هذا المختصر على ثلثة اقسام في علوم ثلثة الاول في المنطق والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي وانما اختار هذه العلوم الثلثة من بين سائرها اما المنطق فلمسيس الحاجة اليه لكونه آلة لتحصيل العلوم كلها واما الباقيان فلان سعادة النفس الانسانية منوطة بمعرفة الباري جل ذكره بصفات كماله ونعوت جلاله ومعرفة احوال النفس في النشأتين والاولى هي الثانية باعتبار النشأة الاخرى تحصل بالالهي و والثانية باعتبار النشأة الاولى تحصل بالطبيعي واعرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل وقدم المنطق على الطبيعي والالهي لتقدمه على الطبيعي بالآلية والطبيعي على الالهي لتقدمه بالنسبة الينا وليكون التعليم متدرجا من الاسهل الى الاصعب على ما يقتضيه داب الارشاد في باب التعليم

قال وهو مرتب على ثلثة فنون اه اقول مباحث هذا القسم منحصرة

3

ان ارادوا من الاحكام مطلقا يلزم ان يكون البحث من احوال الاحكام المخصوصة بواسطة الجسم المطلق وما يبحث عن احوالها بالواسطة يكون من الاعراض الغريبة وان ارادوا الاحكام المخصوصة فكذا الحال لا يبحث عنها

في ثلثة فنون الاول فيما يعم الاجسام الطبيعية من الاحوال الثاني فيما يختص بالفلكيات الثالث فيما يختص بالعنصريات ووجه الانحصار ان العلم الطبيعي باحث عن احوال الجسم الطبيعي من حيث انه واقع في التغير والجسم الطبيعي اما فلكي او عنصري فالبحث فيه اما عن الاحوال المشتركة كقبول التجزية لا الى نهاية وتناهي الابعاد وعدمها وهو الفن الاول او عن الاحوال المختصة بالفلكيات كاستدارتها وتحركها على الاستدارة وامتناع الخرق والالتيام عليها وهو الفن الثاني او بالعنصريات كقبولها الكون والفساد والحركة المستقيمة وهو الفن الثالث وقدم الفن الاول على الاخيرين لان الاحوال المشتركة لعمومها اظهر فاستحق التقديم كما يستحق الجنس لعمومه التقديم على الفصل على ما تقرر في باب القول الشارح والثاني على الثالث لان مباحث الفن الثاني اشرف لشرف موضوعاتها وثباتها اشرف من مباحث الفن الثالث وان كان الفن الثالث مما ينبغي ان يتقدم في التعليم لقربه الينا على ما ذكر في تقديم الطبيعيات وهذا التقسيم اجمالي والتفصيل فيه ان يقال البحث في العلم الطبيعي اما عن الاحوال المشتركة بين الاجسام وهو الباب المسمى بسماع الطبيعي وسماع الكيان او عن الاحوال المختصة بالبسائط العلوية وهو باب السماء والعالم او البسائط السفلية وهو باب الكون والفساد او عن الاحوال المختصة بالمركبات التي ليس لها صورة حافظة للتركيب وهو باب الآثار العلوية او التي لها صورة لكنها

الحفظ فقط وهو باب المعادن او التي لها صور من شانها التميز مع الحفظ

وهو باب النبات او التي لها صور من شانها الحس والحركة الارادية مع ما للنبات

وهو باب الحيوان او التي لها نفوس ناطقة من شانها النطق مع ما للحيوان

وهو باب الانسان فابواب العلم الطبيعي على التفصيل ثمانية لكن المص اجمل في التقسيم

فجعل الاقسام الستة الاخيرة قسما واحدا باعتبار انها متعلقة بالعناصر لانها

بحث اما عن العناصر او عما يحدث منها قال فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى

اقول ينبغي لطالب كل علم ان يتصور موضوعه قبل الشروع فيه لانه من

المبادي التصورية للعلم وتصور الموضوع بوجه ما وان كان كافيا للمبادئة

الا ان البصيرة انما تكمل وتتم اذا تصوره بكمال الحقيقة فلهذا اراد المص

تحقيق الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم ببيان تالفه من الهيولى و

والصورة لكن هذا المطلب لما توقف على بطلان الجزء الذي لا يتجزى على ما ستطلع

عليه قدم هذا الفصل لابطاله فقال فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى فصول

فصل نكرة موصوفة بقوله في ابطال الجزء الذي وقعت خبر مبتدا محذوف

او مبتدا خبره محذوف اي الاول من الفصول فصل او منها فصل والمراد

من الجزء الذي لا يتجزى جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا لا بحسب

الخارج ولا بحسب الوهم والفرض العقلي يتالف الاجسام من افراده

بانضمام بعضها الى بعض وتقرير البرهان على بطلانه من وجهين

احدهما انه متى جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء مترتبة متلاقية

يكون واحد منها وسطا بين الطرفين والتالي باطل بيان الملازمة ان الجزء

يمكن بالفرض تعدد افراده مع الترتيب المذكور ايضا يمكن عند مشاف الاحوال

الغير المتنافية فيه اذا امكن كل واحد منها امكن اجتماعها بالضرورة فيجوز وجود

اجزاء متعددة مترتبة على الوجه المذكور والمص لم يذكر بيان الملازمة لظهوره بل

بادر الى بيان بطلان التالي وتقريره انه متى جاز وجود الاجزاء على الترتيب المذكور

فاما ان لا يحجب الوسط تلاقي الطرفين او يمنعه والاول باطل والا لزم تداخل الاجزاء

المستلزم لعدم الوسط والطرفين وهو خلاف المفروض وكذا يستلزم

عدم ازدياد حجم الاجزاء على حجم الجزء الواحد وهو ممتنع ضرورة وحصول الاجسام

ذوات الحجمية من تلك الاجزاء وكذا الثاني لانه لما لاقى احد الطرفين من الوسط يكون

مغايرا لما يلاقي الطرف الاخر فينجزى الوسط وقد فرضنا انه لا يتجزى هذا خلف

واذا بطل التالي بتقسيمه بطل المقدم وهو امكان الجزء الذي لا يتجزى فيلزم

امتناعه وهو المطلوب قيل لانم ان الوسط ان منع تلاقي الطرفين لزم

انقسامه وانما يلزم ان لو حصل فيه جزان وهو ممنوع غاية ما في الباب

ان يكون لها شان يلاقي كل واحد منهما طرفا ولا يلزم من حصول

النهايتين حصول الجزئين ليلزم الانقسام قلنا ان اتحد محل النهايتين

من الوسط لم يتميز احديهما عن الاخرى في الوضع فملاقات احديهما لاحد

الطرفين والاخرى للاخر دون العكس يكون ترجيحا بلا مرجح والا لزم الانقسام
وثانيهما انه متى جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى جاز وجود
اجزاء متلاقية بحيث يكون احدها على ملتقى الآخرين والتالي باطل اما الملازمة
فظاهرة مما ذكرنا في الاول واما بطلان التالي فلان ما فرض على الملتقى اما ان
يلاقي شيئا من المتلاقيين او يلاقي احدهما او يحجبهما او من كل منهما شيئا
والاول يستلزم عدم تلاقي الاجزاء والثاني ان لا يكون على الملتقى ما فرض عليه
والثالث التجزي ما فرض على الملتقى والرابع تجزيهما باسرها والكل خلاف المفروض
وبطلان التالي بجميع اقسامه يدل على المقدم المستلزم للمطلوب وعلى فساد التقرير
لا يرد الاعتراض بكون حصول الجزء المفروض على الملتقى على بعض المفصل من غير ان يلاقي
شيئا منهما لانه خلاف المفروض على ما ذكرنا قال فصل في اثبات الهيولى اه
اقول كل جسم فهو مركب من ثلثة جواهر حل اثنان منها في الثالث يسمى احد
الحالين صورة جسمية وثانيهما صورة نوعية ويسمى الثالث المحل مادة وهيولى
اما الصورة الجسمية فلا يحتاج الى اثباتها في الجسم برهان لانها الجوهر الممتد
المتصل القابل للابعاد الثلثة المدرك من الجسم في بادي النظر واما الصورة النوعية
فسيأتي البرهان على اثباتها واما الهيولى فهي التي يريد المص اثباتها بالبرهان
في هذا الفصل والبرهان عليه ان الجسم المتصل اعني الذي ليس له مفاصل في اجزاء
بالفعل بل هو متصل في نفس الامر كما هو عند الحس موجود في الاجسام القابلة

للانفكاك من العناصر وما يتركب منها لان اي جسم فرضناه من
تلك الاجسام فهو اما ان يكون مشتملا على اجزاء بالفعل اولا فان لم يشتمل
عليها بالفعل فهو الجسم المتصل وان اشتمل عليها فاجزاؤه اما ان تقبل
الانقسام في الجهات الثلث اولا فان لم تقبل الانقسام فيها فهي اما اجزاء
لا تتجزى او اشياء تنتهي بالانقسام اليها فيلزم الجزء الذي لا يتجزى بل ما تركب
وهو باطل وان قبلت الانقسام فيها يكون اجساما اما غير مشتملة على اجزاء
بالفعل فيكون اجساما متصلة او مشتملة بالفعل على اجزاء فيعود فيها الكلام المذكور
فاما ان يذهب الاشتمال على الاجزاء بالفعل الى غير النهاية فيلزم تركب الجسم
بالفعل من اجزاء غير متناهية او ينتهي الى اجزاء غير قابلة للانقسام فيلزم الجزء
الذي لا يتجزى او ينتهي الى اجزاء قابلة للانقسام غير منقسمة بالفعل فيكون اجساما
متصلة فثبت ان في الاجسام القابلة للانفصال الانفكاكي جسما متصلا و
هذا الجسم يطرء عليه الانفصال على ما شاهده فلا بد ان يكون فيه شيء
يقبل الانفصال الطاري عليه اذ ظاهر ان الانفصال عدم لا قابل له فيجب ما القابل
للانفصال في الجسم اما ان يكون هو المقدار اي الكم المتصل القائم بالجسم المسمى بالجسم
التعليمي او الصورة المستلزمة للمقدار اي هذا الجوهر المتصل الممتد في الاقطار الثلثة
المدرك حسا او شيئا اخر غيرهما لا سبيل الى الاول وهو ان يكون القابل للانفصال
المقدار او الصورة المستلزمة له والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال والقابل

لان كلا من الصورة والمقدار بذاته لا ينفك عنه الاتصال فلو قبل احدهما الانفصال
والقابل يجب وجوده مع المقبول لزم اجتماع الاتصال والانفصال في الجسم بالضرورة
وانه مع تناقضهما محال وهو ان القابل للانفصال شيء آخر في الجسم مغاير للصورة
والمقدار وهو المعني بالهيولى فثبت الهيولى في الجسم وهو المطلوب قلت غاية
ما في الباب انه لزم من هذه الحجة ان في الجسم شيئا مغايرا للصورة والمقدار قابلا
للانفصال لكن لا يكفي هذا القدر في كون ذلك الشيء هيولى وانما يثبت ذلك ان لو
ثبت انه محل للصورة ولم يثبت بعد لعدم دلالة الحجة عليه قلت ليس المعنى بالانفصال
عدم الاتصال فان العدم لا يحتاج الى القابل بل معناه زوال الاتصال الواحد عن
الجسم وحصول اتصالين آخرين بعده والقابل للانفصال انما يقبل الاتصال الواحد
قبله والاتصالين الآخرين بعده حتى ان قبوله الانفصال هو قبوله الا
الاتصال الواحد والاتصالين اخرى فالشيء الذي اثبتناه في الجسم مغايرا
للصورة والمقدار انما يكون محلا للاتصال الذي يلازم الصورة الجسمية فيكون
محلا للصورة الجسمية فيكون هيولى اذ لا نريد بالهيولى الا جوهرا تحله الصورة
الجسمية وتحقيق هذا الكلام ان الصورة الجسمية قبل طريان الانفصال جوهر
متصل اي ذو اجزاء مفروضة مشتركة في الحدود والنهايات وله اتصال
وهو كونه ذا اجزاء على تلك الصفة وهذا الاتصال من لوازم ماهية الجوهر
المتصل بحيث لو انتفى الاتصال انتفت ماهية الجوهر المتصل اذ هذا الجوهر

الجوهر لو لم يكن له اتصال لم يكن جوهرا متصلا بل جوهرا مغايرا فعند طريان الانفصال
يزول الاتصال الكاين قطعا وينعدم المتصل لانعدام لازمه ويحدث متصلان اخران
مع اتصالين آخرين فلو لم يكن في الجسم شيء سوى الجوهر المتصل مع اتصاله يلزم ان يكون
انفصال الجسم انعدامه بالمرة وحصول جسمين آخرين لا عن شيء وانه بديهي البطلان
فثبت ان في الجسم جوهرا موجودا بالذات في الاحوال كلها تعلقت به
قبل الانفصال جسمية واحدة تعلقا افادا للاشياء تزال الوضع بينها وصورته كل طال
جسم واحد وعند طريان الانفصال على الجسم يزول عنه هذه الجسمية الواحدة ويتعلق
به الجسميتان الاخريان كذلك ويصير الجوهر الباقي بهما جسمين وهذا التعلق
يجب ان يكون بطريق كون الجسمية صورة حالة في الجوهر الباقي اما اولا فلان التعلق
بينهما على الوجه المذكور اما ان يكون بطريق حلول احدهما في الاخر او بطريق حلولهما
في محل ثالث والثاني معلوم الانتفاء والاول اما ان يكون بطريق حلول الصورة
الجسمية او العكس لكن الحق هو الاول لان زوال الصورة مع بقاء المحل بصورة
اخرى تحل فيه معقول دون العكس واما ثانيا فلان المعنى بالحلول هو الاختصاص
الناعت اي التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للاخر والاخر منعوتا به
والاول اعني النعت حال والثاني اعني المنعوت محل كالتعلق بين لون البياض
والجسم المقتضي لكون البياض نعتا للجسم وكون الجسم منعوتا به بان يقال جسم ابيض
والتعلق الثابت فيما نحن بصدده يقتضي منعوتية الجوهر الباقي بالجسمية فان

الجوهر الباقي بالجسمية يصير جسما كما ان الجسم بالبياض يصير ابيض فثبت ان الجوهر
المغاير للصورة الجسمية الموجود في الجسم وانها محل للصورة الجسمية فيكون هيولى واذا
ثبت الهيولى في الجسم القابل للانفكاك ثبت في الاجسام كلها لان الطبيعة
المقدارية اى الحقيقة المنسوبة الى المقدار المستلزمة اياه وهي الصورة الجسمية
المشتركة بين الاجسام كلها اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل اولا بل
يفتقر اليه بحسب ذاتها لانها مع قطع النظر عما تغاير ذاتها وينفصل عنها ان
امكن وجودها بدون المحل فهي بحسب الذات والافتقرت اليه بحسبها والاول
اى كونها غنية عن المحل بحسب الذات يمح والالزم استحالة حلولها في المحل
لان الغني بذاته عن شيء يستحيل ان يحل فيه لان الحلول بالمعنى المذكور يستلزم
الافتقار فلو حل الغني بذاته عن شيء فيه ليتخلف عن الذات مقتضاها وانه محال
فتعين الثاني وهو افتقارها الى المحل بحسب الذات والمفتقر الى المحل بحسب الذات
لا يوجد بغير حال فيه والا لم يكن مفتقرا اليه بحسب الذات فالطبيعة المقدارية اينما
توجد تكون حالة في المحل وهو الهيولى فيكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى
والصورة وهو المط واعترض على هذه الحجة بانها مشتملة على المصادرة على
المط لان المط من هذه الحجة اثبات وجود الهيولى في الجسم ومن مقدمات الحجة
الحكم على الصورة بقبول الانفصال والحكم عليها بقبول الانفصال متوقف
على وجودها اذ الشيء ما لم يوجد لم يقبل شيئا ووجودها متوقف على وجو

وجود الهيولى لانها حالة في الهيولى ووجود الحال بدون المحل ممتنع فيلزم اثبات
وجود الهيولى بوجودها وهو مصادرة على المط واجيب عنه بان المراد
بالصورة الاتصال الذي اثبتناه في ضمن اثبات الجسم المتصل بوجوده لا
بالدليل لا يكون متوقفا على وجود الهيولى فلا يلزم المصادرة على المط و
وهذا غاية توجيه الاعتراض وجوابه ونحن نقول اما الاعتراض فمسقوط والصح بوجهين
اما الاول فلان المستدل لم يحكم على الصورة بقبول الانفصال بل اورد هذا الحكم
على سبيل الفرض لا بطاله فليس الحكم على الصورة بقبول الانفصال من المقدمات
بل المقدمة ابطال هذا الحكم بعد الفرض واما ثانيا فلان قوله الحكم على الصورة
بقبول الانفصال يتوقف على وجودها ان اراد به انه متوقف على وجودها
في الواقع فلانم ذلك وانما يلزم ان لو كان الحكم مطابقا للواقع وهو ممنوع
وان اراد به انه متوقف على وجودها في اعتقاد الحاكم فهو مسلم لكن توقف
وجود الصورة في الاعتقاد على وجود الهيولى ان اريد به انه متوقف على
وجود الهيولى في الواقع فالمنع عايد لاحتمال عدم مطابقة الاعتقاد للواقع
وان اريد به انه متوقف على وجودها في الاعتقاد فهذا ايضا ممنوع
لجواز اعتقاد وجود الصورة بدون اعتقاد وجود الهيولى كما هو مذهب
افلاطون واما الجواب فضعيف لانما حققناه من ان الصورة الجسمية هي
الجوهر المتصل المحسوس من الجسم في بادي النظر الاتصال واما الاعراض

المبنى على الاستغنا في المقدار بانه الاتصال وغيره مع جوابه فعليل الخلو...
الخلو مراد المص حسب ما قررناه واعترض الامام على هذه الحجة بانها انما تتم
ان لو ثبت ان الصورة الجسمية ماهية نوعية ولم يدل عليه دليل فمن الجائز
ان تكون الصورة في الاجسام القابلة للانفكاك مخالفة بالنوع لصور الاجسام الغير
القابلة للانفكاك فلا يلزم من افتقار الاول الى الهيولى افتقار الثانية اليها
المنع فلا يثبت الهيولى في جميع الاجسام وجوابه ان الصورة الجسمية هي الهوية الاتصالية
المحسوسة من الجسم اولا ولا شك انها ماهية نوعية لانها لا تختلف بالفصول بل
بالامور الخارجية عنها ككونها فلكا او عنصرا او غير ذلك مما لا مدخل له في الهوية
في حقيقة تلك الهوية الاتصالية ولئن كانت الصورة الجسمية في الاجسام حقائق
مختلفة مغايرة للهوية الاتصالية والهوية الاتصالية مشتركة بينها لازمة لها
فافتقار الهوية الاتصالية اللازمة للاجسام كلها الى الهيولى يستلزم ثبوت الهيولى
في الاجسام كلها وهو المط **قال** فصل في ان الصورة لا تتجرد عن الهيولى اه
اقول يريد ان يثبت التلازم بين الهيولى والصورة فوضع هذا الفصل
اولا لاثبات ملزومية الصورة فقال الصورة لا تتجرد عن الهيولى اذ لو
وجدت الصورة مجردة عن حلولها في الهيولى لكانت اما متناهية او غير
متناهية والتالي بط بقسميه اما الملازمة فظاهرة واما بطلان القسم الثاني من التالي
فلتناهي الابعاد كلها جسمانية كانت او غير جسمانية اذ لو امكن بعد غير متناه

8

لا يمكن ان نخرج من مبدا واحد امتدادان على سمت واحد الى خطان منفرجان
كانهما ساقا مثلث وينذهبان الى غير النهاية ككنقريح لان البعد الواصل بين الخطين
يتزايد بحسب تزايد امتدادهما فلو امتدا الى غير النهاية لامكن وجود بعد غير متناه
بينهما مع كونه محصورا بين حاصرين فانه مح وعليه منع ظ وهو ان اللازم من ذهاب
الخطين الى غير النهاية ثبوت ابعاد غير متناهية تتزايد البعد الواصل بينهما لا وجود بعد
غير متناه بينهما ولا يتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنها المنع المذكور
الا بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين الممتدين من مبدا واحد الى غير النهاية
يمكن ان نفرض بينهما ابعادا غير متناهية بحسب العدد متزايدة بقدر واحد مثلا
لو امتدا من مبدا واحد مثل نقطة ا خطان غير متناهيين لامكن ان نفرض
على الخطين نقطتين متساويتي البعد عن نقطة ا كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط
ب ج لكان متساويا لكل من خطي ا ب ا ج حتى يكون ا ب ج مثلثا متساوي
الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين
اخريين متساويتي البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعدهما عن ب ج
كبعدي ب ج عن ا ويكون كل من ا د ا ه ذراعين حتى لو وصلنا بين
نقطتي د ه بخط د ه لكان كل ضلع من مثلث ا د ه ذراعين وان نفرض
عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز ونصل بينهما بخط حتى يكون
كل من اضلاع ا و ز ثلثة اذرع ثم نفرض ح ط ثم ي ك ثم ل م ثم ن س



ونصل بينها بخطوط ح ط ثم ي ك ثم ل س على الوجه المذكور وهكذا الى

غير النهاية ولنسم خط ب ح البعد الاصل والذى بعده اعنى د ه البعد الاول

و ز البعد الثانى و ح ط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الثانى ثم ان كلا من تلك

الابعاد يشتمل على البعد الذى قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعنى د ه

مشتمل على البعد الاصل اعنى ب ج وزيادة ح ر اع والبعد الثانى اعنى يشتمل على و ز

د ه وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية فكل بعد من الابعاد المفروضة

فوق البعد الاصل يشتمل على زيادة فههنا زيادات غير متناهية بعد الا

الغير المتناهية التى فوق البعد الاصل ثم نقول ان كل جملة من الزيادات

الغير المتناهية فانها موجودة فى بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك

الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد فى تلك الابعاد بعد

هو اخر الابعاد ويلزم من هذا تناهى الخطين على تقدير عدم تناهيهما

والزيح مثلا الزيادتان الموجودتان فى البعد الاول والثانى موجودتان

فى البعد الثالث لان البعد الثالث يشتمل على البعد الثانى المشتمل على البعد الاول

ويشتمل عليهما وعلى زيادتهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتملة عليها الابعاد

الثلث موجودة فى البعد الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له واذا تمهدت هذه

المقدمات الثلث فنقول ان امتد الخطان الخارجان من مبدا

واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية بزيادة

بدّه بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية

بحكم المقدمة الثانية وبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية

فى بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه فيوجد

بين الخطين بعد واحد غير متناه محصور ابين حاصرين وهذا محال اذ عيناه

من الملازمة والدفع المنع المذكور واما بطلان القسم الاول من التالى فلان

الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى لو كانت متناهية لاحاط بها احد واحد

ان تشابهت هيأت تناهى ابعادها فى الجهات كلها او حدود ان

لم تتشابه فيكون متشكلة اذ الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد

واحد بالمقدار كما فى الكرة او حدود كما فى المضلعات فذلك الشكل المعين

الحاصل لها لا بد له من مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال

على السوية فاقتضاؤه نوعا منها دون غيره من غير مخصص يكون

تخصيصا بلا مخصص وكل المخصص اما نفس الجسمية واما لازم من لوازمها

وهما باطلان والا لاشتركت الاجسام كلها فى الشكل لاشتراكها فى الجسمية

ولوازمها واما عارض من عوارضها وهو ايضا باطل لان العارض

يجوز زواله فلو كان الشكل الحاصل للجسمية بسبب عارض من عوارضها لجاز

زوال الشكل لان جواز زوال العلة توجب جواز زوال المعلول وزوال الشكل

وتبدله انما يكون بالاتصال والانفصال والقابل لهما ليس الا الهيولى

لانها ايضا من الانفعالات فمن باب تقسيم الطرق وهو ليس من دأب
المناظرة فلعل المعلل انما اختار هذا الطريق للتنبيه على اقسام التبدل و
اثبات مقارنة الهيولى على كل واحد من التقادير وان كان ذكر الانفعال
كافيا في اثبات المقارنة بطريق الاجمال على ما ذكره هذا القايل قال فصل
في ان الهيولى لا تتجرد اه اقول يريد ان يثبت في هذا الفصل تلازم الصورة و
الهيولى ليتم اثبات التلازم بينهما وبيانه ان الهيولى لو تجردت عن الصورة
لكانت اما ذات وضع او غير ذات وضع والمراد بالوضع هاهنا كون الشيء مشارا اليه
بالاشارة الحسية والقسمان باطلان فبطل كون الهيولى مجردة عن الصورة
اما القسم الاول فلانها لو كانت ذات وضع لكانت اما منقسمة او غير منقسمة
والكل باطل لان الجوهر الذي له وضع لا يجوز ان يكون غير منقسم والا لكان جزءا لا يتجزى
وقد ابطلناه وكذا الاول لانها لو انقسمت فاما ان ينقسم في جهة واحدة فيكون
خطا مستقلا اما انها خط فلان المنقسم في جهة واحدة خط واما انها مستقلة
فلانها جوهر او في جهتين فيكون سطحا مستقلا بمثل ما مر في الخط او في
ثلاث جهات فيكون جسما والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلاستحالة الخط
المستقل اذ لو وجد خط مستقل وتوسط بين الخطين هما طرفا سطحين فاما
ان يحجبهما عن التلاقي فيكون ما يلاقي احدهما غير ما يلاقي الاخر فيلزم انقسامه
في العرض وانه محال او لا يحجبهما عنه فيلزم التداخل وهو ايضا محال لان حجم

فيكون الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى مقارنة لها وانه محال فبطل كون الصورة
الجسمية المجردة متناهية وهو القسم الاول من الثاني واذا بطل التالي بقسميه
بطل المقدم وهو تجرد الصورة الجسمية فلا توجد الصورة الجسمية الا مقارنة للهيولى
وهو المطلوب واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم ان زوال الشكل وتبدله
لا يكون الا بالاتصال والانفصال فان الشمعة مثلا تتوارد عليها اشكال
مختلفة من غير ان يتصل بها شيء من خارج او ينفصل عنها شيء واجيب عنه
بانا لا ندعي ان اللازم هو الاتصال او الانفصال فقط بل ندعي ان اللازم
اما الاتصال او الانفصال او الكل من لواحق المادة وتوارد الاشكال المختلفة
على الشمعة ان لم يكن بالاتصال او الانفصال فهو بالانفعال فيلزم الخلف المذكور
واعترض ثانيا بانا لا نسلم ان الانفعال من لواحق المادة فان هذه المقدمة
ليست بديهية ولم يقم عليها برهان هكذا قيل والحق ان تبدل الاشكال في
الجسم لا يكون الا بالاتصال او بالانفصال لان تبدلها اما بانضمام شيء من
خارج الى حجم الجسم او بانفصال بعض اجزاء الجسم عنه او بانتقال اجزاء الجسم من سمت
الى سمت كما في الشمعة وانتقال اجزاء الجسم من سمت الى سمت لا يخلو
عن اتصال بعضها ببعض وانفصال بعضها عن بعض وهذا ظاهر عند الانصاف
وترك المعاندة واما الزام الاستدراك بانه لو ثبت ان الانفعال من لواحق
المادة لكفى ذكره في الدليل وكان ذكر الاتصال والانفصال مستدركا

الخطين أعظم من احدهما بالضرورة واما ثانيا فلاستحالة السطح المستقل اذ
لو وجد سطح مستقل متوسط بين سطحين بهما طرفا جسمين فاما ان تحجبهما
عن التلاقي اولا وكلاهما باطلان لما مر في الخطا واما الثالث فلانها لو كانت اجساما لكانت
مركبة من الهيولى والصورة وقد فرضناها مجردة هف واعلم ان السطح و
الخط والنقطة اعراض غير مستقلة الوجود على مذهب الحكماء لانها نهايات و
اطراف للمقادير عندهم فان النقطة عندهم نهاية الخط وهو نهاية السطح و
هو نهاية الجسم التعليمي واما المتكلمون فقد اثبت طائفة منهم خطا وسطحا مستقلين
حيث ذهبت الى ان الجوهر الفرد يتالف في الطول فيحصل منه الخط والخطوط
تتالف في العرض فيحصل السطح والسطوح تتالف في العمق فيحصل الجسم فالخط
والسطح على مذهب هؤلاء جوهران لا محالة لان المتالف من الجوهر لا
يكون عرضا واما النقطة المستقلة فان قالوا بها فهو الجوهر الفرد لا غير
اذ لا يفهم من النقطة المستقلة الا ذو وضع غير منقسم هو جوهر وما هذا بعينه
هو مفهوم الجوهر الفرد فالهيولى على تقدير كونها ذات وضع غير منقسمة
لا يكون نقطة عرضية لانها جوهر فيكون نقطة مستقلة وهي الجوهر بعينه
فلا تغاير بين كونها نقطة مستقلة وجوهرا فردا فسقط الاعتراض المبني
على زعم تغايرهما مع جوابه واما النظر الواقع في استحالة تداخل الخطوط
فليس بشيء لان صاحب النظر معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما

11

بهما في الطول فلو تداخل الخطا المستقيم المتوسط بين الخطين الموضين في احدهما
لم يكن المتداخلان معا اطول من احدهما في الطول والا لم يكن الخط المستقيم
متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط هف
واما بطلان القسم الثاني فلان الهيولى لو كانت غير ذات وضع وصارت
ذات وضع باقتران الصورة فعند صيرورتها ذات وضع اما ان
تحصل في جميع الاحياز او لا تحصل في شيء منها او تحصل في بعضها دون
بعض والاقسام باسرها مستحيلة اما الاول فلان ما سبق لهما بديهية
واما الثاني فلان حصول الهيولى في كل واحد من الاحياز ممكن على السواء
لتساوي نسبتها الى كل واحد منها فحصولها في واحد منها دون غيره
يكون ترجيحا بلا مرجح والذي يدفعه الصورة النوعية وان اقتضت
الاختصاص ببعض الاحياز لا يندفع بها الترجيح بلا مرجح لان الهيولى اذا حصلت
في بعض الاحياز فلا بد له من ان يختص كل من اجزائها بجزء معين من
اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا يقتضي هذا التخصيص لان نسبتها
الى جميع الاجزاء على السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها
اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا واما النقض بانقلاب الجزء المائي الى
الهواء او بالعكس وانتقاله بعد الانقلاب الى جزء معين من اجزاء
حيز الهواء والماء مع تساوي نسبة ذلك الجزء المنقلب الى جميع اجزاء

ان اريد بالاجزاء الاجزاء المفروضة فهي لا تستدعي الجزء وان اريد بالاجزاء الاجزاء بالفعل فهم لا يقولونها تامل

نحن بصدد اثباته من استحالة تجرد هيوليات الاجسام فلو وجدت
هيولى مجردة لكانت من المفارقات وتسميتها بالهيولى بكونها مجرد
اصطلاح قوله فصل في اثبات الصورة النوعية اقول لما فرغ
من اثبات الهيولى وتلازمها مع الصورة شرع الآن في اثبات الصورة النوعية
فقال لكل نوع من الاجسام صورة اخرى غير صورتها الجسمية بها صار ذلك
النوع نوعا ولهذا سميت صورة نوعية اي منسوبة الى النوع بالتحصيل
لتحصله بها وسميت طبيعة ايضا باعتبار كونها مبدا للحركة والسكون
الذاتيين وقوة ايضا باعتبار تاثيرها في الغير وقبل الخوض في المقصود
يجب ان نعلم ان المقتضى لاختصاص انواع الاجسام باحيازها المعينة
ليس امرا خارجا عن ذات الجسم بل هو امر حاصل فيه لانا نعلم بالضرورة
ان العنصر الثقيل انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا بحسب امر خارج عنه فلولا
ان في ذاته شيئا يقتضى اختصاصه بحيز المعين لما تحرك اليه بحسب الذات
وهذا ظاهر جدا اذا تمهدت هذه المقدمة فنقول كل نوع من
انواع الاجسام يختص بحيز معين يقتضى ذلك النوع بحسب ذاته الحصول
في ذلك الحيز فالمقتضى لاختصاص ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية
المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى او الصورة الاخرى والاول باطل
لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام في ذلك الحيز وكذا الثاني لاستلزامه كون
القابل فاعلا والاشتراك العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهي

الجزء المنتقل اليه فغير وارد ولان تساوي النسبة في صورة النقض
مم فان الجزء المنقلب من الماء او الهواء له قبل الانقلاب وضع خاص والمراد
مع بعض اجزاء الحيز المنتقل اليه وهو محاذاته اياه فهذا الوضع السابق
له اعني المحاذاة المذكورة يقتضى له الوضع اللاحق وهو حصوله في ذلك
اجزاء المعين من الحيز المنتقل اليه فلا يلزم ترجيح بلا مرجح بخلاف الهيولى المجردة
فانها قبل قران الصورة لا وضع لها سابق اصلا ليقتضى لها وضعا
لاحقا فحصولها على بعض الاوضاع مع تساوي نسبتها اليها يكون
ترجيحا بلا مرجح فلئن قيل المحذور انما يلزم من فرض صيرورة الهيولى
المجردة ذات وضع باقتران الصورة لها لم لا يجوز ان تبقى الهيولى المجردة
على تجردها ولا تصير ذات وضع باقتران الصورة فلا يلزم المحذور قلت الكلام
في هيولى الاجسام فانا بعدما اثبتنا الهيولى في الاجسام احتجنا
ان ننظر فيها انها هل كانت مقترنة بالصورة في اصل الفطرة بغير مفارقة
منفكة عنها كما هي الآن او كانت في اصل الفطرة مجردة غير ذات وضع
ثم صارت بعد ذلك ذات وضع باقتران الصورة فنظرنا فادانا النظر
فيها الى الجزم بانها لم تكن مجردة لاستلزامه المحذور وحصل لنا ما هو
المقصود من النظر واما الهيولى المستمرة على التجرد فلا تعلق لها
بالبحث ولا يقع فيها النظر اصلا ولا بنا في وجودها ولا عدمها ماحن

ناطلان فعيين الثالث وهو المط وبهذا التقدير يندفع الاعتراض باحتمال
كون المقتضي للاختصاص فاعلا آخر جامع التحللات المستلزمة في
جوابه وهذا ما عند المتامل واعلم ان ايراد بحث الهيولى النوعية
في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم مع الهيولى لا
يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين فان الهيولى لا توجد
بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية وكذا الصورة النوعية
لا توجد بدون الصورة الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى فالهيولى مع
الصورتين متلازمة بحيث لا ينفك شيء منها عن الآخرين قال وهذا ابدا اقول
من عادة المص في هذا المختصر اذا اراد دفع وهم او ازالة اشتباه
في مسئلة ان يعبر عن ذلك الدفع او الازالة بالهداية اذ الوهم او الاشتباه
نوع ضلال فدفعه يكون هداية لا محالة فههنا لما اثبت التلازم بين
الهيولى والصورة وقع الاشتباه في كيفية هذا التلازم فازال الاشتباه
ببيان الكيفية وسماه هداية على ما هو دأبه قال اعلم ان الهيولى
ليست علة للصورة الخ اقول يريد بيان كيفية التلازم بينهما ولنقدم ههنا
ما ينبغي ان يبنى عليه تلخيص الكلام في المط وهو ان المتلازمين اما ان يكون
احدهما علة فاعلية للآخر او لا بل يكونان معلولي علة ثالثة منفصلة عنهما و
على التقدير يجب ان يكون العلة موجبة لتحقق التلازم اذ لولاه لم يستلزم

لانه لما ثبت ان الصورة والهيولى لا ينفك كل واحد منهما عن الآخر اشكل الامر فيه بان تلازمهما بطريق العلية او التضايف او بوجه آخر غيرهما ولكنه طلب ما هو المقصود من ذلك الامور الجليلة فوجد ما يوصل الى المط فلذلك سمى الفصل المشتمل عليه بالهداية

ثم العلة المعلول فلا ينتفي التلازم بخلاف ما اذا كانت العلة موجبة حيث يثبت التلازم
جزما اما في القسم الاول فلاستلزام كل واحد من العلة الموجبة والمعلول
صاحبه واما في القسم الثاني فلان كل واحد من المعلولين يستلزم العلة والعلة
لايجابها تستلزم المعلول الآخر فكل من المعلولين يستلزم الآخر
ويتحقق التلازم واذا تقرر هذا فنقول قد ثبت ان الهيولى والصورة
متلازمان فاما ان يكون الهيولى علة للصورة او يكون الصورة علة للهيولى
او يكونا معلولي علة ثالثة منفصلة والاول باطل اذ لو كان الهيولى علة لها
لتقدمت بالوجود عليها تقدما ذاتيا ضرورة تقدم وجود العلة على وجود
المعلول بالذات لكن الهيولى متأخرة الوجود عن الصورة بحسب الذات
لما تبين ان الهيولى مفتقرة في الوجود الى الصورة فلا يكون الهيولى علة
للصورة وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بان التقدم الذاتي اللازم
للهيولى بسبب كونها علة للصورة لا يستلزم تقدمها بالزمان على
الصورة ليلزم انفكاكها عنها اذ قد علم من التقرير المذكور
ان الهيولى متأخرة الوجود من الصورة تأخرا ذاتيا منافيا لتقدمها
الذاتي اللازم من العلية فيلزم بطلان عليتها قطعا نعم هذا الاعتراض
وارد على التقرير الذي ذكره هذا المعترض وهو ان الهيولى لو كانت
علة للصورة لتقدمت عليها بالوجود اذ العلة التامة متقدمة بالوجود على المعلول

اي التقرير الذي ذكره هذا المعترض

لكن الهيولى ليست متقدمة بالوجود على الصورة اذ لو تقدمت عليها لزم
انفكاكها عنها وهو ممتنع لما ثبت بينهما من التلازم اذ اللازم من العلية هو
التقدم الذاتي وهو لا يستلزم التقدم الزماني المستلزم للانفكاك فلا يلزم
من العلية الانفكاك الخ واما الشرطية المذكورة في الحواشي وهي قوله
لو كانت الهيولى علة للصورة لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات
على الصورة فان اراد بها ان الهيولى وتشخصها معا متقدمان
على الصورة فالشرطية ممنوعة لان غاية ما لزم من دليله ان الهيولى
على تقدير عليتها لا تنفك عن التشخص ولا يلزم منه ان يكون للتشخص دخل
في العلية فلا يلزم تقدم التشخص وان اراد به ان المتقدم هو الهيولى
لكن لا تنفك عن التشخص فالشرطية مسلمة وبطلان التالي ممنوع
اذ لا منافاة بين ان يكون الهيولى متقدمة على الصورة بالعلية
وبين تأخر تشخص الهيولى عن الصورة ايضا بالعلية ولو صح هذا الدليل
لزم ان لا يكون الصورة علة ما علة لتشخص الهيولى بعين هذا الدليل
لكنه يقول به متصلا بهذا الكلام وكذا الكلام لان الصورة لا توجد وجودها
الا مع الشكل او بان شكل لانها ليست علة ما علة للشكل والا لكانت
الاجسام كلها في الشكل على ما يجانسه ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى
فلا تتقدم بوجوب وجودها الغاية عن العلة المفارقة على الشكل

الشكل بوجوب وجودها اما مع الشكل او بان الشكل والهيولى ليست متأخرة
عن الشكل لما تبين ان الشكل انما يوجد بمشاركتها فهي اما متقدمة على
الشكل او معه ولو كانت الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها فيلزم ان
يتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم او المع متقدم لكن
الصورة مع الشكل او بعد على ما مر آنفا هذا ما ذكره المصنف رحمه الله
والحق ان ذكر معية الهيولى للشكل ههنا مستدرك مع انها
لا يطابق الواقع اما عدم المطابقة فلان وجود الشكل عن العلة
لما كان بمشاركة الهيولى تقدمت الهيولى عليه لا محالة فلا يكون هي
معه واما الاستدراك فلانه يكفي ان يقال لو كانت الصورة علة للهيولى
لتقدمت عليها وقد ثبت ان الهيولى متقدمة على الشكل فيتقدم
الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم متقدم فيكون ذكر المعية
مستدركا لحصول المطلوب بدونه ولما بطل القسمان الاولان
تعين الثالث وهو ان الهيولى والصورة معلولتان لعلة ثالثة منفصلة
فصدورهما عن العلة المنفصلة لا يجوز ان يكون بحيث يستغني كل
منهما عن الاخرى اما اولا فلانه يفضي الى امتناع تألف الجسم منهما
ضرورة امتناع تألف الماهية الحقيقية عن اجزاء لا ارتباط بينهما اصلا
واما ثانيا فلما بينا ان الهيولى تفتقر في ان تقوم بالفعل الى مقارنة

الصوره وان الصورة يلزمها الشكل المفتقر الى الهيولى فافتقار
الهيولى الى الصورة في البقاء لان الصورة الفاسدة ان لم يعقبها
بدل من الصورة الاخرى انعدمت الهيولى لانها لا توجد بالفعل بدون
الصوره والعلة المنفصلة المفيدة للبدل مفيدة للهيولى بذلك البدل
وافتقار الصورة الى الهيولى في التشكل وذلك ظ واعترض على هذا
بان افتقار الصورة في تشكلها الى الهيولى يوجب تقدم الهيولى
على الصورة وهو مناف لما تقرر عندهم من ان الصوره شريكة لعلة
الهيولى وعليه منع ظ وهو ان اللازم ههنا ليس تقدم الهيولى على
ذات الصورة بل على تشكلها وهو لا ينافي القاعدة المقررة عندهم
واما الجواب الذي ذكره المعترض في صله ان شريك العلة هي الصورة
المطلقة والمفتقرة الى الهيولى في التشكل هي الصوره المتشخصة المتاخرة
عن التشكل وهو قريب مما ذكرناه واما الاعتراض بمنع كون الافتقار
بينهما على الوجه المذكور دون عكسه فغير موجه لعدم قيام الدليل عليه
واما الجواب عنه بان القول بافتقار الصورة في تشكلها الى الهيولى
يؤدي الى القول بعرضية الصورة وبان القول بافتقار الهيولى الى الصورة
في التشكل يؤدي الى الدور لثبوت افتقار الصورة الى الهيولى في
التشكل فالكل طامات سوى لزوم الدور فانه موضع لا يناله هذا القائل

الثالث ان يكون الشيء علة قابلة لعرض قائم بشيء آخر غير معقول
بل بان اللازم مما فرضنا هو افتقار كل منهما الى الآخر
وهو ظ انه ليس بدور قال فصل في المكان اه اقول
لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم
اراد ان يشرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني البحث عن الامور
العارضة للاجسام الطبيعية فبدأ بما هو الاشهر منها وهو المكان فحقق
اولا ماهيته في هذا الفصل وبيّن اثباته بعد ذلك في الفصل التالي
لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولا كيفية وقوع النزاع بين العقلاء
في تحقيق ماهية المكان فنقول اتفق العقلاء على ان الجسم له شيء من شانه
ان ينسب اليه الجسم بكلمة في وان يكون ظرفا للجسم وان يقع متصلا بغير
جوابا للسؤال عن الجسم بأين هو كما يقال اين الماء فيجاب عنه بانه في داخل
الكوز واما صحة انتقال الجسم عنه الى غيره فلعدم اختصاصها بالمكان
واشتراكها بينه وبين ساير ما يقع فيه الحركة من المقولات حيث يسقط
ههنا عن درجة الاعتبار واسقاطها يندفع به الاعتراض الوارد عليه
مع التعسف الملتزم في جوابه فان النسبة لا يكون لذلك الشيء خاصة لازمة
شاملة لافراده تعرف بها عندهم وصلح بذلك ان يقع لهم نزاع
في تحقيق ماهيته حتى اختلفوا فيه فذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول

والشيخين الفاضلين في نضروانه علي ومن تابعهم الى ان ذلك الشي
هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي
فالسطح الباطن من الحاوي هو الشي الذي ينسب اليه المحوي بكلمة
في كما يقال كوزة الماء في مقعر فلك القمر وذهب اخرون الى ان ذلك الشي
هو الخلاء ثم افترق هولاء القايلون بالخلاء فرقتين فرقة منهم
افلاطون يزعم ان الخلاء الذي ينسب اليه الجسم هو بعد موجود في الخارج
مجرد عن المادة من شانه ان تنفذ فيه الابعاد الجسمانية وتسمونه البعد المفطور
وفرقة يزعم انه لا شي محض وهم المتكلمون القايلون بان لكل جسم فراغا
موهوما موافقا للجسم بالمقدار والتناهي مشغولا به لكن الجسم بحيث لو لم يشغله
لكان خلاء ومعنى الفراغ الموهوم الفضاء الذي يثبته الوهم ويدركه
من الجسم المحيط بجسم آخر كالفضاء المشغول بالماء او الهواء داخل الكوز فهذا
الفراغ الموهوم هو الشي الذي من شانه ان يحصل فيه الجسم وان يكون
ظرفا له عندهم وبهذا الاعتبار يجعلونه حيز الجسم وباعتبار فراغه عن شغل
الجسم اياه يجعلونه خلاء فالخلاء عندهم هو الفراغ الموهوم مع قيد ان
لا يشغله شاغل من الاجسام فيكون لا شيئا محضا لان الفراغ الموهوم
ليس بموجود في الخارج بل هو امر موهوم عندهم اذ لو وجد لكان بعدا
مفطورا وهم لا يقولون به فاذا لم يشغله جسم كان لا شيئا محضا بالكون

بالقرن والخلاء اخص عندهم من الحيز لان الخلاء هو الفراغ الموهوم
مع اعتبار ان لا يحصل فيه جسم والحيز هو الفراغ من غير ان يعتبر
معه حصول الجسم فيه او عدمه اما انه لا يعتبر فيه عدم الحصول فظاهر
والا لكان هو الخلاء بعينه من غير فرق واما انه لا يعتبر فيه الحصول
فلانه لو اعتبر في مفهومه حصول الجسم فيه بالفعل لزم ان لا يكون حيزا طبيعيا
اصلا اذ لو اعتبر في مفهومه ذلك فعند عدم الحصول لا يكون الفراغ
حيزا فتنقطع نسبة الجزء به بينه وبين الجسم فلا يطلب الجسم بطبعه الحصول
فيه لا طلب الحصول بالطبع لتلك النسبة والنزاع بين الحكماء والمتكلمين
واقع في امتناع الخلاء وامكانه فالحكماء ذاهبون الى امتناعه
لامتناع كل واحد من الفراغ الموهوم والقيد السلبي اما الفراغ
الموهوم فلانه على تقدير الوجود هو البعد المفطور بعينه وهو
ممتنع واما القيد السلبي فلانه يفضي الى كونه جعلوه فراغا موهوما
لا شيئا محضا وهو ايضا ممتنع على ما يأتيك بيانه عن قريب والمتكلمون
ذاهبون الى الامكان بناء على انهم قايلون بامكان الفراغ الموهوم
وان لم يحكموا بوجوده صريحا عن تداخل الابعاد وبامكان القيد السلبي
ايضا فانهم يجوزون وجود جسمين غير متلاقيين لا يوجد بينهما جسم
ثالث يلاقيهما بل يكون ما بينهما لا شيئا محضا واذ قد ثبت هذا التحقيق

فنقول لما كان المذهب الاول هو المختار عند المصنف اراد ان يثبته
في هذا الفصل فقال المكان هو اما الخلاء او السطح الباطن المذكور
والاول باطل فتعين الثاني اما الحكم فبشهادة الاستقراء حيث لا يتصور شيء
سواهما يوجد له الخاصية المذكورة للمكان واما بطلان الاول فلان
المكان موجود ولا شيء من الخلاء بموجود فلا شيء من المكان بخلاء
اما الصغرى فلان المكان مشار اليه بهذا او ذاك بحسب الخارج وكل
ما هذا شأنه فهو موجود واما الكبرى فلان الخلاء اما بمعنى اللاشيء
المحض الذي هو الفضاء المفروض فراغه عن شغل الجسم كما ذهب اليه
المتكلمون او بمعنى البعد المجرد عن المادة على ما ذهب اليه افلاطون
واياما كان فهو ممتنع ولا شيء من الممتنع بموجود اما امتناع الخلاء بمعنى
اللاشيء المحض فلان الخلاء بهذا المعنى عندهم هو الفضاء الموهوم
ماخوذ امع صفة كونه لاشيئا محضا وهذه الصفة ممتنعة لان ما زعموه
فضاء انه موهوما قابل للزيادة والنقصان فان الفضاء بين الجدارين
اقل من الفضاء بين المدينتين والقابل للزيادة والنقصان يمتنع
ان يكون لاشيئا محضا فيمتنع صفة كونه لاشيئا محضا وامتناع الصفة
يوجب امتناع الموصوف الماخوذ معها فيمتنع الخلاء بمعنى اللاشيء المحض
واما امتناع الخلاء بمعنى البعد المفطور فلان البعد لو وجد مجردا عن

17

عن المادة لكان بذاته غنيا عن المادة فيمتنع حلوله فيها لما بينا ان
الغني بذاته عن شيء يمتنع حلوله فيه لكن البعد حال في المادة كالبعد
الجسماني وفيه ان هذا انما يتم ان لو ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم
يثبت بعد قال فصل في الحيز اقول كل نوع من انواع الجسم
الطبيعي عنصرا كان او فلكا فله حيز طبيعي لانه عند تجرده عن القواسر يكون في حيز
لا محالة لحصوله في ذلك الحيز اما ان يكون لطبعه او لقاسر والثاني منتف
لفرض عدم القواسر فتعين الاول فيكون ذلك الحيز طبيعيا له اذ لا نعني
بالحيز الطبيعي الا ما تقتضي الجسم لطبعه الحصول فيه هذا في البسائط واما
المركبات فحكمها في الحيز حكم البسيط الغالب فيه لامتناع المعتدل الحقيقي و
ما هنا تفصيل لا يحتمل بيانه كلام هذا المختصر ولا يجوز ان يكون لجسم
واحد حيزان طبيعيان اذ لو وجد لجسم من الاجسام حيزان طبيعيان
فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل باطل
اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه حينئذ اما ان يطلب الذي لم يحصل فيه او لا
يطلبه فان طلبه لم يكن الذي حصل فيه والمهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا
وان لم يطلبه لم يكن هو طبيعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبيعيا واما الثالث
فلانه اما ان لا يكون على سمت احد الحيزين او يكون على سمت احدهما اما ان
يتوسطهما او يقع منهما في جهة فعلى الاولين يلزم ميله طبعا الى جهتين

مخلخلتين وملوحتين وعلى الثالث بميل الى جهتيهما طبعا فاذا وصل الى قربهما
عاد الى التمسك وهذا سبب بطلانه واذا بطل اقسام الثلاث بأسرها بطل
المقدم وثبت انه لا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان وهو المطلوب واعلم
ان المكان والحيز في اصطلاح الحكماء لفظان مترادفان فانهم انما يستعملونهما
في معنى واحد وهو السطح الباطن المذكور فقال المص فصل في المكان و
فصل في الحيز مشعر بتغايرهما معنى لكن اقتصاره على بيان ماهية المكان
في الفصل المتقدم ومشاركته الى الاحكام في الفصل الثاني من غير التفات
الى تصوير ماهية الحيز يدل على انه جرى على اصطلاح الحكماء في ترادف
اللفظين ووضع الفصل الاول لتصوير ماهية المكان والفصل الثاني لبيان
الاحكام وايراد لفظي المكان والحيز في الفصلين للتنبيه على ترادفهما
فان حمل كلامه على اول الاحتمالين فتركه بالحيز اما الفراغ الموهوم
واما معنى اعم ثبته باصطلاح جديد اخذه وعلى الاول يلزم فيما بدا لي
ما ابطله من مذهب المتكلم وعلى الثاني يلزم كونه تاركا ما هو واجب عليه
من بيان اصطلاحه على انه مناف للاستقراء المذكور وتغييره بما ذكر
الوضع بذاته وللحاصل فيه بسببه لا يفيد لانه تغيير لمذهبه الخاص لحمل الفراغ
او للحكيم ان يقول ما له الوضع بذاته وللحاصل فيه بسببه هو السطح الباطن
لا غير وللمتكلم ان يقول هو الفراغ الموهوم وان حمل كلامه على ثاني الا

الاحتمالين يلزم بطلان كلية الحكم الاول المذكور في هذا الفصل اعني
قوله كل جسم فله حيز طبيعي لخروج المحدد عنه اللهم الا ان يقال المحدد
مستثنى عن هذا الحكم والسكوت عن الاستثناء للشهرة وبالجملة كلام الماتن
ههنا لا يخلو عن الاضطراب قال فصل في الشكل اقول قد مر فيما سبق
ان الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة الحد الواحد به كالشكل
الكروي الحاصل للكرة بسبب احاطة السطح الواحد المستدير بها او الحدود
كالاشكال الحاصلة للاجسام المضلعة بسبب احاطة اضلاعها بها ولما كان
الشكل من الاحوال التي تعم الاجسام الطبيعية كلها ذكره ههنا فقال كل جسم
فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي
ينتج كل جسم فله شكل طبيعي اما المقدمة الاولى وهي قولنا كل جسم متناه
فلما مر من البرهان القائم على تناهي الابعاد واما الثانية وهي قولنا كل
متناه متشكل فلان كل متناه لا بد ان يحصل له عند تناهيه نهاية واحدة
او نهايات كثيرة يحيط به ويحصل بسبب الاحاطة هيئة وهي الشكل
فيكون متشكلا بالضرورة واما الثالثة وهي ان كل متشكل فله شكل طبيعي
فلان كل متشكل فله شكل عند تجرده عن العوارض الغريبة لما ذكرنا من البيان
انما فهذا الشكل اما ان يحصل له من طبعه او من قاسر والثاني منتف بالفرض
فتعين الاول فيكون طبيعيا اذ لا نعني بالطبيعي الا ما يحصل للجسم من طبعه

فصل في الحركة والسكون

وثبت ان لكل جسم شكل طبيعي وهو المطلوب

لما كان الحركة من الاحوال التي تعرض الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي وهي مع السكون متقابلان تقابل عدم وملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل تعرفهما اولا لتوقف البحث عنهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة لكونها ملكة على السكون الذي هو عدم الحركة في التعريف لان الاعدام انما تعرف بالملكات وعرفها بانها الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وبيانه ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون الموجود موجودا او قد فرضناه موجودا هف بل هو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل الذي ليس له كمال متوقع كالباري عز اسمه والعقول او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة وهو الكون كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة او على التدريج وهو الحركة فتبين ان ماهية الحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وهذا التعريف للمتقدمين من الحكماء واعترض عليه المعلم الاول بان معرفة التدريج موقوفة على معرفة الزمان الموقوفة على معرفة الحركة ضرورة ان التدريج متوقف

متوقف بالحصول في الزمان الذي تعرف بانه مقدار الحركة فتعرف الحركة بالتدريج يكون دوريا فاجاب عنه بعض المتاخرين بمنع توقف معرفة التدريج على معرفة الزمان وسنده ان التدريج بديهي التصور او انه يعرف بالحصول قليلا قليلا والسكون هو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فعدم الحركة عما ليس من شانه الحركة كالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون سكونا فهذا الموجود لا يكون متحركا ولا ساكنا وكل جسم متحرك فانه يتحرك بشيء غير الجسمية اذ لو كان متحركا بالجسمية لكان كل جسم متحركا دايما لاشتراك الاجسام كلها في الجسمية وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم ثم ان الحركة باعتبار ما هي فيه تنقسم الى اربعة اقسام حركة في الكم وهي انتقال الجسم من كمية الى كمية اخرى كالنمو والذبول اما النمو فهو ازدياد مقدار الجسم في الاقطار الثلثة على تناسب يقتضيه طبيعة ذلك الجسم بتداخل اجزاء متحصلة من خارج في اجزاء الاصلية واما الذبول فهو انتقاص مقدار الجسم في الاقطار الثلثة على التناسب بانحلال بعض اجزائه الحاصلة فالنمو حركة الجسم من مقدار الى مقدار ازيد والذبول بالعكس وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده فتسخنه حركته من البرودة الاصلية الى السخونة بملاقات المسخن مع بقاء صورته النوعية وتبرده عوده الى البرودة كذلك وتسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي حركة الجسم من مكان الى مكان اخر

وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي الحركة المستديرة المنتقل بها الجسم من وضع
الى آخر فان المتحرك على الاستدارة انما يتبدل نسب اجزائه الى اجزاء مكانه
ملازما لمكانه غير خارج عنه قطعا وباعتبار الوضع تنقسم الى ذاتية وعرضية لان
الحركة العارضة للجسم اما ان يكون عروضها له لذاته لا بواسطة عروضها لشيء آخر
او لا يكون كذلك بل يكون عروضها له بواسطة عروضها بالحقيقة لشيء آخر كحركة جالس
في السفينة بحركتها والاولى الذاتية والثانية الوضعية والذاتية تنقسم باعتبار
المبدأ ثلثة اقسام لان المبدأ المحرك للجسم ان كان تحريكه بسبب الميل
المستفاد من الخارج فالحركة قسرية كحركة الحجر المرمي الى فوق والا فان
كان تحريكه مع شعور وارادة فهي ارادية كالحركة الصادرة من الحيوان
بارادته والا فهي طبيعية كحركة الحجر بطبعه الى السفل قال فصل في الزمان
اقول في هذا الفصل ثلثة مطالب الاول التنبيه على انية الزمان الثاني
تحقيق ماهيته الثالث بيان انه ... اما الاول فهو انا نفرض حركتين متساويتين
في الاخذ والترك احديهما سريعة تقطع مسافة اطول من المسافة التي تقطعها
الحركة البطيئة فلا شك ان بين اخذ السريعة وتركها امكان قطع المسافة التي
هي اطول بالسرعة المعينة وقطع المسافة التي هي اقصر بالبطوء المعين
يعني انا ندرك بالضرورة ان بينهما امرا موجودا يسع قطع المسافة الاولى
بالسرعة المعينة ويسع قطع المسافة الثانية بالبطوء المعين فلا بد من فرض

فرض الحركتين في هذه الصورة اما لمجرد توضيح انية هذا الامكان او
لبيان انه قابل للزيادة والنقصان صريحا او لامر آخر والاول مستلزم
الاستدراك في فرض الحركتين اذ يكفي فيه فرض حركة واحدة بان يقال اذا
وقعت حركة في مسافة كان بين اخذها وتركها امكان قطع تلك المسافة وهذا
ظاهر جدا والثاني انما يتم ان لو كان في الفرض المذكور امكانان مختلفان بالزيادة
والنقصان احدهما بين اخذ السريعة وتركها والآخر بين اخذ البطيئة
وتركها وليس كذلك اذ فرض اتفاق الحركتين في الاخذ والترك ينافي
اختلاف الامكانين والثالث يحتاج الى بيان فلا بد من بيانه لننظم عليه قلت
المقصود من هذا الفرض هو بيان الانية وفرض الحركتين لدفع
وهم يرد على تقدير الاكتفاء بالحركة الواحدة فانا لو فرضنا حركة واحدة
في مسافة وذكرنا ان بين اخذها وتركها امكانا اي شيئا يسع قطع
تلك المسافة فلم يبعد ان يتوهم متوهم ان ذلك الشيء هو الحركة بعينها لا امر آخر
وبفرض الحركتين يندفع هذا الوهم لانا اذا فرضنا حركتين على الوجه المذكور
ظهر ان بين اخذ السريعة وتركها امرا موجودا يسع قطع المسافتين بالمطابقة
المسافة الطويلة بالسرعة المعينة والقصيرة بالبطوء المعين وذلك الامر
مغاير لكل من الحركتين اذ ليس شيء منهما بحيث يسع قطع المسافتين فوضح
ان بين اخذ السريعة وتركها امكانا مغايرا للحركة يسع قطع

المسافتين بالسرعة والبطؤ المعيّنين وهذا الامكان قابل للزيادة
والنقصان فان في الوجود حركات كثيرة متخالفة في الاخذ والترك
او فيهما جميعا والامكانات التي اخذت بين اخذ تلك الحركات وتركها لا بد ان
يكون متخالفة بالزيادة والنقصان وتجزيتها اي غير مجتمع الاجزاء في الوجود
لان اجزاء امكان قطع المسافة هي امكانات قطوع اجزاء المسافة ولان اجزاء قطع
المسافة هي اجزاء قطوع المسافة وامكانات قطوع اجزاء المسافة غير مجتمعة
في الوجود لانها متطابقة مع قطوع اجزاء المسافة وهي غير مجتمعة فان
قطع النصف الاول من المسافة لا يجامع مع قطع النصف الاخير ضرورة ان المتحرك
ما لم يفرغ عن قطع النصف الاول من المسافة لا ياخذ في قطع النصف الاخير منها
وهو ظاهر فثبت ان في الوجود امكانا متقدرا غير ثابت ولا نعني بالزمان
الا هذا الامكان فثبت انية الزمان وهو المط واما الثاني فهو ان الزمان
ما هو مقدار الحركة لانه ثبت انه مقدار فهو اما ان يكون مقدار الجسم
او لهيئة من هيئاته القارة او لهيئة الغير القارة لان ذا المقدار ليس الا
الجسم وهيئاته ولا يجوز ان يكون مقدارا للجسم او لهيئته القارة لان
لان الزمان غير قار على ما بينا فلو كان مقدارا للجسم او لهيئته القارة
لزم ان يكون غير القار مقدارا للقار وهو مح لاستلزامه وجود الشيء
بدون مقداره اللازم فان مطلق المقدار لازم للشيء ذي المقدار وانه مح

جان دريغ ايلر درويش ساكنه بيتمون سنسي امتحان ايله كرم المقرقتفر بالآن جقر

21

مح واذا ثبت انه ليس بمقدار للجسم ولا لهيئته القارة تعين انه مقدار
لهيئته الغير القارة والهيئة الغير القارة للجسم ليس الا الحركة فالزمان مقدار
الحركة واما الثالث فلان الزمان لو لم يكن سرمديا لزم ان يكون له
بداية ونهاية وهما محالان اما الاول فلانه لو كان له بداية لزم ان يكون
عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية اذ عدم الشيء لا يوجد مع
والقبلية التي لا توجد مع البعدية لا يكون الا بالزمان وهو مح واما
الثاني فلانه لو كان له نهاية لزم ان يكون عدمه بعد وجوده بعدية
لا توجد مع القبلية وهو مح بمثل ما مر من البيان واذا بطل الثاني بقسميه
بطل المقدم وهو عدم سرمدية الزمان فثبت سرمديته وهو المط
ولقائل ان يقول القبلية الزمانية التي لا توجد مع البعدية لعدم الزمان
بالتحديد لا يستلزم ان يكون للزمان زمان فان بعض اجزاء الزمان
قبل البعض الاخر قبلية لا توجد مع البعدية ومع هذا لا يستلزم
ان يكون للزمان زمان لانا نقول القبلية والبعدية اللتان لا تجتمعان
انما تكونان بالذات لاجزاء الزمان واما لغيرها فانما هو بواسطة
وقوعه فيها فالزمان وعدمه ان اتصفا بمثل هذه القبلية والبعدية
فهذا الاتصاف اما ان يكون لانهما من اجزاء الزمان او لانهما واقعان
فيها والاول مح والثاني ان يكون الشيء وعدمه جزئين له وهو بين الاستحالة

سسكر زلفك كندن دن كلكل حالم فرقتم صانر نه اولور فكره دشمندر كور آخر بو پريشانى

فقبلية الكائن اما ان يكون الزمان الكائن في الزمان الاول وهو ايضاح
لاستلزامه كون اجزاء الشيء ظرفا له وكعدمه والاستحالة ظاهرة او غيره فيلزم
ان يكون الزمان وعدمه واقعين في زمان اخر مغاير للاولين فيلزم
ان يكون للزمان زمان فيندفع المنع المذكور ويتم الدليل سالما عنه
قال الفن الثاني في الفلكيات فصل اول لما فرغ عن مباحث الفن الاول
شرع الآن في مباحث الفن الثاني الذي ذكره في الفلكيات وكرره على فصول
فصل في اثبات استدارة الفلك والمقدم على اثبات المطالب ما يتوقف عليه و
هو ان الابعاد التي تعتبر في الاجسام وهي الابعاد المتقاطعة على الزوايا القوائم
ثلثة لا غير ولكل منها طرفان فحصل الاطراف الستة للابعاد الثلثة وهي الجهات
الست التي تقع اشارات الجمهور اليها مثلا الابعاد المعتبرة في بدن
الانسان ثلثة احدها البعد الواصل بين راسه وقدميه وهو
الطول فيه وثانيها الواصل بين جنبيه وهو العرض وثالثها الواصل
بين بطنه وظهره وهو العمق فما يلي راسه من نهايتي امتداده
الطولي حال كونه على الوضع الطبيعي فوق وما يلي قدميه منهما في
تلك الحالة تحت وما يلي اقوى الجانبين الغالب من نهايتي امتداده
العرضي يمين وما يلي الاضعف منهما يسار وما يلي البطن
من نهايتي الامتداد العمقي قدام وما يلي الظهر منها خلف اثنان من

زلف خالن دلبرك كنزكه اى دل اول حذر كم قلش بهر دمده مرغ صيده دام ودانه

22

من هذه الجهات الست وهما الفوق والتحت حقيقيتان لان الفوقية والتحتية
لهما باعتبار نفس حقيقتهما لا باعتبار اضافتهما الى شيء خارج عنهما
ولهذا لا تتبدلان لان كل واحد من الفوق والتحت بالنسبة الى قامة الانسان
حالتي الانتصاب والانتكاس واحد لا يتبدل اصلا فليس فوقية الفوق
باعتبار وقوعه فيما يلي راس الانسان ولا تحتية التحت باعتبار وقوعه
فيما يلي قدميه بل الوضع الطبيعي للانسان هو ان يكون كذلك فاذا
انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق الانسان على الوضع الطبيعي لان
ينقلب الفوق تحتا وبالعكس واما الاربع الباقية فليست بحقيقية فان
كونها تلك الجهات ليست باعتبار نفس الحقيقة بل باعتبار اضافتها الى
ما هو خارج عنها فان كلا منها عند التحقيق جهة فوق او تحت اعتبر
معها اضافة الى شيء تارة فصارت بها جهة والى مقابل ذلك الشيء
اخرى فصارت بها جهة اخرى مقابلة للجهة الاولى ولهذا تتبدل بتبدل
تلك الاضافات فان اليمين مثلا بالحقيقة جهة فوق او تحت اعتبر معها
كونها واقعة فيما يلي اقوى جانبي الانسان وبهذه الاضافة صارت
يمينا وكذلك اليسار انما هو جهة فوق او تحت اعتبر معها اضافة وقوعه
فيما يلي اضعف الجانبين وبها صارت يسارا ولهذا ينقلب اليمين
يسارا او بالعكس بانقلاب الاضافتين واذ قد تمهدت هذه المقدمات

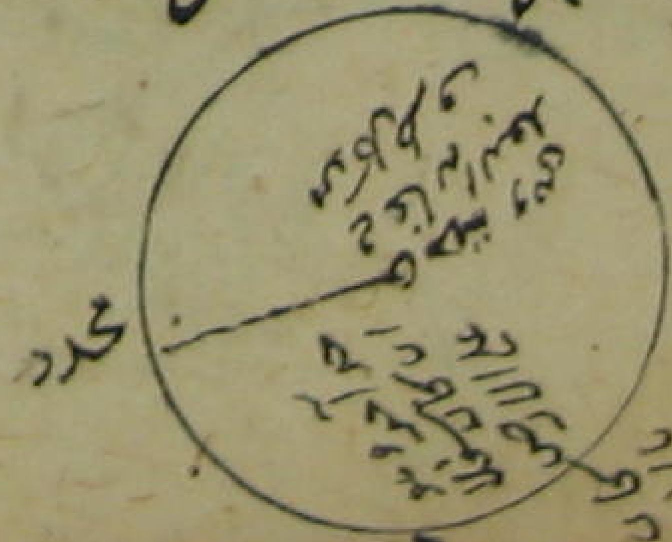
نامه وصلکله مشرف اولمن بیچاره زار   خامه بو حالتی شرح ایلکه نه دلی وار

فحري بنا الآن ان نرجع الى اثبات المطالب فنقول كلما كان كل واحد
من الجهتين المتقابلتين اعني الفوق والتحت موجودة ذات وضع غير منقسمة
في امتداد مأخذ الحركة اي في الامتداد الذي يأخذ ويقع فيه الحركة كانت المستقيمة
كان الفلك مستديرا لكن المقدم حق فالتالي مثله اما انها موجودة ذات وضع
فلانها لو لم تكن موجودة ذات وضع لامتنع الاشارة وتوجه المتحرك
بالحركة المستقيمة اليها لانها لو لم تكن موجودة ذات وضع لكانت اما معدومة
او موجودة لا وضع لها واياما كان يمتنع الاشارة والتوجه اليها
اذ الاشارة الى المعدوم او الموجود الذي لا وضع له مستحيلة وكذا توجه
المتحرك بالحركة المستقيمة اليها مستحيل ايضا فان المتحرك انما يتحرك الى الشيء
ليحصل فيه وحصول المتحرك فيهما محال لكن الاشارة الى الجهات الحقيقية ليست
ممتنعة لوقوعها فان الناس يشيرون اليها وكذا توجه المتحرك اليها
ليس بممتنع فان الاجسام العنصرية بعضها يتحرك الى جهة الفوق وبعضها
الى جهة السفل فثبت ان كل واحد من الجهتين الحقيقيتين موجودة ذات
وضع واما انها غير منقسمة في امتداد مأخذ الحركة فلانها لو انقسمت
فلا اقل من ان يكون لها جزءان فاذا وصل المتحرك الى اقربهما
فاما ان يسكن او يستمر على حركته فان سكن لزم ان يكون المقصد هو الجزء الاقرب
والابعد لا مدخل فيه اصلا اذ لا يراد بالمقصد الا ما تنتهي الحركة

الحركة بوصول المتحرك اليه وان استمر على الحركة لتحرك في هذه الحالة
اما الى المقصد او عنه فان كان اليه لم يكن اقرب الجزئين من الجهة لان الجهة
هي المقصد الذي ينتهي اليه الحركة لا غير وان كان عنه لم يكن الابعد منها
لكن المفروض انهما جزءان لها هف فثبت انها غير منقسمة وبه يتم حقية
المقدم واما الملازمة فلانه ثبت ان كل واحدة من الجهتين موجودة ذات
وضع فهي اما جسم او جسمانية لكنها ليست بجسم لعدم قبولها الانقسام
في مأخذ الحركة ووجوب كون الجسم قابلا للانقسام في سائر الامتدادات
فهي اذن موجودة جسمانية متعاقبة متعينة او وضع في ذلك المحل فتعين
وضعها اما ان يكون في خلاء وهو محال لاستحالة الخلاء وتعين وضع
الموجود فيه مستحيل واما ان يكون في ملاء متشابه اي في داخل تجويف
جسم وهذا ايضا محال لاستلزامه عدم اختلاف الجهتين بالطبع ضرورة تشابه
حدود الملاء المتشابه لكنهما مختلفتان بالطبع لان احدهما مقصد الحركة
يطلب احدهما ويترك الاخرى وهذا دليل على اختلافهما بالطبع
فان قيل عدم اختلافهما بالطبع انما يلزم ان لو كان تحددهما في
ملاء متشابه وهو غير لازم لجواز تحددهما بملائين مختلفين
قلت تحددهما اما ان يكون في ملاء واحد متشابه او في ملائين مختلفين
والاول يستلزم عدم الاختلاف في الجهتين كما ذكرنا والثاني يستلزم عدم

يعني اذا ثبت ان الجهة طرف غير منقسم وله وضع معين فذلك الوضع المعين اما ان يكون في خلاء او ملاء متشابه او ملاء غير متشابه والاول والثاني باطل ويدل على بطلانهما شيء واحد وسوا انا قد ذكرنا ان الجهات مختلفة بالطبع والحدود المفروضة في الخلاء والملاء المتشابه لا يكون مختلفة الا بالفرض بل هي متشابهة

تعيينها لان كل واحدة منهما يتحدد حينئذ في ملاء واحد لكل الحدود المفروضة في الملاء الواحد متشابهة وتعيين شيء من تلك الحدود لان يكون جهة منهما دون ساير الحدود مع تشابهها ترجيح بلا مرجح فلا يتعين شيء من تلك الحدود لكونه تلك الجهة فتبقى الجهتان غير متعينين لكنهما متعينتان هف واذ قد ثبت ان الجهتين الحقيقيتان جسمانيتان وتعين وضعهما ليس في خلاء ولا في ملاء متشابه فتعين وضعهما انما يكون في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه متحصلة بالملاء الذي يتحدد به الجهتان لا بد ان يكون جسما كريا لانه اما ان يكون جسما واحدا او اكثر من واحد فان كان جسما واحدا وجب ان يكون كريا لانه لو لم يكن كريا لم يتحدد به الا جهة القرب منه وهي جهة الفوق ولا يتحدد به جهة البعد عنه وهي جهة السفل لان غاية البعد عن المحدد او لو لم يكن غاية البعد عنه بل كانت حيث اخر من البعد لزم تبدله وصيرورته فوقا الى حد ابعد منه لان الحد الابعد بالنسبة الى الحد الذي فرضناه جهة السفل اما ان يكون جهة فوق او جهة سفل والاول مح لان جهة الفوق هو جهة القرب من المحدد فتعين ان يكون جهة السفل واذا كان الحد الابعد سفلا بالنسبة الى الحد المفروض كان المفروض سفلا جهة فوق بالنسبة الى الابعد فيتبدل السفل فوقا وهو بط لما ذكرنا



ناتها جهتان حقيقيتان لا بد لان اصلا وغاية البعد لا يتحدد بالجسم الذي ليس بكري لان غاية البعد انما يتحدد به لو كان البعد عنه محدودا وليس كذلك فان قيل ان اردتم بهذا ان البعد الخارج ليس محدودا به فالجسم الكري ايضا كذلك مانع كما يمكن ان يفرض في داخل الجسم الكري النقطة المركزية التي هي غاية البعد كذلك يمكن ان يفرض في داخل الجسم المكعب مثلا نقطة يتساوى بعدها عن سطوحه وخطوطه وزواياه تساوي بعد المركز عن سطح الكرة في جميع الجوانب فهذه النقطة تكون غاية البعد في الجسم المكعب يتحدد به البعد الداخل فيه قلنا السطوح والخطوط والزوايا كلها موجودة بالفعل في المكعب والنقطة التي توهم فيه ما يليه من النقطة الوسطى الى كل واحد من السطوح كلها ابعد من النقط الوسطى بالنسبة الى السطح المقابل لها فالنقطة الوسطى لا تكون غاية البعد بالنسبة الى السطح فلا توجد في المكعب نقطة هي غاية البعد بخلاف الكرة فان محيطها سطح واحد كري والنقط الغير المركزية كلما اقرب اليه من المركز واختلاف تلك النقط قربا وبعدا بحسب الاجزاء المفروضة في المحيط غير معتبر لانتفائه عنه بالفعل والاعتبار للامور الموهومة العقلية المحققة فيكون المركز غاية البعد في الجسم الكري فيتحدد بمحيطه جهة القرب منه وبمركزه جهة البعد عنه وهي التحت فثبت ان المحدد على تقدير وحدته ان لم يكن كريا لا يتحدد به الا احدى

المتماسين في وضعنا هذا مجرد التماس لا يكون متحدد الجهتين فيتحدد بالجملة
على تقدير كونه جسما واحدا اي ان يكون كريا وان كان اكثر من جسم واحد
فاما ان يكون بعض تلك الاجسام محيطا ببعض او لا والثاني يوجب ان يتحدد
بكل واحد من الجسمين جهة القرب فقط واما جهة البعد عنهما فلا يتحدد بشيء
منهما لانا لا نفرض حدا فيما بين نهايتي الامتداد الواصل بينهما الا ويوجد
فوقه حد اخر هو ابعد من الحد المفروض اولا بالنسبة الى كل واحد منهما ولو
اعتبر غاية البعد من احد الجسمين النهاية التي عند الاخر فهي غاية القرب
من الاخر فلا يوجد في الامتداد الواصل بين الجسمين غاية بعد منهما فلا
يتحدد بهما غاية البعد والاول اي ما لو كان احد الجسمين بحيث لا
يحيط احدهما بالاخر لزم ان لا يتحدد بهما الا جهة القرب منهما واما جهة
البعد عنهما فلا يتحدد بهما لان البعد عنهما اما ان يكون هو البعد
الخارج عنهما او البعد الداخل فيهما فايا ما كان فهو لا يتحدد بهما
اما الخارج فلما تبين ان البعد الخارج غير متحدد به واما الداخل فلما
ذكرنا ان جهة البعد هي غاية وغاية البعد الداخل في احدهما ليست
غاية البعد عن الاخر لان البعد الداخل في احدهما خارج عن الاخر والبعد
الخارج عن الجسم لا يتحدد به وايضا يلزم ان لا يكون الفوق جهة واحدة
بل جهتين مختلفتين لان فوق كل من الجسمين يخالف فوق

الاخر لكن الفوق جهة واحدة معينة تقصدها بعض الاجسام بالحركة
المستقيمة وتتركها البعض الاخر فلا يكون جهتين مختلفتين يتحدد كل
واحدة منهما بقرب الجسم غير الجسم الذي يتحدد بقربه الاخرى فان قيل
لا حاجة في تحدد الجهتين الى اعتبار البعد بل يكفي اعتبار القرب
بان يكون الجسمان المتباينان مختلفين بالطبع ويتحدد بقرب
كل منهما جهة من الجهتين المختلفتين من غير احتياج الى اعتبار البعد
قلنا البعد عن كل من الجسمين متحقق في الواقع اعتبر معه ام لا
والبعد عن احد الجسمين لا يلزم ان يكون قربا من الاخر لاحتمال وقوعه
في سمت غير الامتداد الواصل بينهما فالبعد عن احدهما الذي
ليس قربا من الاخر يكون جهة حقيقية مغايرة لكل واحد من جهتي
القرب منهما لكن المعلوم من الجهة الحقيقية ليس الا الفوق والتحت
فعلم ان المحدد على تقدير كونه اجساما متعددة لو لم يحط بعضها ببعض
لم يتحدد به الا جهة واحدة فتعين ان يحيط بعضها ببعض وحينئذ يحصل
المطلوب لان المحيط من تلك الاجسام اما ان يكون كريا او لا فان لم يكن كريا
لا يتحدد به الا جهة القرب منه واما جهة البعد عنه فلا يتحدد به اصلا
لان غاية ما في الباب ان يكون المحاط كريا ويكون مركزه غاية البعد عنه
لكن مركز المحاط ليس غاية البعد من المحيط فلا يتحدد به البعد عن المحيط

وان كان المحدد كريا فهو كاف في تحديد الجهتين على ما مر تقريره وتبع
المحاط حشوا لا دخل له في التحديد اصلا فثبت ان الجهة الحقيقية
اذا كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ما خذ الحركة
كان المحدد كريا جسما كريا ولزم مما ذكرنا كون ذلك الجسم الكري محيطا
بالاجسام المستقيمة الحركة لتحديده جهة الفوق المحيط بتلك الاجسام فيكون المحدد
فلكا اذ لا نعني بالفلك الا جسما كريا محيطا بالاجسام العنصرية المستقيمة
الحركة فعلم ان الجهة الحقيقية اذا كانت موجودة ذات وضع
غير منقسمة في امتداد ما خذ الحركة كان الفلك كريا وبه علم المعلوم بتقسيم
الحد على النمط وهو الاستدارة الفلك قوله وفصل في ان الفلك بسيط
اقول الجسم اما بسيط او مركب لانه اما ان يكون متألفا من اجسام
مختلفة الطبائع اولا والاول المركب كالمواليد الثلاثة المتالفة من العناصر
المختلفة الطبائع والثاني البسيط كالعناصر فان كلا منها لم يتالف
من اجسام اخر مختلفة الطبائع والمقصود من هذا الفصل
اثبات ان الفلك بسيط بالمعنى المذكور فقال الفلك بسيط لانه لا
يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا وكل ما لا يقبل الحركة المستقيمة
ذاتا او جزءا فهو بسيط ينتج ان الفلك بسيط اما الصغرى فلان
الفلك محدد للجهات لما ذكرنا في الفصل السابق وكل ما هو

26 ٦

ما هو محدد للجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة لان القابل للحركة المستقيمة
طالب جهة وتارك اخرى وكل ما يكون كذلك فالجهة متحددة قبله لان طالب جهة
وتركها انما يكون بعد تحددها وكل ما يتحدد الجهة قبله فهو لا يحدد الجهة
لان تحددها قبله فالقابل للحركة المستقيمة لا يحدد الجهة فينعكس بعكس
النقيض الى قولنا كل ما هو محدد للجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة ينتج ان
الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة وهو الصغرى واما الكبرى وهي ان كل ما لا
يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط فلانه لو كان مركبا لكان كل واحد من
بسائطه اما ان يكون على الشكل الطبيعي وهو الكري او الغير الكري
والقسمان باطلان اما الاول فلانه يلزم ان يكون الفلك مجموع كرات
متلاقية بينها فرج مضلعة على حسب تلاقي تلك الكرات فلا يحصل من تلاقيها
للفلك سطح واحد كري بتمامه لكن مثل هذا السطح واجب
الحصول للفلك ليتحدد به جهة الفوق واما القول باحتمال تلك الفرج مملوءة
بجسم آخر فغير معقول لان الجسم الآخر ان لم يكن على الشكل الطبيعي كان جزءا
من الفلك مشكلا بالشكل الغير الكري فيندرج في القسم الثاني وان كان على الشكل
الطبيعي فهو كرة واحدة ان كان بسيطا ومجموع كرات مثلا وهو ان
كان مركبا واما ما كان لا يملأ الفرج وهذا باطل لا خفاء فيه واما الثاني
فلان كل واحد من البسائط او بعضها لو كان على الشكل الغير

لامكن عوده بطبعه الى الشكل الطبيعي عند زوال القاسر والعود لايكون
الا بالحركة المستقيمة فيلزم ان يكون جزء الفلك قابلا للحركة المستقيمة وهو خلاف
ما ثبت ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا وهذا القيد
اعني قولنا ذاتا او جزءا اعادة ههنا لما في تحرير الحجة لدفع الاعتراض
بان قبول اجزاء الحركة المستقيمة لا يستلزم قبول الكل لها فلا يلزم الخلف
على تقدير كون البسائط على الاشكال الغير ما العناية بما يتضح
ان قبول الاجزاء الحركة المستقيمة خلف ايضا قال وفصل في ان الفلك
قابل للحركة المستديرة اه اقول المطلوب في هذا الفصل اثبات احكام
ثلثة احدها كون الفلك قابلا للحركة المستديرة وثانيها كونه ذا مبدأ
ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة وثالثها انه ليس في طبعه ميل مستقيم
اما الاول فالبرهان عليه ان كل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك فله وضع
معين ومحاذاة معينة بالنسبة الى ما في جوفه وحصول هذا
الوضع له ليس من مقتضى طبعه والا لزم اشتراك الاجزاء كلها في الوضع
لاشتراكها في الطبيعة اذ لو لم يشترك الاجزاء في الطبيعة بل كان لكل
منها طبيعة خاصة تقتضي وضعا معينا ومحاذاة معينة لزم كون
الفلك ذا اجزاء مختلفة الطبايع فلا يكون الفلك بسيطا وقد ثبت انه ما
انه بسيط هف فثبت ان الاوضاع الحاصلة لاجزاء الفلك ليست

27

ليست مقتضيات طبيعتها المشتركة فيكون زوالها جائزا بالنظر الى
نفس الطبيعة وزوالها وتبدلها اما ان يكون بالحركة المستقيمة
او المستديرة والاول باطل والا لزم كون الفلك قابلا للحركة المستقيمة
وقد بينا بطلانه فتعين الثاني فثبت كونه قابلا للحركة المستديرة وهو المط
واما الثاني وهو ان الفلك في مبدأ ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة
فاعلم اولا ان الميل حالة في الجسم مغايرة للحركة يقتضي الطبيعة
بواسطتها الحركة لو لم يعق عايق وتعلم مغايرتها لها لوجود هذا الوجودها
في الحجر المرفوع باليد والزق المنفوخ المسكن تحت الماء واذ قد علمت
هذا فلنشرع في تقرير البرهان بان نقول يجب ان يكون للفلك
مبدأ ميل مستدير اذ لو لم يكن كذلك لما كان قابلا للحركة المستديرة
وبطلان التالي بما ذكرنا من البيان يدل على بطلان المقدم
اما الملازمة فلانه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لم يقبل الميل
المستدير بالقسر من فاعل خارجي فلا يوجد ميل اصلا اذ الميل اما
يكون طبيعيا او قسريا فيلزم امتناع حركته على الاستدارة لما
ذكرنا ان الميل آلة للطبيعة في احداث الحركة وامتناع حدوث
المعلول عن العلة التي لها آلة في احداثه بدون الآلة وامتناع
حركته على الاستدارة ينافي المعنى بكونه غير قابل للحركة المستديرة فثبت

الملازمة واما ثانيا فلانه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لم يقبل
الميل المستدير لانه لو قبل الميل القسري لتحرك به ان لم يمنع عن الحركة
مانع خارجي لان طبيعة المقسور تقتضي الحركة القسرية بواسطة الميل القسري
ولا عائق من داخل وهو الميل الطبيعي ولا من خارج لفرض عدمهما
واذا وقعت هذه الحركة بتلك القوة في مسافة معينة فلا بد من
ان تقع في زمان معين لامتناع وقوع الحركة في الآن واذا
فرضنا جسما آخر يتحرك بتلك القوة القسرية تلك المسافة بعينها وفيه
ميل طبيعي معاوق للميل القسري لمخالفته اياه في الجهة فهذه
الحركة ايضا تقع في زمان لا محالة ويكون زمان حركة الجسم الاول
العديم الميل اقصر من زمان حركة الجسم الثاني الذي فرضناه ذا ميل
طبيعي معاوق اذ لو تساويا لزم كون الحركة مع العائق كهي لا معه
وانه محال ولا بد ان يكون بين ما بين نسبة مقدارية لكون احدهما
نصف الآخر او ثلثه او مثله او امثاله لان الزمان مقدار وكل
مقدارين من نوع واحد لا بد ان يكون بينهما نسبة مقدارية
فلو فرضنا جسما ثالثا يساوي كلا من الجسمين السابقين في
الامور المذكورة سوى انه ذو ميل اضعف من ميل ذي الميل
الاول بحيث يكون نسبة ميله الى ميل ذي الميل الاول كنسبة زمان

زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول لزم ان يكون
حركة هذا الجسم بتلك القوة في مثل زمان حركة عديم الميل مثل
حركة عديم الميل لان حركة الجسم تزداد سرعة بحسب انتقاص المعاوق
اذ لو انتقص شيء من الميل وبقيت الحركة على حالها غير زائدة في
السرعة لم يكن للمقدار المنتقص من تاثير في المعاوقة فكلما انتقص
الميل بذلك القدر لم تزد الحركة سرعة فيؤدي الى انتقاص الميل بالقدر
المذكور مرة بعد اخرى الى انتهاء الميل مع بقاء الحركة على حالها
غير زائدة في السرعة ثم فرضناه معاوقا من الميل لا يكون معاوقا
هذا خلف وفيه نظر لان قولكم لو انتقص شيء من الميل ولم تزد السرعة لم يكن
للمقدار المنتقص من الميل تاثير في المعاوقة ان اردتم به ان لا يكون
لذلك القدر تاثير اصلا سواء كان انتقاصه اول مرة او مرارا
متعددة فهو ممنوع اذ لا يلزم من عدم ازدياد السرعة بانتقاصه
اول مرة ذلك وان اردتم به انه لا يكون للمقدار المنتقص
اول مرة تاثير في المعاوقة فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون
له تاثير عند كونه مرارا متعددة فلا يصح قولكم فكلما انتقص الميل
بذلك القدر لم تزد الحركة سرعة والاولى ان يقال نحن نعلم بالضرورة
ان الميل المخالف معاوق من حيث انه ميل مخالف

29

واحدة ايهما اذ الشئ الواحد لا يساوي نسبتاه الى شيئين مختلفين
يوضح ذلك اعتباره في الاعداد فيلزم تساوي سرعتي ذي الميل الثاني
وعديم الميل فلو وقعت حركة ذي الميل الثاني في زمان عديم الميل لزم
تساوي مسافتيهما لا بل تساوي الجسمين سرعة وزمانا يوجب
تساوي المسافتين فالحركة مع العائق هي الحركة ذي الميل الثاني كهي
لا معه وهي حركة عديم الميل هذا ونقول ايضا لو كان الاحكام
المبنية على الوجه المذكور لزم ان يكون حركة الجسم الثالث بتلك القوة في
تلك المسافة بعينها في زمان حركة عديم الميل لان نسبة زمان حركة ذي
الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول
لان طول الزمان وقصره بحسب قوة الميل وضعفه فكلما ازداد الميل
قوة ازداد زمان الحركة بطوءا وازداد الزمان طولا وكلما ازداد
الميل ضعفا ازداد زمان الحركة سرعة وازداد الزمان قصرا فاذا كان
احد الميلين مثل الاخر في القوة والضعف كان الزمانان متساويين
في الطول واذا كان احدهما ضعف الاخر في القوة كان الزمان الذي
بازاء الميل القوي ضعف الزمان الذي بازاء الميل الضعيف ونسبة الميل
الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول
بالفرض واذا ثبت المقدمتان لزم ان يكون نسبة زمان ذي الميل

ما الميل وان بلغ غاية الضعف له اثر في المعاوقة غاية ما في الباب ان
المعاوقة يكون ضعيفة ايضا فكلما انتقص شيء من الميل ازداد
السرعة لا محالة اذ لولاه لم يكن الميل معاوقا وتمام حجته انه مثل
محال وقد ثبت انه كذلك فيتعين ان انتقاص الميل يوجب
ازديادا في السرعة وازدياده يوجب انتقاصا فيها فبقدر انتقاص
الميل في ذي الميل الثاني ينتقص في ذي الميل الاول من سرعة ذي
الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول
ونسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى
زمان ذي الميل الاول بالفرض ونسبة زمان عديم الميل الى زمان
ذي الميل الاول كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل
لانه اذا اتحد الحركتان مسافة واختلفتا سرعة وزمانا كان
طول الزمان في احديهما وقصره في الاخرى بازاء انتقاص السرعة
في احديهما وازديادها في الاخرى فنسبة سرعة ذي الميل الاول
الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم
الميل ونسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة واحدة واذا تساوت
نسبتا سرعة واحدة الى سرعتين لتساوت السرعتان اذ
لو لم تتساو السرعتان لا تتساوى نسبتي سرعة واحدة

لكان الى زمان ذي الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي
الميل الاول ويلزم من هذا ان يكون زمان ذي الميل الثاني مثل زمان
عديم الميل وذي الميل الثاني الى الاخر وثبات وكلما تساوى نسبتا
مقدارين الى مقدار واحد تساويا وذي المقداران والا لزم عدم
تساوي النسبتين فيلزم ان يكون الحركة مع العايق كهي لامعه وانه مح
وهذا المح لم يلزم من فرض كون نسبة ذي الميل الثاني الى الميل الاول
كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول لانه ممكن والا يلزم من
فرض الممكن مح اما الاول فلان الميل قابل للانقسامات العددية
مثل التنصيف والتثليث والتربيع الى غير ذلك من الانقسامات
الغير المتناهية بحسب العدة كما ان الزمان قابل لها بحسب الطول فكل
نسبة عددية يمكن اعتبارها بين الازمنة كالنسبة التنصيفية والتثليثية
والتربيعية الى غير ذلك من النسب العددية فهي ممكنة الاعتبار بين
الميول واما الثاني فلانه لو لزم من فرض الممكن مح لزم ان يكون الممكن
ملزوما للمح وهذا انما يتصور المتلازمين لاستلزام امكان وجود الملزوم
بدون اللازم فتبين ان المح انما يلزم من حركة عديم الميل فتكون محالا
فلا يكون قابلا للميل القسري فثبت ما ادعيناه من ان الفلك الخ
ان لم يكن فيه مبدا ميل مستدير لم يقبل الميل القسري من فاعل

30

فاعل خارجي والمقدمات الباقية قد مر بيانها فتم البرهان على المط
واعلم ان حركة الجسم ذي الميلين بالقسر من الامور المفروضة
في هذا البرهان وكان مما يجب ان يذكر ان المح المذكور لم يلزم منها
الا انهم لم يتعرضوا لذلك لوضوحه فان حركة الجسم ذي الميل الطبعي
بالقسر ممكن بل واقع كما في بعض العناصر ما نهاد وان ميول طبيعتها كـ
بالقسر الى خلاف جهات ميولها الطبعية واعترض على هذا البرهان
من وجوه احدها انا لا نم انه يلزم من كون الميلين على نسبة الزمانين
تساوي زماني عديم الميل وذي الميل الثاني وقوله لان نسبة زمان حركة ذي
الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول
مع ما يذكر في اثباته ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو لم تقتض الحركة
بنفسها قدرا من الزمان فان الحركة اذا اقتضت بنفسها قدرا من
الزمان اشتركت الاجسام الثلثة في ذلك القدر من الزمان ويكون
لكل من الاخرين قدر آخر منه على حسب ميله فلا يلزم تساوي
زمان عديم الميل وذي الميل الثاني وذلك فان مثلا اذا كان مقتضى الحركة
من الزمان في الفرض المذكور ساعة اشتركت الاجسام الثلثة
فيها فلو اقتضى ذو الميل الاول ساعة اخرى بحسب ميله حتى يكون
زمانه ساعتين اقتضى ذو الميل الثاني بحسب ميله نصف ساعة فيكون

زمانه ساعة ونصفا وزمان عدم الميل ليس الا ساعة اقتضى نفس
الحركة لعدم الميل المعاوق فيه فلا يلزم تساوي الزمانين واجيب
عن هذا الاعتراض بان الحركة بنفسها لا تقتضي القدر المعين من الزمان
بل الحركة لاستحالة وقوعها في الآن لا تقتضي الا زمانا من الازمنة واما
خصوصية الزمان فانما هو باعتبار الميل وامور اخر فالحركة لا ينفك
عنها في الفرض المذكور ليس مقتضى الحركة ساعة ولا قدرا اخر من الزمان بل الزمان
المطلق فيقتضي الحركة في ذي الميل ليس الا مطلق الزمان واما الساعتان فهما
من مقتضيات الميل على معنى ان الميل الاول اقتضى ان يكون الزمان الذي
اقتضته الحركة ساعتين لا ازيد ولا انقص فمقتضى الميل الثاني هو ان يكون
ذلك الزمان ساعة ليس الا وزمان عدم الميل ايضا ساعة فيلزم من الدليل
تساوي الزمانين قطعا وهذا الجواب ليس بسديد لانا لا نسلم ان الحركة
لا تقتضي قدرا معينا من الزمان لا بد له من دليل ولئن سلمنا ذلك لكنه
لا يفيد في الجواب لانه لا يمنع المقدمة وقد وقع في كلام ان اي السند
للمنع ودفع السند لا يوجب اندفاع المنع لان السند ملزوم للمنع ودفع
الملزوم لا يوجب دفع اللازم ولئن سلمنا ان دفع السند مطلقا يوجب
اندفاع المنع لكن لا نسلم ان دفع هذا السند يوجبه وانما يندفع المنع ان
لو لم يكن له سند اخر لكن ههنا سند اخر اقوى من الاول وهو

31

هو ان ذات الميل الثاني ذكر عدم الميل في الحركة وسائر ما يتبعها
لا مخالفة بينهما الا بالميل الموجود في احدهما دون الاخر فاذا اقتضى عدم
الميل ساعة من الزمان سائر ذوي الميل الثاني فيهما اولى قدرا اخر من الزمان
بحسب الميل الموجود فيه فلا يلزم تساوي الزمانين وهذا الاعتراض
انما يرد على التقرير الثاني الذي لا يطابق المتن واما على التقرير الاول المطابق
لمتن الكتاب فلا يرد ولهذا الاعتراض عليه وجه ذا وثانيها انا لا نسلم
انه اذا ساوى حركة ذي الميل الثاني حركة عديم الميل يلزم ان يكون
الحركة مع العائق كهي لا معه وانما يلزم ذلك ان لو كان الميل الثاني عائقا
ولم لا يجوز ان يكون الميل بالغا في الضعف الى حد لا يكون له تأثير
في المعاوقة فلا يكون عائقا وهذا الاعتراض مع ما اثبتناه
من ازدياد سرعة الحركة بحسب انتقاص الميل المعاوق فلا يفيده و
واما الجواب عنه بان ضعف الميل وعدم تأثيره في المعاوقة انما
يكون لصغر الجسم وهو من الامور الخارجة العارضة للجسم والمفروض
انتفاء الموانع الخارجية فسقوطه اما اولا فلانا لا نسلم ان ضعف
الميل انما يكون بحسب صغر الجسم ولم لا يجوز ان يكون بحسب انتفاش الاجزاء
كما في القطن المندوف واما ثانيا فلان المفروض ليس انتفاء ما يمنع
العائق عن كونه عائقا بل الانتفاء ما يمنع الجسم عن الحركة وبطوه فلا

يكون ضعف ميل الجسم لضعفه خلاف المفروض وثانيها انه لا يلزم من
عدم ... من فرض كون الميلين على نسبة الزمانين ان يكون من فرض
حركة عديم الميل لجواز لزومه من المجموع من حيث هو مجموع فلا يلزم استحالة
حركة عديم الميل ولا المطلوب وثالثها ان الحركة او الكلام لانا
من المجموع كان المجموع محالا والاستحالة لا بد ان تكون لاستحالة احد الجزئين
وليس الاستحالة لكون الميلين على نسبة الزمانين فتعين ان يكون لاستحالة
حركة عديم الميل وهذا الجواب ليس بتام اذ لا يلزم من استحالة المجموع
استحالة احد الجزئين لجواز امكان كل من الجزئين مع استحالة المجموع
من حيث هو مجموع فان مجموع النقيضين محال مع امكان كل منهما
والجواب التام ان استحالة المجموع اما ان يكون لاستحالة احد الاجزاء
او لاستحالة صفة الاجتماع اذ ليس المجموع الا الاجزاء بصفة الاجتماع
واستحالة مجموع النقيضين لاستحالة اجتماعهما لتنافيهما وفيما
نحن بصدده لا استحالة لصفة الاجتماع لعدم تنافي الاجزاء فتعين استحالة
احد الاجزاء وهو حركة عديم الميل ويلزم المطلوب واما الاعتراض بان
اللازم من الحجة ليس الا وجوب اقتران الحركة مع عايق ما اعم من مبدا
الميل وغيره لان الحجة المذكورة هو كون الحركة مع العايق كيف لا معه
واللازم من استحالته ليس الا ان الحركة لا تخلو عن عايق ما ولا يلزم ان

ان يكون ذلك العايق ميلا لجواز كونه عايقا خارجيا والجواب
بان الحركات الثلث لما فرض اشتراكها في عدم العايق الخارجي
ثبت ان التفاوت بينها بكون بعضها مع العايق وبعضها
لا معه لا يكون الا بحسب العايق الداخلي الذي هو الميل فيهما حيط
ظاهر وقد سلف من التقرير ان الحجة المذكورة انما لزم من فرض
حركة عديم الميل ويلزم من هذا استحالة حركة عديم الميل ووجوب
اقتران الحركة مع الميل العايق وهذا ابين لا شبهة فيه واما
الحكم الثالث وهو ان الفلك ليس في طبعه ميل مستقيم
فالدليل عليه انا قد بينا ان الفلك بسيط ليس فيه تركيب
قوى وطبايع مختلفة بل له طبيعة واحدة مقتضية للميل المستدير
فان اقتضت الميل المستقيم لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية
لامرين متنافيين لان كل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك له وضع
معين ومحاذاة معينة فطبيعة الفلك بالميل المستدير تقتضي
الانصراف عن ذلك الوضع لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية
للتوجه الى شيء والانصراف عنه وهما متنافيان فيلزم
كون الطبيعة الواحدة مقتضية للمتنافيين واوضح هذا
ما هو تقرير هذا الدليل وعليه اعتراض مشهور وهو ان الطبيعة

فان قلت الاستحالة ممنوعة لجواز اقتضائها ميلين متنافيين بحسب شرطين مختلفين كاقتضائها الحركة في الجسم العنصري بشرط

العنصرية تقتضي الحركة والسكون بشرطي الخروج عن الحيز الطبيعي
والحصول فيه فلم لا يجوز ان يكون للفلك حالتان تقتضي طبيعته
بشرطيهما احديهما الميل المستدير والانعراف وبالاخرى الميل
المستقيم والتوجه واجيب عنه بان اقتضاء الطبيعة العنصرية
الحركة والسكون في الحقيقة اقتضاء شيء واحد وهو الحصول
في المكان الطبيعي لكن الحصول في المكان الطبيعي عند الخروج عنه
لما لم يكن الا بالحركة اقتضت الحركة فاقتضاؤها الحركة في تلك الحالة
هو اقتضاء الحصول في المكان الطبيعي واما عند كون الجسم في
المكان الطبيعي فاقتضاء السكون ليس معناه ان السكون امر
موجود اقتضته الطبيعة في تلك الحال اذ السكون هو عدم
الحركة لا غير بل معناه انها لا تقتضي الحركة لانها لا تقتضي الحصول
لان اقتضاء الحصول في تلك الحال اقتضاء حصول الحاصل
فلم تقتض الطبيعة العنصرية الا شيئا واحدا وهو الحصول في المكان
الطبيعي فانه مع هذا ما ذكره في الجواب والحق ان الاعتراض ان
اورد بطريق النقض الاجمالي بان يقال ما ذكرتم من الدليل
ليس بصحيح بجميع مقدماته لاستلزامه عدم اقتضاء الطبيعة العنصرية
الحركة والسكون لكنها مقتضية لهما والجواب المذكور صحيح لانه

33

لانه يتجه ان يقال لا نسلم انها اقتضت الحركة والسكون بل لم تقتض
الا شيئا واحدا وهو الحصول في المكان الطبيعي واما ان اورد
بطريق المناقضة بان يقال لا نسلم استحالة اقتضاء الطبيعة الواحدة
اثرين متنافيين وكيف يكون مستحيلا والحال انه واقع في
الطبيعة العنصرية فلا يصح الجواب المذكور لانه كلام على السند
اللهم الا ان يثبت مساواة السند للمنع حتى يندفع باندفاع السند
ويصح الجواب واما الاعتراض على جواب النقض بان الحركة
والسكون في الجسم العنصري من الامور الممكنة الواجب الاستناد
الى علة واستنادهما الى غير الطبيعة يوجب كونهما قسريين
وهو خلاف المفروض فتعين استنادهما الى الطبيعة ويعود
النقض فهو ساقط بالتقرير الذي اوردناه في الجواب عن النقض
وكذا الاعتراض على اصل الدليل بمنع لزوم التوجه والانعراف
بالنسبة الى شيء واحد بناء على ان الميل المستدير من الفلك على مركز
نفسه حال كونه في الوضع الطبيعي والميل المستقيم بشرط الخروج
عن الموضع الطبيعي ساقط ايضا لان المطلوب الميل المستقيم الذي
اقتضته طبيعة الفلك اما الموضع او الوضع والاول ممنوع لان طلب
الموضع مشروط بالخروج عنه المقتضي لوجوده لكن الفلك لكونه
محدد الجهات لا موضع له فيمتنع الثاني وهو مستلزم للتوجه والانعراف

بالنسبة الى شيء واحد هو الحصول في المكان وانما اطنبنا الكلام
في هذا الفصل لما ان الاحكام المذكورة فيه من مطارح الاذكياء
ومسارح الانظار الالباء ولولا مخافة ملل الاصحاب لالحقنا بهما
بمتن الكتاب فوائد تقر بها عين اولي الالباب والله ولي الرشاد
وبيده ازمة التحقيق والسداد **قال** فصل في ان الفلك
لا يقبل الكون والفساد **اقول** هذا الفصل مشتمل على دعويين الاول
ان الفلك لا يقبل الكون والفساد والكون هو حصول الصورة في المادة
بعد ان لم تكن حاصلة فيها والفساد زوالها عنها الثاني ان الفلك لا
يقبل الخرق والالتيام اما الدعوى الاولى فلان الفلك محدد الجهات ولا
شيء من محدد الجهات يقبل الكون والفساد ينتج ان الفلك لا يقبل الكون
والفساد واما الصغرى فقد تبين في الفصل الاول في هذا الفن
واما الكبرى فلانه لا شيء من محدد الجهات بقابل للحركة المستقيمة وكل ما يقبل
الكون والفساد فهو قابل للحركة المستقيمة ينتج ان لا شيء من محدد الجهات يقبل
الكون والفساد اما الصغرى فقد ثبت في الفصل الثاني واما الكبرى فلان
كل ما يقبل الكون والفساد فلكل واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز
طبيعي لما تبين في الفصل الخامس في الفن الاول ان كل جسم له حيز طبيعي و
كل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة لان صورته الكائنة اما ان يكون

يكون في حيز غريب فتميل ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي او في حيز طبيعي
فيلزم كون صورته الفاسدة حاصلة قبل ذلك في حيز غريب اذ
الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع فيلزم كونها مائلة
الى حيزها الطبيعي ميلا مستقيما فثبت ان كل ما يقبل الكون والفساد فهو
ذو ميل مستقيم يقبل به الحركة المستقيمة وبهذا يتم الحجة على المطلوب اما
قال المص في هذا المقام وفيه نظر لانه ان اراد بالحيز السطح الباطن
المذكور فلا نسلم ان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل واحد من الصورة الكائنة
والفاسدة حيز طبيعي وما ذكرناه في الدليل اعني ان لكل جسم فله حيز طبيعي ممنوع
وسند المنع ان محدد الجهات لا حيز له وان اراد بالحيز الفراغ الموهوم
او نحوه فمدعيناه فاسد كما مر من قبل ولانه لما ثبت ان الحيز
الطبيعي للصورة الكائنة حيز غريب للصورة الفاسدة وما استدل
به على ذلك اعني قولهم الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان
لا بد له من دليل ويمكن ان يستدل على هذا بان الطبيعة الواحدة اذا
اقتضت حيزا فانما يقتضيه بجميع ما يلزمها من اللواحق فان اقتضت
طبيعة اخرى مخالفة للاولى ذلك الحيز بعينه فاما ان تشاركها في
اقتضاء تلك اللواحق اولا فان تشاركها فيه فلا محالة بينهما بحسب
الحقيقة بل هما فردان من نوع واحد والا فانه غير مقتضية لذلك

الدعوى

الخرق لعدم امتناعهما للواحق التي لها دخل في اقتضاء ذلك الحرّ وأمّا الثانية فهو ان الفلك لا يقبل الخرق والالتيام فلانهما انما يكونان بالحركة المستقيمة وقد بيّنا ان الفلك لا تقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام ولئن منع انحصار السبب في الحركة المستقيمة قلنا لا بد للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء او اقترانها المستلزمين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكونا بالحركة المستقيمة فيها او بالمستديرة وهما محالان اما الاول فلما بيّنا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة في جهة ويتحرك البعض الآخر في جهة اخرى مخالفة للاول او يسكن لكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا تقتضي الا شيئا واحدا غير مختلف واما القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قسر هناك واما الارادية فلان الفلك بسيطة عادم الآلات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها تصدر تلك الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة قال فصل في ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما اه اقول المطلوب

35

في هذا الفصل اثبات ان الحركة الدورية الفلكية والحركة ما عليه انه قد ثبت ان الزمان هو مقدار الحركة فلا بد لها من حركة تحفظ الزمان ويتقوم هويتها بهذه الحركة اما ان تكون مستقيمة او مستديرة والاول محال لان الحركة الحافظة للزمان ان كانت مستقيمة فهي الحركة المستقيمة التي فرضنا انها حافظة للزمان ان كانت واقعة في سمت واحد ولا يكون لها رجوع في تلك السمت ولا انعطاف فاما ان تكون متناهية فيلزم انقطاع الزمان وقد ثبت انه سرمدي واما ان تكون ذاهبة الى غير النهاية في مسافة غير متناهية فيلزم وجود بعد غير متناه وقد ثبت استحالته وان كانت راجعة او منعطفة كان كما في تحرك الحركة طرف اذا وصل الجسم المتحرك بتلك الحركة اليه اخذ في الرجوع او الانعطاف فهناك حركتان مختلفتان بالجهة احديهما الحركة المنتهية الى الطرف المذكور قبل الرجوع او الانعطاف وثانيهما الحركة المبتدأة من الطرف المذكور بعد الرجوع او الانعطاف فيلزم انقطاع الحركة الاول بالسكون لان بين كل حركتين مختلفتين سكونا فيلزم انقطاع الزمان وانه محال واما قلنا ان بين كل حركتين مختلفتين سكونا لان الميل المقتضي للحركة الاول الموصل للجسم المتحرك بها الى الطرف المذكور موجود حال وصوله اليه اذ لو لم يوجد

المثل الموصل حال الوصول لزم وجود الوصول بدون المثل
الموصل وهو محال لان الوصول اعني حدوثه لكونه اثر الفعل الايصال
لا يوجد بدونه وفعل الايصال لا يوجد بدون المثل الموصل وهذا اعني
ما لوصول لا يوجد بدون المثل الموصل واذ قد ثبت ان المثل الموصل
موجود حال الوصول فالمثل المقتضي للحركة الثانية المزيل للوصول لا
يكون موجودا حال الوصول والا لزم اجتماع المثلين المتنافيين
في حال واحدة في حال الوصول الذي يوجد فيه المثل الاول الموصل
عن الحال الذي يوجد فيه الميل الثاني المزيل للوصول وكل واحد من
المثلين آني وان كل واحد من الوصول وزواله آني اذ لو كان
الوصول زمانيا لكان حال الوصول زمانا منقسما من طرف من
ذلك الزمان اي بعض منه لا يكون الجسم المتحرك واصلا الى المنتهى و
الا لم يكن ما بعده من الزمان زمان الوصول فلا يكون ذلك
الطرف من زمان الوصول وقد فرضناه كذلك هذا خلف
وبمثل هذا البيان تبين كون زوال الوصول آنيا مثلين
قبل الميل الذي هو سبب للحركة موجود معها من بداية المسافة
الى نهايتها فيكون زمانيا كالحركة فكيف يكون آنيا والاستدلال
على آنية المثل بآنية الوصول وزواله غير صحيح لانا لا نسلم ان الوصول

الوصول آني فان الوصول بعد الحصول موجود في الزمان ولئن سلمنا
ذلك لا نسلم ان آنية الوصول تستلزم آنية الميل لا بد له من دليل قلت
المراد بالوصول ابتداؤه وزواله حدوثهما وقد اشرنا الى ذلك في
وآنية حدوثهما ظاهرا كما ذكرنا من البيان والمراد بآنية الميلين
آنية الميل الاول بصفة كونه موصلا وآنية الميل الثاني بصفة كونه مزيلا
للوصول ومراده الميلين ابتداء آنيتهما وصفا ولا شك
ان آنية الوصول وزواله يستلزم آنية الميلين بحسب الوصفين
المذكورين فيصح الاستدلال بآنية الوصول وزواله على آنية الميلين
وانه مع الاشكال واذ قد تبين ان كل واحد من الميلين آني وان
الميل الاول غير الميل الثاني فيقول لا بد ان يكون بين الآنين
زمان والا لزم تعاقب الآنين المستلزم لتركب الزمان من الآنات
الغير المتجزية وهو مستحيل لاستلزامه تالف الحركة والمسافة من الاجزاء
التي لا تتجزى لان الزمان والحركة والمسافة متطابقة كلها فتالف كل واحد
منها مما لا يتجزى يستلزم كون الباقيين كذلك وان يكون الجسم المتحرك
ساكنا في ذلك الزمان اذ لو كان متحركا فيه لكان اما متحركا الى
الطرف المذكور فيلزم ان يكون الجسم المتحرك غير واصل فيه الى الزمان
وقد فرضناه واصلا هذا خلف او عنه فيلزم زوال الوصول قبل الآن

الذي قررناه ان زوال الوصول بعد فظهر ان الحركة الحافظة
للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة ولا بد ان لا ينقطع مدة الحركة
والا لزم انقطاع الزمان فلا بد ان يوجد حركة مستديرة دائمة حافظة
للزمان اذ لا حركة مستديرة يحتمل الدوام سوى حركة الفلك فيكون هي
الحافظة للزمان فيكون دائمة وهو المطلوب والحركة في حال الوصول في الزمان
على الوجه الذي قررناه ما يقع فيه الوصول من آن او زمان واما
حصول الحال بمعنى الوصف والاضافة في حال الوصول بمعنى البيان
والاستدلال بانقسام الزمان على انقسام الوصول ثم على انقسام
الطرف والزام الخلف بعدم الوصول الى الطرف الا حين عدم الوصول
الى احد طرفيه فيستغنى ظاهره عن مطابقته لمتن الكتاب مع حسنه لزيادة الاستدلال
ومع هذا الاسم الاستدلال على انه الوصول لعدم ظهور الخلف فيما هو
الى ادعاء الاولية فيها فلنعرض عن زيادة الاشتغال بذلك
صحى واعلم ان الاستدلال بانه لا وصول على انه الميل الكائن
المزيل للوصول يقتضي ان يكون آن الميل الكائن هو ان زوال الوصول
ولا يمكن ان ما بين آن الوصول وزوال من الزمان زمان السكون
بل زمان الحركة لو كان فيه كانه ولك الزمان تماما ان يكون
متحركا الى الطرف او عنه ولكن نحار انه متحرك عنه فهو لم

37

فيلزم زوال الوصول قبل الآن الذي وصفناه ان زوال الوصول
وهو مستحيل قلت لا نم استحالته وانما يكون كذلك ان لو لم يكن زوال
الوصول بالحركة اذ لو كان زوال الوصول بالحركة كان الآن الذي
فرضناه ان زوال الوصول طرف زمان الحركة التي حصل بها
هذا الزوال ولما كانت الحركة قابلة للانقسام الى غير النهاية
كان زوال الوصول بنصف من الحركة مقدما لا محالة على الزوال
المفروض اولا ولو صح هذه المقدمة كفى في البيان ان يقال
للجسم المتحرك وصول الى الطرف في الآن وزوال وصول في
آن آخر وبينهما زمان السكون ولزم الاستدراك وكذا الميلان
في الحد بتمامها بدونه والاولى في اتمام الحجة ان يقال الميل الاول
الموصل للجسم الى الطرف موجود في آن الوصول والميل الكائن المزيل
له حادث وهو انما يحدث في آن لان الميل ليس مما لا يوجد
الا في الزمان كالحركة وان حدوث الميل الكائن غير آن الوصول
الذي وجد فيه الميل الاول والا لزم اجتماع الميلين في آن واحد
وبين الآنين زمان السكون اذ لو تحرك الجسم فيه لكانت حركته فيه
اما الى الطرف او عنه لانحصار الحركة في القسمين بحسب الغرض فان
كانت الى الطرف فلا وصول للجسم في مبدأ الذي فرضناه آن الوصول

هف وان كانت عن الطرف وا لها عن الطرف انما يوجد
بالميل الكافى فيلزم وجود الميل الكافى قبل حدوثه وانه مع معاش سكون
الجسم فى الزمان المتوسط بين الانين وتم البرهان على ما هو المط
من تخلل السكون بين الحركتين المختلفتين سالما عن الشبهة التى
وردت على ما اختاره المص من السوء قال هذا انه اقول
هذا جواب نقض يرد على القاعدة المذكورة اعنى قولهم بان
كل حركتين سكون وتوجيهه ان يقال لو صح ما ذكرتم من الحجج على القاعدة
بجميع مقدماتها لزم ان تسكن الحبة المرمية الى فوق عند ملاقاتها الجبل
لتحركها بحركتين مختلفتين صاعدة الى حد الملاقات من المسافة و
هابطة من ذلك الحد ويلزم من ذلك وقوف الجبل فى الهواء بلا علاقة
تمسك الجبل وانه فى غاية الاستبعاد وتقرير الجواب ان الحبة المرمية
لها سكون مع ان الملاقاة عند ذلك الحد الملاقات من المسافة ولا عطف
الحركة الاولى الصاعدة عند ذلك الحد فى ذلك الان وعدم الحركة
الثانية الهابطة منه لما تبين ان الحركة لا يوجد الا فى الزمان
وهذا السكون الانى للحبة المرمية لا يمانع حركة الجبل الواقعة
فى الزمان اولا مما نعة بين ما يوجد فى زمان وبين ما يحدث فى
الان الذى هو مبدا ذلك الزمان وينصرم بعده فلا يلزم سكون الجبل

اى سقط

الجبل المستبعد فان قيل سكون الجبل عند حد الملاقاة فانها لازم بمثل ما ذكرتم
من الدليل فى الحبة المرمية بان يقال حركة الجبل الى حد الملاقاة قد انتهت
فى ان الملاقاة وحركته من ذلك الحد لم يوجد فيه لزمانيتها فلزم سكون
الجبل ويعود الاستبعاد قلت لا يلزم سكون الجبل فان حركة الجبل
من اول هبوطه الى وصوله الى المنتهى حركة واحدة وحد ملاقاة الحبة
المرمية من المسافة وسطها فحركته فالحركة بمعنى التوسط حاصلة
للجبل فى ان الملاقاة وان لم تكن حاصلة بمعنى القطع فلا يلزم سكون الجبل
اذ السكون هو عدم الحركة بالمعنيين بخلاف الحبة المرمية حيث يلزم
سكونها فى ان الملاقاة اذ لا حركة لها فيه اصلا اما بمعنى القطع فلما ذكرنا
من ان الحركة لا تقع الا فى الزمان اما بمعنى التوسط فلان الحركة بمعنى التوسط
انما تكون فى وسط المسافة وحد الملاقاة بالنسبة الى الحبة المرمية ليس فى
وسط المسافة لان الحبة المرمية لها حركتان مختلفتان صاعدة وهابطة
وحد الملاقاة نهاية لمسافة احديها الصاعدة وبداية لمسافة الاخرى الهابطة
فلا تكون لها فى ان الملاقاة حركة بمعنى التوسط ايضا فثبت ان
لا حركة لها اصلا فى ان الملاقاة فيلزم سكونها قطعا ما تصح الدعوى و
يزول الاستبعاد نعم يلزم من الطريقة التى سلكها المص فى تقرير الحجة من
اعتبار الوصول والزوال ان يوجد لكل واحد من الحبة المرمية والجبل

سكون زمانا في زمان لكل واحد منهما وصولا الى الحركة ما وزوال وصول
عنه في انين متغايرين بينهما زمان السكون واما الطريقة التي سلكناها
من اعتبار الملامس فلا يلزم منه شيء من ذلك اما الجبل فلانه لا تعدد
للميل فيه بل ليس له الا ميل واحد مستمر من بداية المسافة الى نهايتها
بعض الحركة كذلك فلا سكون له اصلا واما الحبة المرمية وان حصل
فيها الميلان لكنهما ليسا في انين متغايرين فيكون بينهما زمان
السكون بل هما يجتمعان في ان الملاقاة بالعدم تنافيهما لذاته احدهما
وهو الصاعد في حد الان وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل
كالحجر المرمي الى فوق يحصل منه الرامي ميلا هابطا هو الميل الذاتي
الطبيعي ويحصل فيه من وضع يده عليه في تلك الحالة ميلا صاعدا هو
ميله العرضي الحاصل له من جهة الرامي هذا ما يحصل لدي في هذه
المسألة من التحقيق بعد ما اتفق لي فيها من امعان النظر مرة ونوبة
الموفق لم ازل فيها معاناة السهر حتى قضيت من حق بحثها الوطر
رجاء ان يدخر لي بذلك اجر جزيل يوم الحساب او ذكر جميل بها
بين الاعقاب قال فصل في ان الفلك متحرك بالارادة اقول
يريد ان يثبت ان حركة الفلك حركة ارادية صادرة عن النفس الفلكية
بارادتها حسب صدورها كان عنا بارادتنا والبرهان عليه ان

ان حركة الفلك ذاتية اذ قد تبين ان الفلك في طبعه ميل مستدير
يحركه على الاستدارة فلو كان حركته الموجودة على الدوام طبيعية
لزم دوام سكونه بحسب الذات ويطلب الطبيعة الفلكية دائما وضعا
فيثبت اليها وانه ما حركة الدابة اما طبيعية او قسرية او ارادية ولا سبيل
الى كونها طبيعية فلان حركة الفلك مستديرة ولا شيء من الحركة الطبيعية مستديرة
فلا شيء من حركة الفلك بطبيعية واما الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى
فلان الحركة الطبيعية هرب عن الحالة المنافرة وطلب للحالة الملائمة اولا
نعني بالحركة الطبيعية الا هذا ولا شيء من الحركة المستديرة كذلك واما انها
ليست هربا عن الحالة المنافرة فلان كل نقطة او وضع يتحرك الجسم بحركته
المستديرة ويطلبه بها فلو كان يترك الجسم اياه هربا عنه بالطبع كان
طلبه اياه ايضا بالطبع فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع
وانه محال واما انها ليست طلبا للحالة الملائمة فلان طلب الحالة الملائمة يوجب
سكون الجسم عند وصوله اليها والحركة المستديرة التي للفلك لا توجب
السكون فيه عند وضع ما من الاوضاع الممكنة في تمام الدور والا لوجب
السكون قبل تمام الدورة او عنده وليس كذلك فثبت ان حركة الفلك ليست
طبيعية فان قيل قد ثبت ان الفلك في طبعه ميل مستدير يحركه على
الاستدارة والحركة الحاصلة بالميل الطبيعي لا بد ان تكون طبيعية قلنا

لا تكون طبيعية واما تكون طبيعية ان لو كانت الطبيعة مع ما يقتضيه
من الميل كافية في حصول الحركة موجبة لها وهو ممنوع لجواز ان يكون
اقتضاء الطبيعة مع الميل للحركة موقوفا على انضمام الارادة فتكون الحركة ارادية
لعدم حصولها الا بالارادة واما انه لا تستحيل ان تكون قسرية فلان الحركة
القسرية على الحركة المخالفة للحركة الطبيعية والحركة المخالفة للحركة الطبيعية انما توجد
ان لو وجدت حركة طبيعية واذ قد تبين ان الفلك ليس له حركة طبيعية
فلا تكون له حركة قسرية هذا ما ذكره المصنف في هذا الموضع والذي ذكره
المصنف في بحث الحركة هو ان الحركة القسرية هي الحركة الحاصلة بقوة مستفادة
من خارج وهذا المفهوم اعم من ان تكون لطبيعة الجسم المتحرك مقتضى من
حركة او ميل او لا تكون وعلى تقدير ان يكون لها مقتضى فالمفهوم المذكور
اعم من ان تكون تلك القوة المستفادة من الفاعل الخارجي والميل المقتضى للطبيعة
ميلا واحدا بان يقتضي الطبيعة حصول ذلك الميل بالقوة والفاعل الخارجي يوجد
بالفعل او مثلين متغايرين متوافقين او متخالفين فان اعتبر عموم
هذا المفهوم حتى تكون الاقسام المحتملة للمفهوم المذكور كلها من الحركة القسرية
لم يصح قوله لان القسر على خلاف مقتضى الطبع وان اعتبر في مفهوم الحركة
القسرية ان تكون على خلاف مقتضى الطبيعة بطل انحصار الحركة
الذاتية في اقسامها الثلثة الطبيعية والقسرية والارادية لانها ح

تخرج عنها المحتملات الباقية للمفهوم المذكور اعني الحركة بالقوة الخارجية
التي لا تكون للطبيعة فيها مقتضى والتي لا تغاير مقتضى الطبيعة والتي تغايره
تماثلا او توافقا واما خروجها عن الطبيعية والارادية فظاهر واما خروجها عن
القسرية فلعدم اشتمالها على ما اعتبر في القسرية من مخالفة
الطبع والحاصل ان الدليل المذكور على امتناع قسرية حركة الفلك غير
صحيح لابتنائه على ان الحركة الذاتية منحصرة في الاقسام الثلثة وعلى
ان القسر على خلاف الطبع وقد بان ان المقدمتين لا تجتمعان على الصدق
لتنافيهما على ما نبهت عليهما معا من الدليل قال فصل في ان القوة
المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة اقول لما ثبت ان حركة
الفلك ارادية حاول البحث عن مبدأ هذه الحركة فقال القوة المحركة
للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة لان المبدأ الصادر عنه
هذه التحريكات الارادية نفس مجردة عن المادة وان ارادة كلية متعلقة
بجرم الفلك تعلق التدبير والتصرف حسب تعلق النفس الناطقة
ببدن الانسان وذلك لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال
غير متناهية ولا شيء من القوة الجسمانية كذلك فلا شيء من القوة المحركة
للفلك بقوة جسمانية فهي اذن نفس مجردة او العقل لا يباشر تحريك
الاجسام بالارادة لما ثبت عندهم ان العقل كامل لا انتقص لها

والمانع للتحريك الارادي ناقص مستكمل اما الصغرى فلما ثبت من دوام
حركة الفلك واما الكبرى فلان القوة الجسمانية قابلة للتجزي اذ الحال بالقوة
الجسمانية الصورة النوعية الحالة في مادة الجسم السارية فيها بحسب
حلول الصورة المقدارية وسريانها فيها فاذا فرض انقسام الجسم
بحسب صورته المقدارية الى اجزاء لزم انقسام صورته المقدارية السارية
فيه ايضا الى اجزاء مقدارية هي صور نوعية لاجزاء الجسم لا محالة لا يقال
هذا منقوض بالقوى النباتية والحيوانية الحالة في الاجسام المركبة
المسماة بالاجسام الالية فانها لا تنقسم بانقسام تلك الاجسام
الى بسائطها التي تألف منها حتى تكون نوعية مخالفة بالحقيقة
لصور المركبات التي هي تلك القوى لانا نقول الكلام في القوى الجسمانية
لاجسام بسيطة لها اجزاء مقدارية متشابهة مساوية للكل في الحقيقة
فهذه الاجزاء لابد وان تكون صورها النوعية متشابهة متساوية
للصورة النوعية التي هي للكل في الحقيقة ابعاضا مقدارية عنها والا
لما كانت تلك الاجزاء متساوية للكل في الحقيقة ولا تلك الاجسام بسيطة
فاما الاجسام المركبة الحاملة لقواها الفايضة عليها بعد التركيب
فبسائطها ليست اجزاء مقدارية متشابهة متساوية للمركب في الحقيقة
حتى تكون صورها النوعية ايضا كذلك بل هي اجزاء ماهية هي اجسام

مختلفة مخالفة لتلك الاجسام المركبة في الحقيقة فيكون صورها النوعية
ايضا مختلفة مخالفة للصورة النوعية التي للمركبات في الحقيقة فلا يلزم
من انقسام المركبات اليها انقسام القوى الحالة في تلك المركبات العائدة
بتلك الى صورها النوعية فظهر الفرق واندفع النقض واذا قد ثبت
ان القوة الجسمانية قابلة للتجزي فنقول فكل ما يقبل التجزي من القوى
فان الجزء منها يقوى على بعض ما يقوى عليه الكل اذ لو لم يكن كذلك
فاما ان لا يقوى الجزء على شيء اصلا فيلزم ان لا يكون جزء القوة قوة
فلا يكون الجزء مساويا للكل في الحقيقة وقد بينا انه كذلك هف
او يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل فيلزم مساواة الجزء للكل في
التاثير وهذا ايضا خلف فان قيل كون الجزء من القوة يقوى
على بعض ما يقوى عليه كل القوة ان كان بالنسبة الى كل الجسم نختار ان الجزء
من القوة بالنسبة الى كل الجسم لا يقوى على شيء اصلا ولا نم انه يلزم ان
لا يكون جزء القوة قوة وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن يقوى على شيء
بالنسبة الى جزء الجسم الذي هو حال فيه وهو ممنوع وان كان بالنسبة الى
جزء الجسم نختار ان الجزء من القوة بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على ما يقوى
عليه الكل بالنسبة الى الكل ولا نم لزوم مساواة الجزء للكل وانما يلزم
ذلك ان لو كان تاثير الجزء من الكل كالكل وليس كذلك قلنا قد سبق ان

الكلام في الاجسام البسيطة المتشابهة الاجزاء التي لا معاوقة
فيها لطبايعها في التحريك لا في الاجسام المركبة التي تتفاوت
فيها طبايع البسايط لتفاوتها في المركبة ولهذا يحصل للحيوان الاعياء
في كل حركة كانتها الارادية الصادرة عن النفس الحيوانية فلا تفاوت
بين ما تحركه القوة في جزء الجسم البسيط وبين ما تحركه كلها في كل بحسب
صغر الجسم وكبره لعدم المعاوقة وانما التفاوت بينهما بحسب قوة
القوة وضعفها مال كل القوة لا تشتغل لها على الجزء والزيادة
اكثر واقوى من جزء القوة فان لا يجوز ان يكون تاثير جزء
القوة في جزء الجسم مثل تاثير كلها في كل لاستلزامه ما لا يجوز من
مساواة الاضعف للاقوى فثبت ان القوة الجسمانية تقوى
الجزء منها على بعض ما تقوى عليه كلها ومتى كان كذلك لا تقوى
القوة الجسمانية على غير المتناهي من الافعال لان الجزء منها اما ان
يقوى على غير المتناهي او على المتناهي والاول باطل لان الجزء متى
قوى على ما لا يتناهى من مبدا معين فالكل يقوى من ذلك المبدا
على اكثر مما يقوى عليه الجزء لزم الزيادة على غير المتناهي المتسق
النظام في جهة عدم تناهيه وانه محال فتعين ان يقوى الجزء على المتنا هي
من الافعال وكذلك ساير الاجزاء فيلزم ان يقوى الكل ايضا على المتنا هي

هي لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي قال قيل
لا نسلم ان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي وانما لا يوجب
ان لو كان الانضمام مرارا متناهية وهو ممنوع لان القوة مع انها بسبب
انها قابلة للانقسام الى غير النهاية كالجسم لها اجزاء فرضية غير متناهية
لكل واحد منها اثر متناه فاذا انضمت الاثار بعضها الى بعض بحسب
انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا غير متناهية بعدد الاجزاء الغير
المتناهية حصلت من تلك الانضمامات الغير المتناهية اثار غير متناهية
بالضرورة قلنا تلك الاجزاء الغير المتناهية للقوة ليس كلها مما يقوى على
اثر لان الانقسام الى غير النهاية بحيث يؤدي بالآخرة الى اجزاء في غاية
الصغر والضعف بحيث لا ينقسم شيء منها بحسب الخارج وان انقسم بحسب
الوهم والفرض لكن الاجزاء الوهمية والفرضية لعدمها في الخارج لا اثر
لها قطعا فالاجزاء الممكنة الوجود في الخارج التي لها اثر متناهية بحسب
العدد ولكل واحد منها اثر متناه فانضمام تلك الاثار المتناهية بعضها
الى بعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا متناهية بعدد الاجزاء
المتناهية لا يوجب اللاتناهي قطعا فثبت ان كل ما تقوى عليه
القوة الجسمانية فهو متناه واذا ثبت ان القوة الجسمانية لا تقوى
على غير المتناهي وهي كبرى القياس فثبت تمام البرهان على المطـ

فائدة مع

وأما تقييد الغير المتناهية بالمتسق النظام في قوله فيلزم الزيادة
على غير المتناهي المتسق النظام فقال فيها بعض المتصدين لشرح هذا
المختصر ولعله إنما قيد غير المتناهي بالمتسق النظام لأن الزيادة على
غير المتناهي إذا لم يكن الانتظام متسعا غير مستحيلة كالشهور والسنين
الماضية فإنهما غير متناهيين مع أن الشهور أكثر من السنين وكذا الحكم
الألوف المتضاعفة والمآت المتضاعفة إلى غير النهاية هذا كلامه بعبارته
وفيه من الإبهام ما لا يخفى على المحصل إذ من الواجب على هذا القائل
أن يبين معنى اتساق النظام ويبين أنه حاصل في الحركات الفلكية دون
الشهور والسنين والمآت والألوف المتضاعفة ويبين وجه
الاستحالة في الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام وعدمها في
الزيادة على غير المتناهي الغير المتسق النظام لأن هذه الأمور غير بينة
في نفسها فيفتقر إلى البيان لا محالة وإذ لم يبين شيئا منها بل الفرق
بين الحركات الفلكية والشهور والسنين التي هي متقادرة لها باتساق
النظام في الأول وعدمه في الثاني غير مستقيم لمطابقتها على ما هو المشهور
بين القوم ولمن حاول تصحيح كلام هذا القائل أن يقول المراد بكون غير
المتناهي متسق النظام أن يكون آحادا وأعدادا وأجزاء مفروضة
متصلة الحدود والزيادة على غير المتناهي المتسق النظام بهذا المعنى

المعنى بينة الاستحالة ولا شك أن الحركات الفلكية الغير المتناهية متسقة
النظام بهذا المعنى فيمتنع الزيادة عليها وأما الشهور والسنون مجموعها
وإن كان زمانا واحدا منطبقا على الحركة الفلكية متصلا بحسب اتصالها إلا
أن عروض العدد للأجزاء المفروضة بحسب الاعتبار صيرها شهورا أو سنينا
متعددة وأخرجها عن الاتصال والاتساق والزيادة على العدد
الغير المتناهي العارض للأجزاء المفروضة للامتداد الواحد المتصل الغير
المتناهي غير مستحيل لأن هذا الامتداد قابل للتجزئة إلى غير النهاية فإذا
فرض فيه أجزاء غير متناهية بمقدار واحد معين وحصل بهذا الاعتبار
عدد غير متناه كالسنين في الزمان مثلا أمكن أن يجزئ كل واحد
من آحاد هذا العدد بمقدار أجزاء أنقص من الأول ويحصل عدد
آخر غير متناه أكثر من الأول لا محالة لصيرورة كل واحد من آحاد العدد
الأول عددا مشتملا على عدد آحاد من العدد الثاني كالشهور من
الزمان وكذلك الألوف مع المآت ولو اعتبرنا من الحركة مثل ما اعتبرنا
في الزمان وزوال الاتساق المذكور منها لأمكنت الزيادة على غير المتناهي
في الحركة أيضا فتبين بهذا التقرير ما أبهمه هذا القائل ووضح الفرق
بين الحركة والشهور والسنين والمآت والألوف المتضاعفة
ويمكن أن يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع ونعني بالزيادة

على غير المتناهي المعدوم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه وذلك
لازم في ما نحن بصدده لفرض وقوع التحريكات من مبدإ واحد
ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على الغير المتناهي في جهة التناهي
ما زاد غير مستحيل بل واقع كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية
مبتدأتين من مبدأين مختلفين احدهما من يوم والاخرى من
يوم اخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان المص لم يذكر
قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي ولا بد من ذكره لما ذكرنا ان
الزيادة بدونه غير مستحيل واما الان فلا بمعنى الاتصال وان كان واجب
الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المص ترك ذكره لظهوره في
الحركة واعترض على هذه الحجة بانا لا نسلم ان تناهي تحريكات كل جزء من اجزاء
القوة مستلزم تناهي التحريكات الصادرة عن كلها من حيث هو كل
لجواز ان يقوى كل القوة من حيث هو كل على اكثر من مجموع ما يقوى
عليه الاجزاء واجيب عنه بانه ابرهن ان نسبة اثار اجزاء القوة الى اثار كلها كنسبة
اجزاء القوة الى كلها ونسبة اجزاء القوة الى كلها كنسبة محل الاجزاء القوة الى محل
الكل اعني نسبة اجزاء الجسم الى الجسم ونسبة اثار اجزاء القوة الى اثار كلها كنسبة اجزاء
الجسم الى الجسم ونسبة اجزاء الجسم الى الجسم نسبة متناه الى متناه فلو كان نسبة اثار اجزاء
القوة الى اثار الكل نسبة متناه الى غير متناه لزم ان يكون نسبة متناه الى غير متناه

44

متناه نسبة متناه الى متناه وانه مح وثبت ان اثار كل القوة متناهية
كاثار الاجزاء وهو المط قال وقد سبق في ان المحرك القريب اقول
لما ثبت ان مبدأ الحركة الارادية الفلكية نفس مجردة ذات ارادة
كلية اراد ان يبين ان هذه النفس المجردة لا تكفي في صدور
هذه الحركة عن الفلك بل لا بد معها من قوة اخرى جسمانية ولا بد
ههنا من تمهيد مقدمة من قبل الخوض في المقصود واحديها ان
الحركة الارادية انما توجد بارادة تابعة لشوق منبعث عن تصور تخيلي
او توهمي او تعقلي فان الحيوان مثلا انما يتحرك بالارادة لانه يتصور
اولا شيئا ويدرك انه ملائم او غير ملائم فينبعث من ادراك انه ملائم
شوق الى طلبه فالحركة المحصلة تسمى بالشهوة ومن ادراك انه غير ملائم شوق الى
دفعه فالحركة الدافعة تسمى بالغضب ويتبع ذلك الشوق عزم الحركة للطلب
او الدفع وهو الارادة الحاصلة للقوى المحركة المنبثة في العضلات
على تحريك الاعضاء وتحركها وبيانها ان توجد من الحركات الارادية
لكونها جزئية تستدعي ارادة جزئية تابعة لشوق جزئي منبعث عن
رأي جزئي فلو حصل لنا رأي كلي وانبعث لنا منه شوق كلي
فاستتبع ارادة كلية لم يكن هذا الرأي الكلي مع ما يتبعه من الشوق
الكلي والارادة الكلية سببا في صدور الحركة الارادية الجزئية منا

اي ادراك التصور مطلقا

الشهوة

بل لا بد ان يتخصص كل واحد منها ويصير جزئيا حتى يقتضي صدور
الحركة الجزئية وذلك لان الكلي نسبته الى سائر الجزئيات على السواء
فاقتضاء الارادة المتعلقة بالحركة الكلية صدور واحد من جزئياتها
دون غيره مع تساوي النسبة ترجيح بلا مرجح مثلا اذا حصل عند احد
ان بذل الدرهم اي درهم كان مستحسن جميل واشتاق الى بذل
درهم ما حصل له ارادة بذل لم يحصل بذلك البذل المعين للدرهم
المعين ما لم يحصل له ارادة البذل المعين التابع للشوق الى البذل
المعين المنبعث عن اعتقاد ان البذل المعين مستحسن واذ قد
تمهدت هاتان المقدمتان فنقول المحرك القريب للفلك الذي
يباشر تحريكه بلا واسطة محرك اخر القوة الجسمانية الحالة في مادة
الفلك وهي الصورة النوعية المسماة بالنفس المنطبعة والبرهان
عليه ان الحركة الاختيارية الصادرة عن الفلك حركة جزئية لوجودها
في الخارج فهذه الحركة الارادية الجزئية انما تكون بتصور لما ثبت
في المقدمة الاولى ان الحركة الارادية انما توجد بالارادة التابعة
للشوق المنبعث عن التصور الذي توجد به الحركة الفلكية اما ان يكون
يكون كليا او جزئيا والاول باطل لما ثبت في المقدمة الثانية
ان الحركة الجزئية لا توجد بالتصور الكلي بل بالتصور الجزئي فتعين الثاني

لكنا ولما ان التصور الذي يوجد به الحركة الفلكية تصور جزئي فالمحرك القريب
للفلك ذو تصورات جزئية مقتضية لصدور التحريكات الجزئية عنه في
الفلك وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني لان الصورة الجزئية مرتسمة فيه
تارة وهي صغيرة واخرى وهي كبيرة فاختلاف الصورتين المرتسمتين
فيه صغرا وكبرا اما لاختلاف حقيقتهما او لاختلاف ما انتزعتا عنه من
الموجودات الخارجية صغيرا وكبيرا او لاختلاف ما ارتسمتا فيه منه و
الاول باطل لان الكلام في الصورتين متحدتين نوعا بل هما صورتا شيء
واحد وكذا الثاني اذ عدم انتزاعهما عن الموجودات الخارجية بان
يكونا صورتين لامر معدوم كجبل من ياقوت وبحر من الزئبق فما ارتسم
فيه الصورة الصغيرة مما له تصور جزئي غير ما ارتسم فيه الصورة الكبيرة منه
فيلزم انقسامه وكل منقسم فهو جسماني فما له تصور جزئي من القوى
فهو قوة جسمانية فالمحرك القريب للفلك قوة جسمانية وهو المطلوب فان قيل
قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على التحريكات الغير المتناهية
والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت عنها هذه التحريكات
الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح قلنا هذه التحريكات الغير
المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة طريان الانفعالات
الغير المتناهية عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع

صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداءً من غير واسطة
وذا الاتيان في صدور التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات
الغير المتناهية الطارية عليها من غيرها فاندفع ما توهم من التناقض

قال الفن الثالث في العنصريات وهو مشتمل على فصول الاول

لما فرغ من مباحث الفلكيات شرع الآن في البحث عن العنصريات
واراد بالعنصريات العناصر وما يحدث منها اما بتاليف كالمواليد الثلثة
او بغيره كالريح والرعد وغيرهما على ما اعتبره ابواب العلم الطبيعي من
الاجمال قال فصل في البسايط العنصرية اقول الاجسام البسيطة
المستقيمة الحركة التي مواضعها الطبيعية داخل جوف فلك القمر
يقال لها باعتبار انها اجزاء للمركبات اركان اذ ركن الشيء هو جزؤه
وباعتبار انها اصول لما يتالف منها اسطقسات وعناصر لان
الاسطقس هو الاصل بلغة اليونان وكذا العنصر بلغة العرب الا ان
اطلاق الاسطقسات عليها باعتبار ان المركبات تتالف منها
واطلاق العناصر باعتبار انها تنحل اليها فلوحظ في اطلاق لفظ
الاسطقس معنى الكون وفي اطلاق لفظ العنصر معنى الفساد ولها
احكام وقد وضع المص هذا الفصل لبيان جملة منها وهي خمسة
احكام الاول انها منحصرة في انواع اربعة وهي الارض والماء والهواء

والهواء والنار وذلك لانها لا تخلو عن الكيفيات الاربع الفعليتين اعني الحرارة
والبرودة والانفعاليتين اعني الرطوبة واليبوسة فالبسيط العنصري
اما حار او بارد وايا ما كان اما رطب او يابس فالحار اليابس هو
النار والحار الرطب هو الهواء والبارد الرطب هو الماء والبارد
اليابس هو الارض وهذا التقسيم باعتبار الكيفية وباعتبار الحركة
ينقسم اولا الى الخفيف والثقيل لانه اما ان يكون اكثر حركته الى جهة الفوق
وهو الخفيف او الى جهة السفل وهو الثقيل والخفيف ان كان جميع حركته
الى الفوق فخفيف مطلق وهو النار والا فبالاضافة وهو الهواء
وكذا الثقيل ان كان جميع حركته الى السفل فثقيل مطلق وهو الارض والا
فبالاضافة وهو الماء انها متخالفة بحسب الصور النوعية لكل اثنين
منها صورتان مختلفتان بالحقيقة اذ لو اشتركت الاثنان منها في الصورة
النوعية لاشتركا في اقتضاء الحيز فيشغل كل منها بطبعه حيز الاخر ولم
يكن ضدا فانها تدل على ان كل واحد منها يهرب بطبعه عن حيز غيره
الثالث انها قابلة للكون والفساد وقد بينا معنى الكون والفساد ولذلك
في الفن الكلي والاقسام الممكنة بحسب العقل للكون والفساد اثنا عشر
لان التركيبات الثنائية من العناصر الاربع ستة وفي كل تركيب ثنائي
قسمان لان الكون والفساد انقلاب هذا الى ذاك وعكسه والحاصل فيها

من جملة الاثنين في الستة اثنا عشر لكن بسبب ان الاطراف لا تكون
بعضها من بعض بلا واسطة لم يدخل الاقسام الحاصلة من ثلثة ثنائيات
وهي النار مع الماء ومع الارض تحت الوقوع وبقيت الحاصلة
من ثنائيات ثلثة حصل كل منها من عنصرين متجاورين داخلة تحت الوقوع
والمص اشار الى وقوع هذه الاقسام الستة في امثلة اوردها
على سبيل التمثيل لقبول العناصر الكون والفساد واثنان منها بين الارض
والماء واثنان بين الماء والهواء واثنان بين النار والهواء اما
اللذان بين الماء والارض فاحدهما ان الماء ينقلب حجرا فان مياه
بعض العيون بعد ما تخرج من منابعها وهي مياه جارية مشروبة
تصير حجرا صلدا وليس تكون الحجر منها بسبب ان فيها اجزاء ارضية انعقدت
حجرا بعد ما ذهبت عنها الماء بالتبخر او النضوب اما اولا فلان الزمان الذي
يجتمع فيه الماء في موضع ويتحجر فيه زمان في غاية القصر لا يمكن ان يذهب
تلك المياه الكثيرة في اضعاف ذلك الزمان بالتبخر واما ثانيا فلان تلك
المياه صافية في الحس لا يحس فيها كدورة ارضية فلو كانت فيها اجزاء
ارضية غير محسوسة فهي في غاية القلة فلو كانت تلك الاحجار متكونة
من تلك الاجزاء الارضية للزم ان يتكون من مياه كثيرة حجر حجمه في غاية
الصغر وليس كذلك اولا يحس تفاوت كثيرة بين المياه وبين الاحجار المتكونة

47

المتكونة منها بحسب الحجم وثانيهما ان بعض الاحجار الصلبة تنقلب بالحيل
مياها سيالة كما يفعله طلاب الاكسير فان من اعمالهم الاكسيرية انهم
يجعلون بعض الاحجار الصلبة المجربة بانواع من الحيل بحيث يذوب
ذوبان الملح في الماء واما اللذان بين الهواء والماء فاحدهما ان الهواء
ينقلب ماء في قلل الجبال بواسطة برد شديد هناك فانا كثيرا ما نشاهد فيها
سحابا ماطرة من غير ان تنساق اليها من موضع آخر فليس ذلك السحاب والمطر
الا من هواء انقلب بالبرد سحابا ثم مطرا لا يقال لو كان البرد سببا للانقلاب
الهواء ماء لكثرت الثلوج في فصل الشتاء الى انتهائه اذ البرد يزداد
بتزايد الثلج فيزداد الانقلاب بازدياد البرد وتتتابع الثلوج الى ان ينقضي
الشتاء فينقطع الثلج بزوال البرد والانقلاب لانا نقول هذا انما يلزم ان
لو كان البرد علة تامة للانقلاب ولم ندع ذلك بل ندعي ان الانقلاب
لا يحصل بدون البرد وان البرد داخل في العلة التامة لحصوله وكلما حصل
الانقلاب كان للبرد دخل في حصوله البتة ومتى لم يحصل الانقلاب مع
وجود البرد كان ذلك لفقد شرط او وجود مانع ولا ينافي هذا كون
البرد جزءا من العلة التامة للانقلاب وثانيهما ان الماء ينقلب هواء بالتسخين
الشمس او النار اياه فان البخار المتصاعد من الماء المسخن اجزاء هوائية
متكونة من الماء مستصحبة للاجزاء المائية اللطيفة المختلطة بها واما اللذان

دیده ام روشن شود وقتی که بینم روی دوست
بوی یوسف سود دارد دیده یعقوب را

بين النار والهواء احدهما ان الهواء ينقلب نارا في كور الحدادين
فانه اذا ألح النفخ على الكور وسد الطرق التي يدخل منها الهواء
الجديد يحدث فيه نار من غير نار تكون فيه وثانيهما ان النار
تنقلب هواء كما شاهد في المصباح فان شعلة نار المصباح
اصلها المتشبث بالفتيلة نار كثيفة ليس لها ظل لقربها الى البساطة يعني
وما فوقها الى رأس الشعلة نار يقع لها ظل لكثافتها الحاصلة من
اختلاطها بالاجزاء الدخانية ويزداد كثافتها بحسب تباعدها
من النار الكثيفة لانتقاص الاجزاء النارية فيها شيئا فشيئا بانقلابها
هواء الى ان ينتهي الى رأس الشعلة فيضمحل الاجزاء النارية بالكلية ويبقى الاجزاء
الدخانية الصرفة اذ لو كانت النارية باقية فوق رأس الشعلة مع
الاجزاء الدخانية لكان لها اشتعال ترى مثل ما كان تحتها ولاحترق
سقوف البيوت عند وصول الاجزاء الدخانية اليها واللازمان
باطلان فكذا الملزوم ووقوع الكون والفساد في هذه يدل على
اشتراكها في الهيولى اذ لولاه لكان الكون والفساد انقلاب الحقيقة
والرابع ان الكيفيات الحاصلة لها امور زائدة على صورها النوعية
مغايرة لها وذلك لانها تستحيل في الكيفيات فيزول عنها بعض الكيفيات
ويحدث فيها بعض اخر كتسخن الماء بعد البرودة وعكسه مع بقاء

بقاء صورها النوعية بحالها في كلتا الحالتين فلولا المغايرة للزم اجتماع
وجود الشيء وعدمه في حال واحد وانه باطل واعترض على هذا
بان الصورة النارية تزول عند زوال الحرارة وكذا الصورة المائية
والارضية تزولان عند زوال الميعان والجمود فلا يصح قولكم
ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية واجيب عنه بان
زوال الصورة النوعية عند زوال الكيفيات في الصورة المذكورة
ان ادعي مطلقا فهو غير مسلم اذ في حال التركيب ليس كذلك وان
ادعي في حال البساطة فمسلم لكنه لا ينافي ما اثبتناه من زوال
الكيفية مع بقاء الصورة النوعية في الجملة وهذا الجواب انما يكون موجها
ان لو اورد الاعتراض بطريق المعارضة بان يقال ما ذكرتم من الدليل
على المقدمة القائلة بان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية وان
دل على ثبوتها لكن عندنا ما ينافيها وهو ان الصورة لا تبقى بزوال
الكيفية في الامثلة المذكورة والجواب هو ان الحكم الذي ادعيتم الدائمة فهي ممنوعة
اذ الدوام لا يثبت بثبوت الحكم في بعض الصور وان ادعيتم
المطلقة فهي مسلمة لكنها لا تنافي ما ادعيناه من المطلقة اذ المطلقتان
لا تتنافيان اما لو اورد بطريق المناقضة بان يقال لا نم ان الكيفية
تزول مع بقاء الصورة ويذكر الامثلة سندا للمنع فالجواب غير موجه

تلك الكيفية في اجزاء المركب ان لا تكون تلك الكيفية في بعض الاجزاء اقوى
منها في البعض الاخر بل تكون في جميع الاجزاء على حد واحد من القوة فان قيل
المراد بالقوى في قوله وفعل بعضها في بعض بقواها المتضادة ان كانت
هي الصور النوعية لم يصح وصفها بالتضاد ولان الصور النوعية
جواهر والجواهر لا توصف بالتضاد اذ التعاقب على الموضوع
معتبر في مفهوم التضاد والمتعاقب على الموضوع انما هو العرض
لا الجوهر وان كان الكيفيات فاسناد الفعل والتاثير اليها يوجب كون
الكيفية الواحدة فاعلا ومنفعلا في حال واحدة بالنسبة الى ما يقابلها اما
دفعة فيلزم كون الشئ الواحد بالنسبة الى شئ واحد فاعلا ومنفعلا
في حال واحد وانه محال او على التعاقب فيلزم صيرورة ما هو غالب مغلوبا
من مغلوبه وبالعكس وهو ايضا محال قلت المراد بالقوى اما الصور
النوعية والمراد بكون العنصر فاعلا بالصورة النوعية فاعلية الصورة
كما يقال هذا البناء محكم بانيه واما المراد محكم البانيه و
وصح اتصافها بالتضاد ولان المراد به التخالف لا التضاد الحقيقي اولانه
تجوز من باب وصف الشئ بصفة ما هو من سببه اي بقواها المتضادة
كيفياتها واما الكيفيات فيكون الباء في بقواها للسببية ويكون المعنى
على هذا التقدير ان العنصر عند الامتزاج ينفعل بعضها اي صور بعضها

بكونه كلاما على السند بل الجواب عنه ح هو ان نقال المدعى هو الاطلاق
في المقدمة المذكورة والمنع يندفع عنها لقيام الحجة عليها بما ذكرنا من المثال و
ما ذكرتم من الامثلة لا يصلح سندا للمنع لعدم استلزامه اياه وانما يستلزم
المنع ان لو كان منافيا للمنع وليس كذلك لما ذكرنا ان المطلقتين لا يتنا
والمنع انما يرد على الدوام ونحن ما ادعيناه الخامس انها اذا تصغرت
اجزاؤها المتصغرة وامتزجت بحيث لا يحس امتيازها بحسب الوضع وتفاعلت
بقواها المتضادة وانكسرت بالتفاعل سورة كيفياتها المتضادة
حصلت من ذلك التفاعل والانكسار كيفية واحدة متوسطة بين تلك
الكيفيات المتضادة متشابهة في الاجزاء المقدارية للمركب وتسمى تلك
الكيفية المتوسطة بالمزاج وليس المراد بتضاد الكيفيات التضاد الحقيقي
الذي اعتبر في مفهومه ان يكون بين المتضادين غاية الخلاف بل المراد
به مجرد عدم الاجتماع على موضوع واحد والا لم يكن التعريف المذكور
للمزاج جامعا لعدم تناوله المزاج الحاصل من امتزاج مركبات لها
امزجة اولا اذ الانكسار الواقع فيه بين تلك الامزجة وليس بينها غاية
الخلاف والمراد بالتوسط بين الكيفيات ان يبعد من كل منها بالقياس
الى مقابله فيكون بحيث يستسخن بالقياس الى البارد ويستبرد بالقياس
الى الحار وهكذا حال الرطوبة واليبوسة والمراد بتشابه تلك

في بعض بواسطة الكيفية فان الصورة النارية مثلا تؤثر بواسطة الكيفية
الحرارة في الماء والصورة المائية مؤثرة بواسطة البرودة في النار فما
فالفاعل هو الصورة النوعية والمنفعل في بادي النظر يظن انه هو الكيفية
وبامعان النظر ينكشف ان المنفعل اولا هو المتوجه المادة ثم الكيفية
بواسطة المادة وان صورة كل من العناصر تنفعل بواسطة تلك الكيفية
في مادة الاخر باز السورة قوة الكيفية فتأمل في هذا التحقيق حق
التأمل اذ به يندفع الشبهات في الباب والله موفق لسلوك محجة
الصواب قال وفصل في كائنات الجو اقول المراد بكائنات
الجو ما يحدث من العناصر من غير تركيب وتسميتها بكائنات الجو انما
لان اكثر هذه الاشياء تحدث في الجو العالي او لانها انما تحدث تاثيرها
في جانب الجو من العلويات ولما كان الاشياء المبحوث عنها في
هذا الفصل كلها متكونة من بخار او دخان كان بالحري ان يشتغل
اولا ببيان ماهيتهما فنقول اشعة الكواكب وغيرها من المسخنات
اذا اثرت في مياه صار فيها في بعض المواضع الشتى
بعض تلك المياه بتسخينها اجزاء هوائية تتصاعد بحسب اقتضاء تكونها
مختلطا بالاجزاء اللطيفة المائية اختلاطا يرتفع به الامتياز الوضعي
عن تلك المختلطات فهذه المتصاعدات من الاجزاء الهوائية

الهوائية المتكونة عن الماء المختلطة بالاجزاء المائية اللطيفة هي البخار
واذا وقعت هذه المسخنات على بعض المواضع الغائرة
واحدثت بشدة التسخين فيها في اجزائها الارضية اقتضاء في ذلك
الاجزاء النارية اجزاء قابلة للاحتراق تشبثت بها واحدثت فيها
بالاحتراق في اجزائها هوائية متصاعدة مختلطة باجزاء ارضية لطيفة
هبائية انفصلت عن تلك الاجسام فهذه الاجزاء الهوائية
المتصاعدة مختلطة بالاجزاء الارضية اللطيفة هي الدخان ومن هنا
مقدمة اخرى لا بد من تقديمها وهي ان كرة الهواء بسبب ان ما
قرب منها الى كرة الارض والماء مختلط باجزاء ارضية ومائية تنقسم
عند اليهما وان ما بعد منها عنهما صاف عن ذلك
الاختلاط انقسمت الى كرتين احاطت احديهما بالاخرى الاولى
المحيطة هواء شفاف صاف عن شوب الكثافة التي تحصل من اختلاط
الارضية والمائية والثانية المحاطة حصلت لها بالاختلاط المذكور
كثافة تقبل بها النور والظلمة وتسمى بهذا الاعتبار كرة الليل والنهار
وباعتبار اختلاطها بالابخرة كرة البخار وباعتبار حدوث الرياح فيها
كرة النسيم والمجاورة تقتضي برودة ما اختلط بها من الاجزاء
الارضية والمائية ان تكون باردة الا ان انعكاس الاشعة المسخنة

عوده وان صورة كل من العناصر بفعل بواسطه اصل
الكيفيه في مادة الآخر بازالة سورة فوق الكيفيه عنها
اى الكيفيه الشديده اعترض عليه بانه اذا كان اصل
الكيفيه شرط التاثير يعود المحذور السابق لان الا
نكسارين لا يجوز ان يكونا متعاقبين والا انقلب
المغلوب غالبا بل يكونان معا ووجودهما يستلزم
وجود الكسرين معا وهو يستلزم وجود الكيفيتين معا
على شدتهما لكون الشدة شرطا للكسر فيلزم وجود
انكسار الكيفيتين مع شدتهما وايضا يلزم ان يكون
الكيفيه الواحده في حاله واحده غالبا ومغلوبا وقال
القطب لعل المخلص عن هذا بالتزام ان كيفية واحدة
تكون غالبه ومغلوبه معا من جهتين غالبه من جهه
الصوره ومغلوبه من جهه الماده فيه بحث لان
لان غالبية الصوره ليست الا بغالبية الكيفية وكذا
مغلوبية الماده ليست الا بمغلوبية الكيفيه لا تثبت
ان فاعلية الصوره ليست الا بالكيفيه وانكسار الماده
ليس في مادتها بل في كيفيتها فلذا انعكس الحال يدور
ومن الافاضل من التزم ان الكيفيه فاعله باعتبار ذاتها
ومنفعله باعتبار مادتها وانت خبير بان انفعال
الماده هو انفعال الكيفيه في الحقيقه فيبقى المحذور
والصواب ان يقال ان فاعليه كل من الطرفين للاخر
بمعنى اعدامه ممكن بل واقع كما يصال بالحجرين لان الا
منه حصول العدمين معا اللازم لحصول الاعدام معا
اللازم لحصول المؤثرين معا بلا توقف ووجود احدهما
على الاخر ولا استحاله فيه نعم يلزم وجود انكسار الكيفيتين
مع شدتهما لكن المعيه الزمانيه لا ينافي التقدم الذاتي
اللازم من كون شدة الكيفيه شرطا للكسر واما فاعليه
من الاخر الطرفين للاخر بمعنى ايجاده فمحذوره ان

الموجد سابق في الوجود على الموجد فيلزم من فاعليه
كل منهما للاخر سابقيه كل منهما على نفسه في الوجود
وهذا دور ظاهر فظهر ان المغالطة انما وقعت
من اشتباه احدى الفاعليه بالاخرى صح الدرس

عن وجه الارض يسخن منها ما قرب من كرة الارض الى حدٍّ معيّنٍ من
وما فوق ذلك الحد باقٍ على برودته تقتضيها تلك الاجزاء البارده
فهذه الكرة البارده من الهواء تسمى كرة الزمهرير اذا تمهّدت
هذه المقدمات فاعلم ان الاشياء التي نبحث عنها وعن اسباب
حدوثها في هذا الفصل امّا اشياء تحدث في الجو وامّا
اشياء تحدث في الارض وامّا التي تحدث في الجو فمنها السحاب
والمطر والثلج واشباهها وسبب حدوثها ان الابخرة الحادثة
في بعض الاحيان اذا ارتفعت عن سطح الارض وتصاعدت فامّا
ان تصل بتصاعدها الى كرة الزمهرير اولا فان وصلت اليها
فان لم يكن البرد هناك قويا تكاثف البخار الواصل اليها بما لها
من البرد الغير البالغ وتنزل منها قطرات الماء الحاصل من البخار
بالتكاثف تنزل قطرات الماء في الجو ما من الابخرة المتكاثفة
بالبرد في اعاليها فالبخار المتكاثف بالوصول الى كرة الزمهرير
هو السحاب والقطرات الماء هي المطر وان كان البرد قويا فان
اثر ذلك البرد القوي في اجزاء السحاب قبل اجتماعها وصيرورتها
قطرات ماء يحصل منها الثلج وان اثر فيها بعد صيرورتها قطرات
بالاجتماع يحصل منها البرد وان لم يصل الابخرة بالتصاعد الى

الى كرة الزمهرير فان كانت كثيرة غليظة لها قوام مستحكم فربما انعقد
منها سحاب ماطر ان تكاثفت ببرد يصيبها هناك كما في قلل الجبال
احيانا وقد لا ينعقد بل تبقى بخارا ملتصقا بالارض الى ان يتحلل بالتسخين
ويسمى ضبابا وان كانت رقيقة لانها لرقتها اما ان تتحلل وتنقلب
بالكلية هواءً وهذا القسم لم يعتبر ولم يوضع له اسم وامّا ان ينزل
منها اجزاء مائية رشية غير منجمدة وهي الطل او منجمدة وهي الصقيع
ومنها الرعد والبرق والصاعقة وحدوثها بسبب ان الابخرة
والادخنة اذا تصاعدتا معا الى كرة الزمهرير وانعقدت الابخرة
بالتكاثف سحابا وبقيت الادخنة محتبسة بين السحاب فما كانت
تلك الادخنة امّا الى العلو لبقاء سخونتها او الى السفل لاجتماع اجزائها
الارضية وعودها الى ميلها الطبعي بزوال السخونة وانفصال الاجزاء
الهوائية عنها فتمزق السحاب تمزيقا عنيفا يحصل به الرعد وان وقع
اصطكاك شديد بين الدخان والسحاب اشتعلت منه نار مثل
ما يشتعل من اصطكاك الزند والحجر فان انطفت تلك النار في الجو
عقيب اشتعالها بلا تراخ للطافتها فهي البرق وان تشبثت
باجزاء ارضية مجتمعة متحصلة من الدخان فيها دهنية وكبريتية
نزلت تلك الاجزاء الغليظة مشتعلة فتحرق ما يلاقيها في مساقطها

من الاجسام وهي الصاعقة ومنها الريح وذكر لحدوثها اسبابا اربعة
احدها ان السحاب اذا ثقل لشدة تكاثفه بالبرد واندفع الى جهة السفل
فيحصل فيه الريح اما لاجل ان السحاب يصير بنفسه ريحا بواسطة
انه يتسخن بالحركة فيتحلل في اثناء الحركة اجزاؤه المائية ويصير كله هواء
متحركا وهو الريح واما لاجل ان الهواء الملاقي له يتموج عند اندفاعه
الى جهة السفل ويسري هذا التموج فيما وقع في سمت الاندفاع من
الهواء فيحصل الريح من هذا الهواء بسريان التموج فيه وثانيها
اندفاع السحاب من جانب الى آخر فان اندفاعه يوجب تموج الهواء الواقع
في سمت اندفاعه فيحصل منه الريح لا محالة ولم يذكر ان الاندفاع لاي سبب
يعرض للسحاب ولعل السبب في ذلك تراكم السحب في موضع واحد وتزاحمها ازدحاما
فيندفع ابعاضها بالتزاحم الى الاطراف او يكون السحب الكثيرة مختلفة القوام
فيندفع الكثيف الى الرقيق الى جانب حسب ما يقتضيه وضع وقوعهما [illegible]
وثالثها تخلخل الهواء فان الهواء الكاين في ناحية اذا تخلخل وازداد
مقداره فلا بد ان يشغل شيئا من حيز الهواء المجاور فينحي هذا
الهواء المجاور عن حيزه ضرورة امتناع التداخل الى حيز هواء آخر
مجاور له وهكذا يسري المدافعة الى حيث تسري فيحصل الريح ورابعها
نزول الدخان لثقله وتدافع الهواء الواقع في سمت نزوله حسب

اعلم ان الاحساس بقوس قزح على ما قالوا انه موقوف على امور كوقوع الاجزاء الرشية الشفافة فوق الافق في مقابلة الشمس قريبة من الافق وكونها متقاربة لكي ترى متصلة وغير متصلة لئلا تنزل وكونها قدام جسم كثيف لينعكس عنها الاشعة الواقعة عليها وكونها بحيث ينعكس الشعاع البصري من كل واحد من تلك الاجزاء الى الشمس بحيث يتساوى زاويتا الشعاع والانعكاس وهذه الامور كلها ظاهر يعلم بادنى تامل بل بديهية الا هذا والامر الذي سنذكره فانهما محتاجان الى بيان ونحن بعون الله وحسن توفيقه نبين كلا منهما على وجه لا يبقى منه للناظرين حجاب ولا للبصر نقاب تعالى الذي سنذكره فسنذكره واما هذا فاعلم بان الناظر اذا نظر الى كل واحد من تلك الاجزاء ووصل سهم الشعاع البصري الى جزء منه يحصل هناك زاوية اذ كل جسم وان كان قطرة كان فيه نقطة فاذا وصل طرف الخط اليه لابد وان ينطبق على نقطة منه ويبقى نقطة اخرى فوقه وتحته فيحصل زاوية لا محالة من احد ضلعيها هذا الخط والآخر نقطة ذلك الجسم فهذه الزاوية الحاصلة هي زاوية الشعاع وكذا بين كل جزء وبين الشمس خط مستقيم ضرورة تقابلهما ولا شك في وقوع زاوية بين هذا الخط وبين نقطة ذلك الجزء ايضا فوقه وفي وقوع زاوية اخرى بينه وبين الخط البصري وهذه لا حاجة بنا اليها واذا عرفت ما ذكرنا فاعلم ان الشعاع البصري الواقع على كل جزء من تلك الاجزاء اذا انعكس الى الشمس فعلى قياس ما عرفت يلزم حصول زاوية بين الخط المنعكس وبين نقطة ذلك الجزء بلا شبهة فهذه زاوية الانعكاس فيجب ان ينطبق الخط المستقيم الشمسي بحذافيره على زاويته وان تساوي هذه الزاوية زاوية الشعاع البصري وكونها واقعة على هيئة الاستدارة لو ادرنا الخط الشمسي الواصل الى الواحد منها على قطر الافق المار بدائرة ارتفاع الشمس لوقع طرفه على جميعها معرفة موقوفة على معرفة دائرة ارتفاع الشمس والافق وقطره ومراره بتراكمه الارتفاع

بجنبه

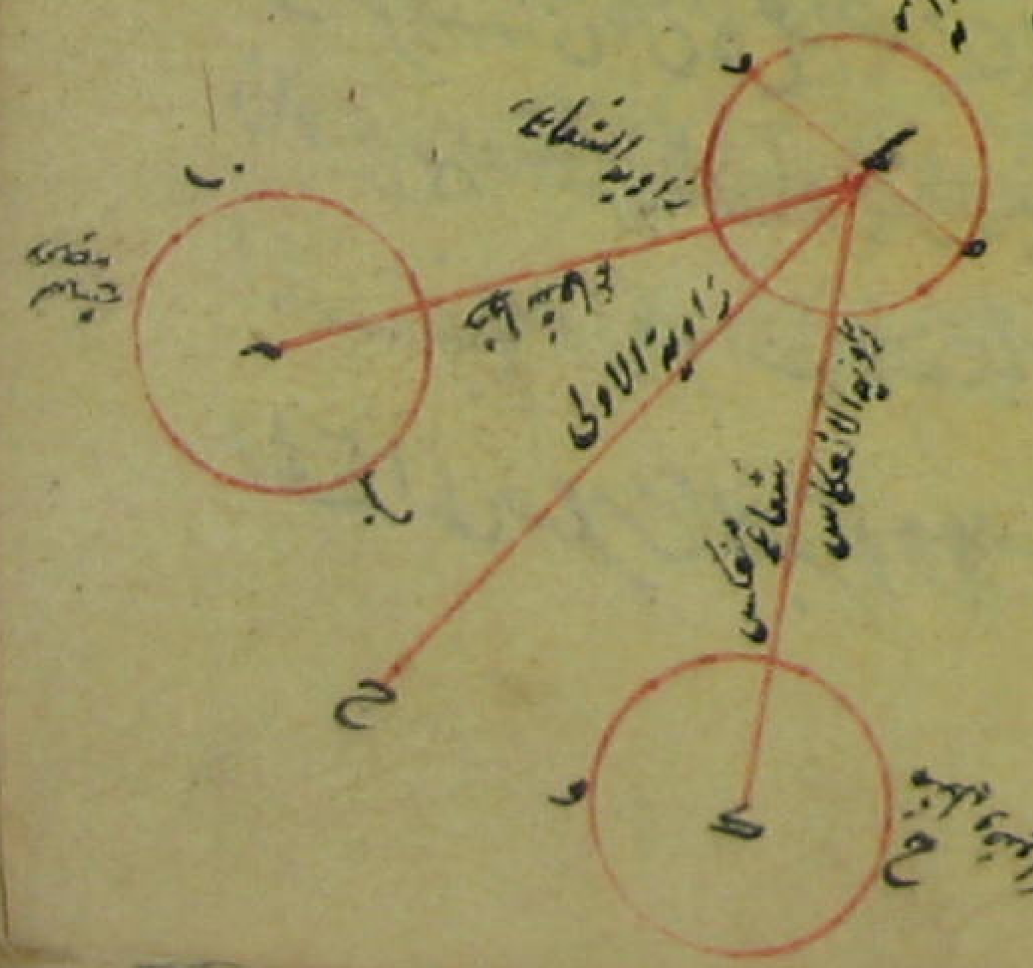
المنعكس على الخط

بحث

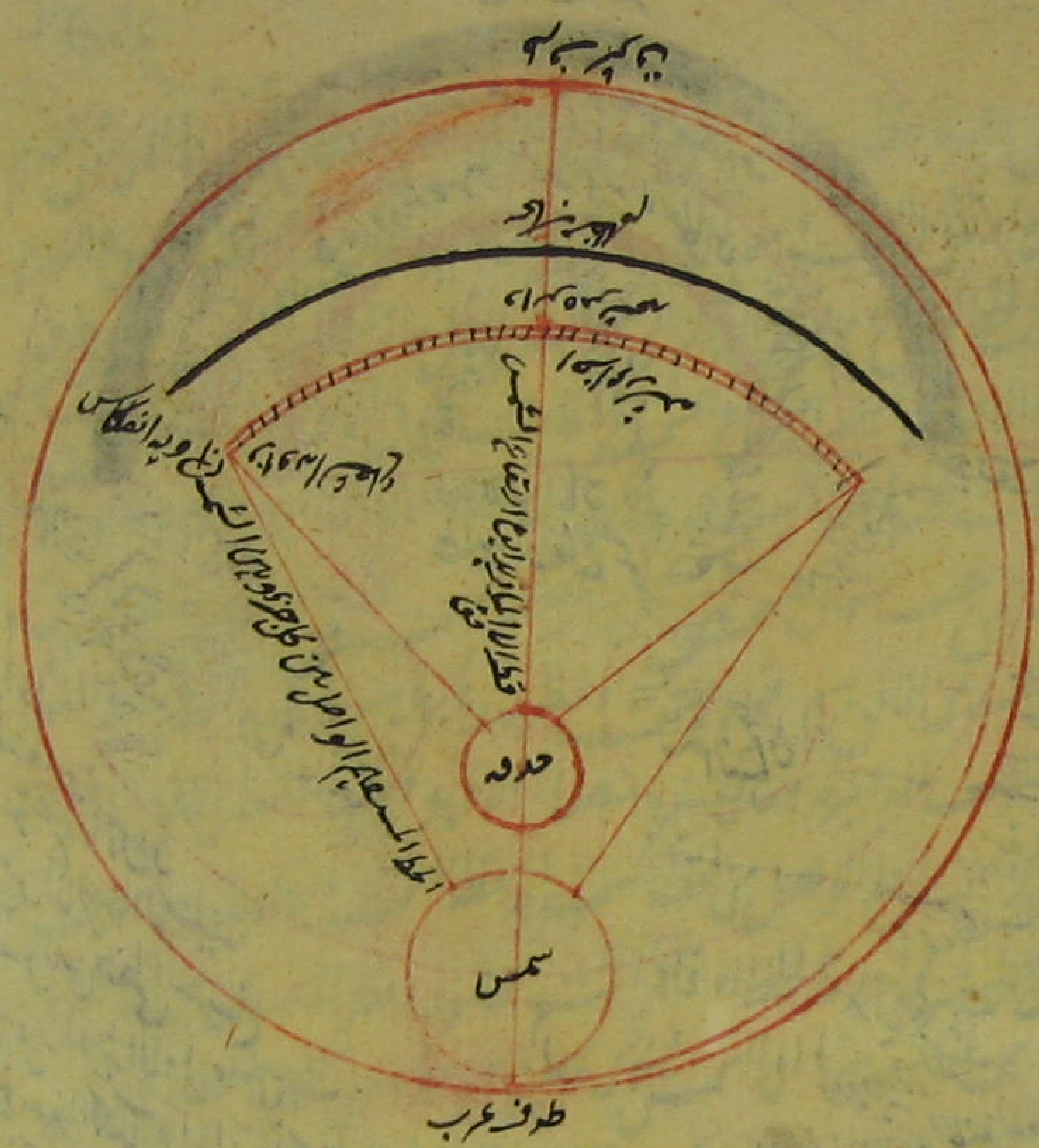
ومروره

نا

اختلف الحكماء في الآثار الظاهرة في جو العالي كالهالة وقوس قزح هل هي خيالات ام لا ومعنى الخيال هو ان يرى صورة الشيء مع صورة شيء مظهر له كالمرآة فيظن ان الصورة حاصلة فيه وليس كذلك في نفس الامر فذهب المشاؤون الى انها خيالات فاثبتوا ببيانها مقدمات لابد لبيانها قبل الشروع فيه الاولى ان الشعاع يمتد متصلا من ذي الشعاع الى ما قبله من غير تراكم وانقطاع في موضع من ذلك الامتداد الثانية انه اذا وقع من جسم مضيء على جسم صقيل انعكس ذلك الضوء من الصقيل الى جسم آخر وضعه من الجسم الصقيل كوضع المضيء من الصقيل بشرط ان لا يكون جهته مخالفة الجهة المضيء والجهة المخالفة كما اذا كانت خلف الصقيل والزاوية الحادثة على سطح الصقيل بين خطي الشعاع والانعكاس يسمى بالزاوية الاولى واذا توهم سطح بين الزاوية قاطعا للصقيل يحدث عن جنبي الزاوية الاولى زاويتان احدهما وهي التي تلي المضيء زاوية الشعاع والاخرى زاوية الانعكاس وهما متساويتان ولنعمل لذلك شكلا ليسهل منه تصوره فليكن دائرة ب ج هي الجسم المضيء ودائرة د ه هي المرآة وخط د ه ك ثم نرا ودائرة ح ح وهي الجسم الآخر الذي وضعه لها وخط ط هو الخط الشعاعي الواقع من الجسم المضيء على سطح المرآة وخط ط ك هو الخط الشعاعي المنعكس من المرآة الى الجسم الآخر الذي وضعه من المرآة كوضع الجسم المضيء من المرآة وخط ح ط هو الخط الشعاعي القائم على سطح المرآة وزاوية ط د التي نسميها زاوية الشعاع مساوية لزاوية ك ط ه التي هي زاوية الانعكاس والا لما كان ارتفاع المضيء مساويا لارتفاع الانعكاس والامر كذلك كما تشهد به الحس والتجربة مثلا اذا كان الخط الواقع من الجسم المضيء على سطح المرآة غير قائم عليه واما اذا كان قائما عليه كخط ح ط فانعكاس الشعاع ايضا يكون على ذلك الخط بعينه المقدمة الثالثة ان الحال في انعكاس البصر كالحال في انعكاس الضوء الا انه اذا فرضنا خروج خط شعاعي من وسط الحدقة الى المرآة فلا يخلو اما ان يكون ذلك الخط الشعاعي قائما على المرآة او لم يكن فان كان قائما عليها انعكس الخط الشعاعي على الرائي وان لم يكن قائما عليها انعكس الخط الشعاعي الى كل شيء وضعه من المرآة كوضع الحدقة منها ورأى كل ما بين الخطين اعني الخط الشعاعي والخط المنعكس في المرآة وكل ما ليس كذلك فلا يراه



المقدمة الرابعة ان المرآة اذا كانت صغيرة جدا لم تظهر فيها اشكال المرئيات بل الوانها لان الجسم لا يرى متشكلا الا وهو يحتمل القسمة الحسية فما لا ينقسم في الحس لا يرى متشكلا وان كان منقسما بحسب الفرض مع ان كان المرآة واحدة فقد يعجز البصر عن ادراك ما يؤدي من اللون ايضا فاذا اتصل المرايا الصغيرة وتلاصقت ادى كل واحدة منها اللون ولم يؤد واحدة منها الشكل ولو انها مع ذلك الاتصال كانت متحدة لادت اللون والشكل معا ويدل عليه التجربة المقدمة الخامسة ان المرآة اذا كانت ملونة لا يؤدي لون المرئيات كما هو بل لونا متوسطا بين لون المرآة والمرئي المقدمة السادسة صور المرئيات ليست منطبعة في المرآة والا لكان لتلك الصور مقر معلوم معين في المرآة ولا ينتقل بانتقال الناظر فيه والمرآة ساكنة وكل واحد من اللازمين باطل بل ادراكها على سبيل الخيال كما بينا المقدمة السابعة ان الجسم الصقيل الذي يقع عليه شعاع البصر اذا كان شفافا ووراءه مشفا آخر بالفعل لم يمكن ان يرى عليه هذا الخيال وان رئي عليه هذا الخيال لم ير ما وراءه ولم يكن مشفا بالنسبة الى ما وراءه وان كان وراء المشف جسم ذو لون يحدده ادى اللون وان لم يكن وراءه جسم لم يؤده المقدمة الثامنة اذا كانت النسبة بين المرئي واجزاء المرآة والمرئي واحدة كانت الزوايا الحادثة من الخطوط المتوهمة الخارجة من البصر الى اجزاء المرآة ومنها الى الشيء ذي الشبح المستدير فهذه جملة ما يحتاج اليها من المقدمات وبراهينها مذكورة في علم المناظر فاذا عرفت ما تلوناه عليك سهل عليك تصور ما في الشرح قوله تكون تلك الاجزاء على وضع اي نسبة ينعكس الشعاع البصري عن كل منها اي من تلك الاجزاء المصقولة الى سطح الشمس المرئي بان ينطبق اليه اي يأتيان لانعكاس الشعاع والبيانية كثير في كلام المصنفين والانطباق ههنا بمعنى الوقوع قوله على الخط المستقيم الواصل بينه اي بين كل واحد من الاجزاء وبين الشمس بحيث ينطبق اي يتحد زاوية الانعكاس المساوية لزاوية الشعاع على الزاوية التي يحيط بها الخط المذكور اي الخط المستقيم الذي هو خط الانعكاس بعينه مع الضلع الآخر لزاوية الانعكاس وهو الخط الحاصل من الاجزاء وصورتها هكذا



قوله وادرنا اي الخط المستقيم على قطر الافق المار بداية ارتفاع الشمس دائرة ارتفاع الشمس تسمى ايضا بالدائرة السمتية وهي دائرة عظيمة تمر بسمت الرأس والقدم وبطرف الخط الخارج من مركز العالم الى سطح الفلك الاعلى مارا بمركز الكوكب والشمس في الافق دائرة عظيمة يفصل بين ما ظهر من الفلك وما لا يرى وقطر الخط الواصل بينهما المار بمركزها قوله فيرى من تلك الاجزاء لا استدارته هيئة ملاقيها قوسا من دائرة فرية صفة قوسا من النصف عنده اي ترى عند قرب الشمس من الافق منقضة صفة بعد صفة لقوسا عنه اي عن النصف بحسب ارتفاعها اي ارتفاع الاجزاء مختلفة الالوان صفة اخرى لها

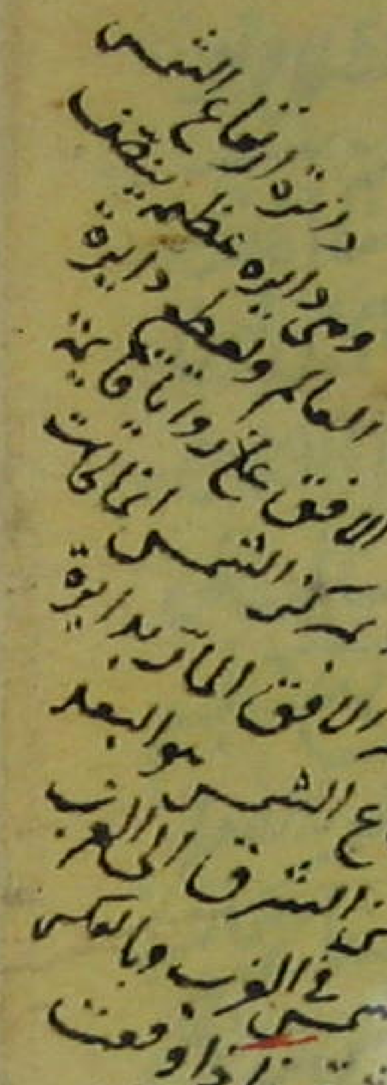
بسم الله

فالافق دايرة عظيمة تفصل بين ما يرى من الفلك وبين ما لا يرى وقطباها الراس والقدم ودايرة ارتفاع الشمس وتسمى الدايرة الشمسية ايضا دايرة عظيمة تمر بسمتي الراس والقدم وبطرفي الخط الخارج من مركز العالم الى سطح الفلك الاعلى مارا بمركز الشمس فما بين طرف الخط والافق منها يسمى ارتفاع الشمس اذا كانت فوق الافق وانحطاطها اذا كانت تحتها ولذا يسمى دايرة الارتفاع وتقطع هذه الدايرة دايرة الافق منتقلتين حسب انتقال الشمس يسمى كل منهما نقطة السمت وما بينها وبين احدى نقطتي المشرق والمغرب من الافق يسمى قوس السمت ولظهور ما بها يسمى الدايرة السمتية والقطر خط ينصف الدايرة وما يقسمها منصفا اولا فهو وتر فقطر الافق المار بدايرة ارتفاع الشمس الخط الواصل من نقطة السمت الى نقطة السمت واذا عرفت هذا عرفت ما علمنا بحيث لو ادرنا لحظاه فاذا اتفقت الامور ونظر الانسان الى تلك الاجزاء انعكست الاشعة منها الى الشمس فيرى كل منها ضوءا دون شكلها لصغرها فترى قوسا قريبة من نصف دايرة مختلفة الالوان لاختلاط ضوء الشمس مع اللون الظاهر في تلك الاجزاء كما هو معلوم من النظر الى المرآة الملونة فهذا هو البيان الاجمالي الكافي المناسب لما التمسه الاخوان ومن اراد الزيادة فعليه بممارسة الكتب وان اردت ان ترى ما ذكرنا رأي العين فعليك بمطالعة هذه الصورة تقف عليها بقدر ما يمكن ان يتصور في السطح وادم النظر اليها فانك كلما زدت نظرا وامعانا زادت حسنا واحسانا هذا ما قاله الحكماء على ما اشرنا اليه واما نحن فالاولى بنا ايتها المتشرعة ان نتجنب عن امثال ذلك صفحا مع انهم قالوا لا ينبغي ان يقال للقوس السماوي قوس قزح فان قزح اسم الشيطان والله الهادي الى سواء الطريق

تحريره لمولانا حسام الدين التوقاتي

یزک استند قنشک لطفنه ابرشیز اکر کلمسه قوس قزح استینه نه چاره کک

دايره قوس قزح

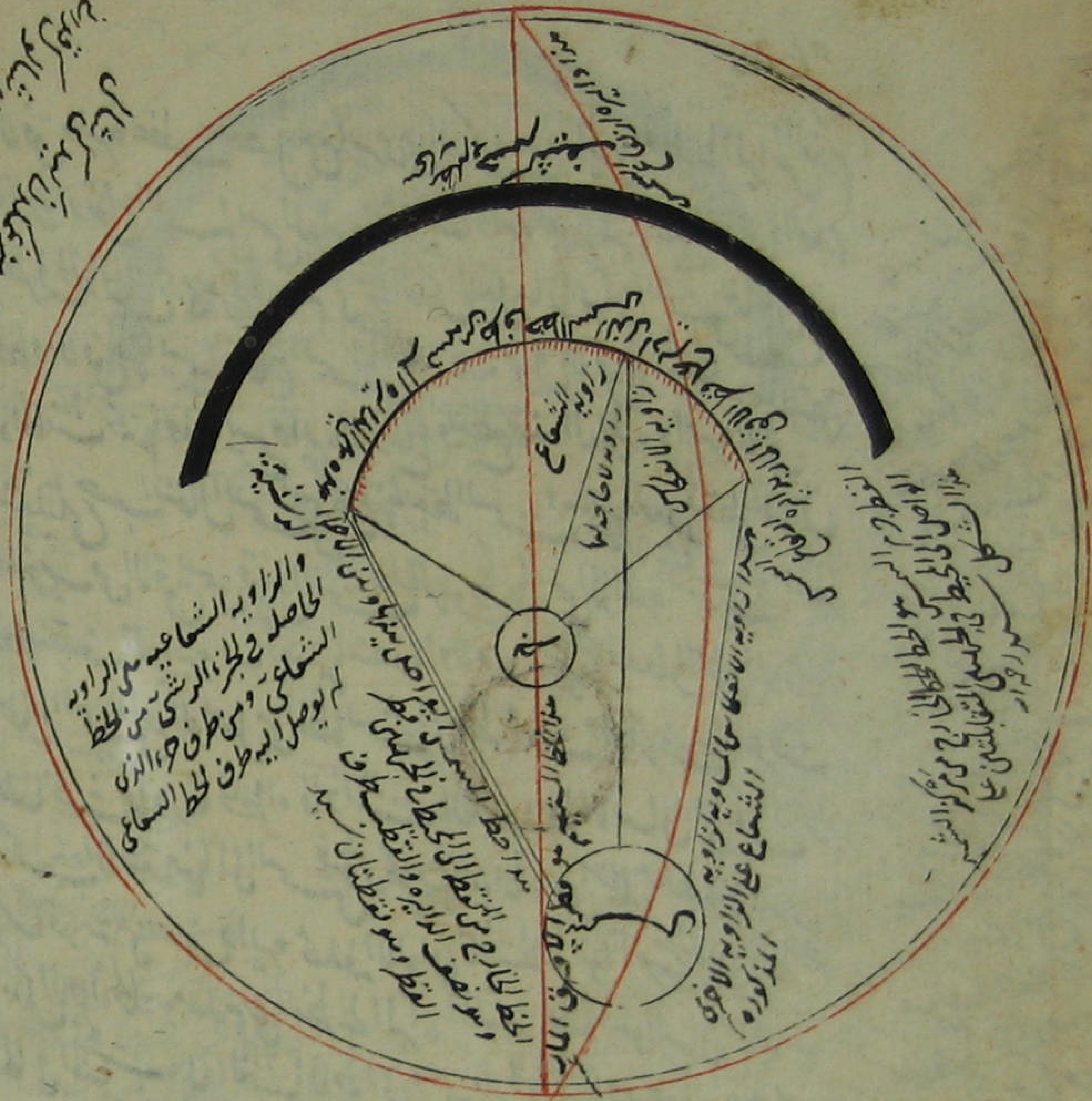


دايرة ارتفاع الشمس نصف دايرة عظيمة وهي دايرة تقطع العالم وتقطع على زوايا قائمة الافق على زوايا قائمة اذا كانت الشمس وهي تمر بدايرة قطر الافق المار بدايرة ارتفاع الشمس هو البعد الناقد من المشرق الى المغرب ان كانت الشمس في المغرب وبالعكس ان كانت في المشرق فاذا وقعت الاجزاء الرشية في مقابلة الشمس كانت تلك الاجزاء قطر نافذ الى دايرة ارتفاع الشمس فكانت تلك الاجزاء مع دايرة ارتفاع الشمس كانهما حلقتان والقطر محورهما فاذا اردنا الخط الواصل الى واحد من تلك الاجزاء وعلى قطر الافق المار من تحت تلك الاجزاء الى دايرة ارتفاع الشمس مرت تلك الدايرة على جميع تلك الاجزاء والغرض من هذا الكلام بيان وضع الاجزاء اذا وقعت الاجزاء منتشرة بحيث لم يمر الدايرة على جميعها لم يحصل قوس بل ملناك قوس

قوله بحيث ينطبق زاوية الانعكاس هذه العبارة يوهم بان هناك زوايا اربع اثنان متساويان واثنان منطبقان لكن اذا تاملت وجدت المنطبقين عين احد المتساويين توضيح ذلك ان الشعاع اذا انعكس من الاجزاء الرشية الى سطح الشمس حصل بين خطي الشعاع والانعكاس زاوية يسمى زاوية الاولى وهي ليست من الزوايا المذكورة في هذا الكتاب واذا توهمت سطح هذه الزاوية قاطعا لتلك الاجزاء تحدث من جهتي الزاوية الاولى زاويتان فما يلي الشعاع البصري منها يسمى زاوية الشعاع وما يلي الانعكاس يسمى زاوية الانعكاس فزاوية الانعكاس المتساوية لزاوية الشعاع منطبق على الزاوية التي يحيط بها الخط المذكور مع الضلع الآخر لزاوية الانعكاس وهو الطرف السطح القاطع للاجزاء الرشية ولما كان زاوية الانعكاس بين شعاع الانعكاس المنطبق على الخط المذكور وبين الضلع المذكور ظهر ان زاوية الانعكاس والزاوية التي يحيط بها الخط المذكور مع الضلع الآخر متحدتان بالذات ومختلفتان بالاعتبار

56

حسب ما قلنا في نزول السحاب بعينه ومن الريح ضرب يقال له السموم
وهو ريح حارة قد يرى فيها حمرة شعل النيران لاختلاطها باجزاء مشتعلة
قيل انها من بقية مادة الشهب وقد يحصل السموم بمرور الريح على ارض
غلبت عليها الحرارة فيكتسى منها حرارة متعفنة محرقة تتفسخ اعضاء الحيوان
بالتعفين عند الاصابة ومنها قوس قزح وسبب الاحساس بها وقوع
اجزاء رشية لطيفة شفافة متقاربة غير متحدة بالاتصال فوق الافق في مقابلة
الشمس بحيث لو كانت الشمس في ناحية المشرق من الافق كانت تلك الاجزاء
في ناحية المغرب منه او بالعكس شبيهة بالمرايا المصقولة تنعكس عنها الاشعة
الواقعة عليها لوقوعها قدام جسم كثيف من جبل او سحاب مظلم
فان الجسم الشفاف كالبلور والزجاج يصير كالمرآة في انعكاس الاشعة
عنها وحكاية الاشباح عند وقوعها امام جسم كثيف ويكون وقوع
تلك الاجزاء الرشية على الصفة المذكورة عندما يكون الشمس قريبة من الافق
غير مرتفعة عنه جدا لان الاجزاء الرشية الكائنة في الجو للطافتها تتحلل
سريعا بادنى سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس ويكون تلك الاجزاء على
وضع ينعكس الشعاع البصري عن كل منها الى سطح الشمس لا ينطبق
الشعاع المنعكس من كل واحد منها على الخط المستقيم الواصل بينه
وبين الشمس بحيث ينطبق زاوية الانعكاس مساوية لزاوية الشعاع



الله اكبر اى صنم حسنكا حيران اولمشم   قوس قزحدر قشلرك تيرينه قربان اولمشم
فراقى چكمين عاشق وصالوك قدرنى بلمز   جميله اولمين واصل وصالوك قدرنى بلمز
مدور نقطه خالوك بيك تنك عينه قوندردم   بيكز قلسون اول كوزكم بو خالوك قدرنى بلمز

خيالوكدن كوزم هركم برقدى اوزكه منظوره   بومعنيدن اى جانكم خيالوك قدرنى بلمز

على الزاوية التي تحيط بها الخط المذكور مع الضلع الآخر لزاوية الانعكاس وتكون
تلك الاجزاء واقعة على هيئة الاستدارة بحيث لو اخرجنا من الشمس خطا
مستقيما الى واحد من الاجزاء واديرناه على قطب الافق لمار بدايرة ارتفاع
الشمس مرت الدايرة المرتسمة من طرفه الكاين عند الجزء المذكور على جميع
تلك الاجزاء فاذا اتفق جميع تلك الاجزاء وجوه تلك الاجزاء على الشرايط المذكورة
واستدبر الانسان الشمس ناظرا اليها انعكست الاشعة البصرية الواقعة
عليها الى سطح الشمس فيؤدي كل منها ضوء الشمس دون شكلها اذ لو ادى
كل منها شكل الشمس لاحس من كل منها شكل الشمس بتمامه كما يحس في كل من
المياه الكاينة في الاواني المختلفة والسبب في ان كل واحد منها لا يؤدي
شكل الشمس بل ضوءها هو ان كل واحد من تلك الاجزاء جرم كالمرآة الصغيرة بالنسبة
الى قرص الشمس والمرآة اذا صغرت جدا بحيث لا يحيط قاعدة الشعاع المخروطي
المنعكس عنها بسطح المرئي بل يبقى من السطح شيء خارج عنها فانها لا تحكي
شكل المرئي بل ضوءها ولونها فقط فيرى من تلك الاجزاء الاستدارة
هيئة بلا فيها قوسا من دايرة قريبة من النصف عند قرب الشمس
من الافق منتقصة عنه بحسب ارتفاعها لانتقاص الاجزاء التي تنعكس منها
الاشعة الى الشمس من الطرفين بحسب ارتفاعها مختلفة الالوان بحسب اختلاط
ضوء الشمس مع اللون الظاهر في تلك الاجزاء اذ المرآة الملونة لا تحكي لون

الشمس

شعاع ضعيف

شعاع قوي

شعاع ضعيف

هذا سهم شعاع مخروطي

اجزاء رشية

شعاع قوي

هذا الشكل الهالة

57

لون المرئي كما هو هو بل يؤدي لونا مركبا من لون نفسها ومن لون المرئي
فان الناظر في المرآة الملونة يرى لونه مشوبا بلون تلك المرآة يدل عليه
التجربة فهذه القوس المذكورة مع ما ذكرنا من سبب الاحساس بها هي
قوس قزح مع سببها ومنها الهالة وسببها ايضا اجزاء رشية
صقيلة غير متصلة بحيث يكون كل منها كالمرآة الصغيرة وقعت بين الناظر
والقمر فاذا نظر الناظر الى جرم القمر ووقع الشعاع المخروطي
الخارج عن الرطوبة الجليدية على تلك الاجزاء الرشية نفذ سهم الشعاع
المخروطي مع ما يقرب منه من الشعاع على الاستقامة ووقع على
جرم القمر فيرى بها جرم القمر وما وراءه وذلك الشعاع القوي النافذ
من الشعاع المحيط به اذا وقع بعضه على هيئة الاستدارة على ما يساوي
نسبته الى جرم القمر واحدة من تلك الاجزاء الرشية انعكس من تلك الاجزاء
الى القمر فيؤدي كل منها ضوء القمر دون شكله لما ذكرنا من العلة في قوس
قزح فيرى من تلك الاجزاء دايرة مضيئة محيطة بالقمر وهي الهالة ومنها
الشهاب وما يشبهه وسببها ان الدخان المتصاعد اذا وصل
في تصاعده الى كرة النار اشتعل ان كان وكان الدخان غير متصل
بالارض وكان لطيفا يتغلب كله بعد الاشتعال نارا اشفافه فيفوت
عن الحس لشفيفه ويظن انها انطفت وهو الشهاب وان كان غليظا

يبقى بعد الاشتعال بقدر غلظه فيحدث منه الكواكب ذوات الاذناب
وعلامات اخر حمر او سود بالليل وان كان متصلا بالارض ينزل
الاشتعال فربما يرى اجزاء الدخان على الاتصال الى الارض نزول
اشتعال دخان السراج المنطفي عند وصوله الى شعلة سراج آخر
فوقه على الاتصال الى السراج المنطفي ويشتعل ثانيا ويسمى هذه النار
النار الصاعقة ربما كانت محرقة لاحراق الاجسام الكائنة في مواضع نزولها بها وأما
التي تحدث في الارض فالمذكور ههنا منها الزلزلة وانفجار العيون
وأما الانفجار فسببه ان الابخرة المتكونة تحت الارض اذا كانت الى جانب
واصابت من برد الارض ما يعقدها مياها مختلطا باجزاء بخارية فربما
تجد تلك المياه منافذ من الارض فيخرج عنها وربما انشقت الارض
عنها لكثرتها وقوة الابخرة التي معها فان كان لتلك المياه مدد من
جهة الفواعل والقوابل بحيث كلما نبع منها شيء حدث عقيبه
شيء آخر وهكذا على الاتصال فهي العين الجارية والا فالخارج منها
في موضع غائر من الارض غير زائدة القدر لانقطاع المدد عنه وهو
العين الراكدة وأما الزلزلة فربما تحتبس في الارض من بخار او دخان
او ريح كثيرة المقدار فيتحرك طالبا للخروج ولا يجد منفذا لخروجه
اما لاستحصاف ظاهر الارض واما لغلظ المحتبس فيه وضيق المسام الارضية

58

الارضية فيتحرك قطعة من الارض تحريكا فربما يؤدي الى انشقاق الارض
فيسمع صوت هائل من انشقاقها وربما يظهر من موضع الانشقاق نار محرقة
او مياه مختلطة باجزاء خارجة من الارض واعلم ان القوم لا يزعمون
انحصار اسباب الحوادث المذكورة فيما عدد منها بل غاية سعيهم في ذلك
ذكر ما احاط به علمهم من الاسباب بالحدس او التجربة لا غير فمن الجائز
ان يكون لكل منها اسباب اخر سوى ما ذكروه وكيف لا وقد ذكر بعضهم
لبعض تلك الحوادث اسبابا غير ما هو المشهور فيما بينهم بل عكس ان يكون
لها من الاسباب ما لا تفي بادراكه العقول البشرية الموصوفة
بالقصور وانما يحيط بكنهه من هو عليم بذات الصدور قال فصل
في المعادن اذ اول كل جسم مركب من العناصر من شان يصور بصورة نوعية
حفظات تركيبه عنها اجزائه العنصرية المستدعية بطبايعها الى الانفكاك
عنه وان لم يصدر عنها اثر في المركب سوى الحفظ المذكور فهي الصور
المعدنية والجسم المركب المتنوع بها معدن وان صدر عنها مع الحفظ
التغذية والتنمية لا غير وهي النفس النباتية والجسم المتنوع بها نبات
وان صدر عنها الحس والحركة الارادية مع ما يصدر عن النفس النباتية
فهي النفس الحيوانية والجسم المتنوع بها حيوان والحيوان ان تعلق به
نفس مجردة هي مصدر للنطق وادراك الكليات فهو الانسان والا

فمنها الحيوان الاعجم واعترض على هذا التقسيم بان المرجان
له نماء وشكل الاشجار مع انه عد من المعادن وكذا النخيل بل الا
الاشجار كلها معدودة من انواع النبات مع ان لها حركات كانها
ارادية فان بعض الاناث من النخيل يميل الى بعض الذكور منها ميلا
عشقيا ويتحرك الى جهته وكذا عروق الاشجار تميل الى جانب الماء
واغصانها تميل عن الجدار الواقع في سمتها كانها واما عدم
كون ازدياد المرجان في الاقطار بطريق التنمية وكذا عدم كون
حركات الاشجار بالارادة والا لكانتا محتملتين فليس بمقطوع بهما
فلا يصح الجزم بكون المرجان عادما للنماء ولا بكون الشجر عادما للحركة
الارادية فلهذا غير بعضهم وجه التقسيم وقال المركب ان تحقق كونه
ذا حس وحركة ارادية فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ذا نماء فهو
النبات والا فهو المعدن فعلى هذا يكون المعدن اسما لمركب
له صورة نوعية اثرها النظام المتيقن في سائر انواعه حفظ التركيب
وهو جنس تحته انواع كثيرة يتكون كلها من الابخرة والادخنة المحتبسة
تحت الارض واختلاف تلك الانواع لاختلاف موادها من الابخرة والادخنة
كمية وكيفية واختلاف الفواعل لاختلاف الاستعدادات في موادها و
سائر اجزاء العلة التامة لتكونها فهذه المواد عند التركيب ان غلب

غلب عليها البخار يتولد منها الشب والبلور والياقوت والزيبق
والرصاص وغيرها من الجواهر الشفافة وفي عد الزيبق والرصاص
من هذا القسم نظر اما الرصاص فلانه من الاجساد السبعة التي
تتولد من امتزاج الزيبق والكبريت على ما سيصرح به الان ولانه لا
شفيف فيه واما الزيبق فلانه لا شفيف فيه ايضا ولما تقرر عندهم انه متولد
من جسم مائي خالطه اجزاء ارضية كبريتية في غاية اللطافة مخالطة شديدة
بحيث لا يوجد شيء منه الا وهو متغش بغلاف من الاجزاء الكبريتية
كالقطرات المشوشة على تراب هبائي مسحوق غاية السحق
بحيث يصير كل قطرة منها متغشاة بغلاف ترابي يحفظها وان
غلب عليها الدخان تولد منه الملح والزاج والكبريت والنوشادر
ثم من اختلاط الزيبق والكبريت على انحاء مختلفة يتولد الاجساد السبعة
المتطرقة وهي الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص
والاسرب والخارصيني وهذا القدر في الكلام ههنا كلام اجمالي اقتصر
عليها المص وتفاصيلها مذكورة في المطولات فمن اراد فليطلبها
ثمة واعلم ان احكام هذا الباب ليست من الاحكام التي تعلم
بالبراهين بل الطريق الموصل الى العلم بها انما هو الحدس او التجربة لا غير
فصاحب التجربة او الحدس هو القاطع بهذه الاحكام واما من

دونه مقتصراً في أمره فيها تقليد لمن له يد وثوق من أصحاب الحدس
أو التجربة وإيراد ما أورده في كلامه على سبيل الحكاية عنه فلهذا اقتصر
إثر المصنف في الميل إلى الاختصار والتجنب عما لا يفيد من الإكثار فصل
في النبات أقول النبات جسم مركب له صورة نوعية أثرها المتيقن
الأفعال لأنواع التنمية والتغذية مع حفظ التركيب والمصنف عبّر عنها
بلفظ القوة حيث قال وله قوة عديمة الشعور إذ الصورة النوعية
يطلق عليها القوة باعتبار كونها مبدأ الفعل أو الأفعال وحكم
عليها بأنها عديمة الشعور ذماً بأمثال التقسيم المشهور اللهم إلا
أن يعني بعدم الشعور عدمه بنفسه على ما ذهب إليه أهل التحقيق وإنما
تصدر عنها الحركات المختلفة وهي حركة الجسم النباتي في الأقطار على التناسب
الطبيعي المسمّاة نمواً والأفعال المختلفة كالجذب والإمساك وغيرهما
بالآلات المختلفة الجاذبة والماسكة وغيرهما وهذه الصورة
النوعية هي النفس النباتية الموجودة بأنها كمال أول لجسم طبيعي آلي من
جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي فالكمال ما يكمل به النوع في ذاته أو صفاته
والأول أعني ما يكمل به النوع في ذاته متقدم الكمال الأول لتقدمه
على النوع ومنه الصورة النوعية لأن الصورة الجسمية مع الهيولى
طبيعة جنسية ناقصة غير متحصلة إنما تحصل وتكمل نوعاً بانضمام

بانضمام الصورة النوعية إليها والثاني أعني ما يكمل به النوع في صفاته
وهو ما يتبع النوع من العوارض هو الكمال الثاني لتأخره عن النوع والمراد
بالطبيعي ما يقابل الصناعي وبالآلي ما يكون له قوى مختلفة هي الآلات في صدور
الأفعال المختلفة عن صورته النوعية وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي
متعلق إلى قوله آلي أي التي حصلت الهيئة المعينة من جهة الأمور
المذكورة لا من غيرها والحصر مستفاد من القرينة الحالية لا يقصد تميزها
عن الحيوانية والإنسانية والتميز إنما يحصل بالحصر لاشتراك النفوس
الثلث في الأمور المذكورة فالكمال بمنزلة الجنس يتناول كل كمال وقوله
أول يخرج الكمالات الثانية ما لا شيئاً منها لا يسمى نفساً وقوله لجسم طبيعي
احتراز عن الصورة الكمالية للأجسام الصناعية كالهيئة الحاصلة للسرير
وقوله آلي احتراز عن صور البسائط والمعادن وقوله من جهة ما يتولد
احتراز عن النفس الحيوانية والنفس الناطقة فحصل من ذلك أن النفس
النباتية لها قوى ثلث هي الآلات في صدور الأفعال الثلثة المذكورة
من النفس النباتية أحدها الغاذية وهي آلة التغذية وثانيها النامية
وهي آلة التنمية وثالثها المولدة وهي آلة التوليد فالغاذية هي التي
تحيل الجسم الغذائي الوارد على محلها إلى جوهره فتلتصق به فيجبر
وكذا الملتصق بدلاً عما يتحلل من جوهر المحل بالحرارة الغريزية والحرارة

الحاصلة من الحركات التي لا محيص عنها والنامية هي تجعل المحل زايدا في
اقطاره الثلثة الطول والعرض والعمق الى ان يبلغ المحل غاية النشو
زيادة كاينة على تناسب طبيعي اي يكون الزيادات الثلث الحاصلة في الاقطار
الثلثة على نسبة تقتضيها طبيعة المحل فقوله في الاقطار الثلث احتراز عن
الزيادة الصناعية فانها لا تكون في الاقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية
في بعض الاقطار الثلثة توجب النقصان في بعض اخر وقوله الى ان يبلغ غاية
النشو احتراز عن السمن فان معنى هذا القيد كون البلوغ الى غاية
النشو غاية للزيادة في الاقطار والزيادة في السمن ليست غايتها البلوغ
الى غاية النشو فان السمن قد تحصل بعد غاية النشو والنامية لا
تحصل بعد الغاية وقوله على تناسب طبيعي احتراز عن الزيادة التي
ليست على المجرى الطبيعي كالورم هكذا قيل والحق ان الزيادة
في السمن ليست على التناسب الطبيعي فلا حاجة الى قوله الى ان يبلغ غاية
النشو للاحتراز عنه اللهم الا ان يقال ذكر هذا القيد لزيادة التوضيح
لا للاحتراز والمولدة هي التي تفرز من المحل جزءا وتجعله مادة شخص اخر من
نوعه مهيئة لقبول صورة النوع والقوة الغاذية تخدمها قوى اربع
وهي الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة لان الجسم الغذائي انما يصير
غذاء اذا استحال من صورته الى صورة الجسم المغتذي فانه بدون الاستحالة

الاستحالة يمتنع ان يصير جزءا من المغتذي فلا بد من قوة تجذب الغذاء الى موضع
من المغتذي يحصل فيه الاستحالة وهي الجاذبة ومعنى الاستحالة لا يحصل
دفعة بل في زمان لان الجسم الغذائي له اطوار يتحول فيها الى ان يحصل له
صورة المغتذي فلا بد من قوة اخرى تمسكه في موضع الاستحالة زمانا يحصل
فيه الاستحالة وهي الماسكة ولا بد من قوة اخرى تحيله وتهيئه لقبول اثر
الغاذية من التشبيه والالصاق وهي الهاضمة والجسم الغذائي ليس جميع
اجزائه صالحا لان يصير جزءا من المغتذي بل ينفصل منه في كل دفعة ما لا
يصلح ان يصير جزءا من المغتذي وبقاء تلك الفضول في المغتذي يضره
من جهة تضييق المكان والضغط فلا بد من قوة اخرى تدفع تلك الفضول
وهي الدافعة والنامية تفعل فعلها الى اخر سن النمو وبعد ذلك تتوقف
عن فعلها واما الغاذية فيفعل فعلها الى ان تعجز عنه فيؤدي الى فساد
التركيب واعلم ان من القوى النباتية قوة اخرى لم يذكرها المصنف
من شانها تصوير المادة التي تنفصلها المولدة بصورة نوع المحل حتى يحصل
المتولد بالفعل والتقسيم التام ان يقال القوة النباتية اما ان يكون
فعلها لبقاء الشخص ولبقاء النوع والاولى اما ان يكون اثرها النماء
وهي النامية او الاغتذاء وحده اما ان يكون فعلها التغذية وهي الغاذية
او مقدماتها من الجذب والامساك والهضم والدفع وهي الخوادم
الاربع للغاذية والثانية اما ان يكون فعلها تحصيل مادة المتولد وهي

المولدة او تصويرها وهي المصورة **قال** فصل في الحيوان
وهو مختص بالنفس الحيوانية **اقول** الحيوان جسم مركب اختص من
بين المركبات بالنفس الحيوانية التي تشارك النفس النباتية في افعالها و
وتمتاز عنها بادراك الجزئيات وبالحركات الارادية وعرفها بانها كمال
اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والقيد
الاخير اعني قوله من جهة ما يدرك الخ يخرج بمنطوقه النباتية وبالمفهوم
منه بالقرينة الحالية النفس الناطقة والكلام في القيود الباقية هو ما ذكرناه
في النفس النباتية بعينه فلا نعيده فللنفس الحيوانية باعتبار تخصيصها من الاثار
قوتان احديهما القوة المدركة والاخرى المحركة اما المدركة فهي اما
حواس ظاهرة تدرك الامور المادية متعلقة بها او باطنة تدركها لا معها
فالحواس الظاهرة خمس الاولى حاسة السمع وهي قوة تحملها العصب
المفروش في مقعر الصماخ من شانها ادراك الاصوات والحروف والصوت
كيفية تحدث في الهواء من تموجه بسبب قرع هو امساس عنيف
او قلع هو تفريق عنيف والحرف هيئة عارضة للصوت يتميز بها
صوت عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع للاحتراز عن شيء
يتميز بها صوت عن صوت آخر مثله تميزا لا في المسموع كالطيب والملائمة
الطبع فان الصوت الطيب الملائم للطبع انما يتميز عن غيره بالوجدان
لا بالسمع وهذا التعريف اورده الشيخ في الشفاء واعترض عليه

61

علمه بان الحرف ليس هو الهيئة العارضة للصوت فقط بل هو الصوت
مع الهيئة ولعل الصواب ما ذكره المعترض لان الصوت والحرف كلاهما
مسموعان فلو كان الحرف هو الهيئة العارضة للصوت لكان المسموع
عند سماع الحرف شيئين الحرف والصوت وليس كذلك لان الذي سمع
انما هو الحرف لا غير وهذا ظاهر عند الرجوع الى الفطرة الثانية حاسة
البصر وهي قوة تحملها العصبتان المجوفتان النابتتان من مقدم
الدماغ المتقاطعتان على هيئة الصليب المنتهيتان الى العينين
من شانها ادراك الاضواء والالوان الثالثة حاسة الشم وهي قوة
تحملها العصبتان الزائدتان النابتتان في اقصى الجنوبين المشبهتان
بحلمتي الثدي من شانها ادراك الروائح الرابعة حاسة الذوق و
هي قوة تحملها العصب المفروش على سطح اللسان من شانها
ادراك الطعوم الخامسة حاسة اللمس وهي قوة تحملها العصب
الساري في الجلد كله من شانها ادراك الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة والملاسة والخشونة واللين والصلابة والثقل والخفة
واللزوجة والهشاشة والحواس الباطنة ايضا خمس الاولى الحس
المشترك ومحله مقدم التجويف الاول من الدماغ ينتهي اليه جميع
الصور المحسوسة بالحواس الظاهرة كانها عين تنشعب منها خمسة

أنهارًا واستُدِلّ على مغايرته للحواس الظاهرة بأن القطرة النازلة
تُرى خطًا مستقيمًا والنقطة الدائرة بسرعة خطًا مستديرًا وليست
رؤية الخطين المذكورين بطريق التخيّل والتذكّر لما غاب عن البصر
بعد الحضور حتى يمكن القول بأنهما في الخيال بل بطريق المشاهدة
ومشاهدة الخطين المشاهدين ليسا في الخارج ضرورة ان ليس في
الخارج الا القطرة والنقطة ولا في حاسة البصر اذ هي لا تدرك الا المقابل
فهما اذن في قوة اخرى يحصلان فيها باتصال ارتسامات صورتي
النقطة والقطرة فيها عند كونهما في حدود المسافة بحسب اتصال تلك
الحدود واما القدح في ذلك الاستدلال بتجويز اتصال تلك الارتسامات
في البصر ومنع زوال الاتصال بزوال المقابلة مع اشتراط المقابلة
في الاحساس البصري فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه لكونه انكارًا للامر الضروري
وان كان القائل به ممن اشتهر بالفضل والحذاقة والثانية الخيال وهو
قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من الصور المحسوسات بعد غيبوبة
المادة بحيث يشاهدها الحس المشترك كلما التفت اليها فهو خزانة
للحس المشترك ومحله مؤخر البطن الاول من الدماغ واستدل على
مغايرته للحس المشترك بان الصور المحسوسة بالحس المشترك تبقى محفوظة
بعد غيبوبة المادة وذلك ظاهر في كل احد بالوجدان فهنا قوة حافظة

هذا صورة الدماغ
الحس المشترك
الخيال
الوهم
الحافظة

اعلم ان الدماغ ثلثة ابطن وفي مقدم البطن الاول الحس المشترك

حافظة للصور وليست هي الحس المشترك لانه مدرك للصور والمدرك
لها لا يحفظها لان الحافظ لو كان هو المدرك لكان الحفظ والادراك شيئًا واحدًا
اوليس واحد منهما شيئًا سوى الارتسام فيدوم الادراك بدوام
الحفظ ويمتنع الذهول ولما بطل ذلك فالحافظ للصور اذن قوة اخرى
مغايرة للحس المشترك وهي الخيال واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم
لزوم كون الحافظ للصور قوة فينا لم لا يجوز ان يكون الحافظ لها
في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون تذكرنا اياها بعد الذهول بسبب
اتصالنا بذلك الغائب فانه اذا حصل لنا ملكة الاتصال تحصل لنا التذ
التذكر بالاتصال به واذا زالت عنا ملكة الاتصال زال التذكر بالكلية
واستمر النسيان وهذا الاعتراض مثل الاول في السقوط فان الغائب
الحافظ للصور اما ان يكون جوهرًا مفارقًا او قوة جسمانية والاول
باطل لان المفارق لا يرتسم فيه الصور الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية
وكذا الثاني لانه لو امكن ان يدرك شيئًا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا
بالاتصال لامكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته وبطلانه
ظاهر لا يخفى على احد الثالثة الوهم وهي قوة محلها آخر التجويف الاوسط
من الدماغ من شانها ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كشجاعة
زيد وسخاوة عمرو وهذه القوة هي التي تحكم في الشاة بان الذئب

مهروب عنه فيوجب ان تنزع عنه وان الوالا معطوف عليه فيوجب ان
تعطف عليه ومنها القوة الحاكمة على القوى الجسمانية كلها مستخدمة اياها
استخداما للعقل القوى العقلية باسرها والرابعة الحافظة وهي قوة
محلها التجويف الاخير من الدماغ من شانها حفظ ما يدركه الوهم من
المعاني الجزئية فهي خزانة للوهم كالخيال للحس المشترك الخامس
المتصرفة وهي قوة محلها مقدم التجويف الاوسط من الدماغ من شانها
التصرف في الصور والمعاني بالتركيب والتفصيل فتركب الصور بعضها
ببعض مثل ان نتصور انسانا ذا راسين وجناحين وتفصل بعضها
عن بعض كما ان نتصور انسانا عديم الراس وتركب المعاني بعضها
ببعض مثل ان نتصور صداقة زيد مع سخاوته وتركب بعض الصور
ببعض المعاني مثل ان نتصور سوكة عمرو مع عداوته وجمال بكر مع
صداقته ومن هذه القوة يستعملها العقل تارة والوهم اخرى وبالاعتبار
الاول تسمى متفكرة لتصرفها في المواد الفكرية وبالاعتبار الثاني تسمى متخيلة
لتصرفها في الصور الخيالية واختصاص القوى المذكورة بمواضعها المعينة
مستفاد من اختلالها بعروض الآفة لتلك المواضع واما القوى المحركة
فاثنتان احديهما القوة الفاعلة والثانية الباعثة اما الباعثة فهي
قوة تحمل القوة الفاعلة على تحريك الاعضاء عند ارتسام صورة امر

امر مطلوب او مهروب عنه في الخيال فهي ان حملتها على التحريك طلبا
لتحصيل الشيء المستلذ عند المدرك سواء كان ذلك الشيء نافعا بالنسبة
اليه في نفس الامر او ضارا تسمى قوة شهوانية لان حملها هذا تابع للشوق
الى تحصيل المستلذ المسمى بشهوة وان حملتها على التحريك طلبا لدفع الشيء
المنافر عند المدرك ضارا كان في نفس الامر او نافعا تسمى قوة غضبية
لابتناء هذا الحمل على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا واما القوة
الفاعلة فهي التي تشنج العضلات مرة للتحريك الانقباضي وترخيها
اخرى للتحريك الانبساطي على حسب ما يقتضيه القوة الباعثة
فصل في النفس الانساني اه اقول النفس الانساني مختص من بين المواليد
الثلث بالنفس الناطقة المشارك للنفس النباتية والحيوانية في افعالها المختصة
عنهما بادراك الامور الكلية وصدور الافعال الفكرية فلذلك ع فيها كمال
كمالي اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل الافعال الفكرية
فقول من جهة ما يدرك اه يخرج النفسين عن التعريف باقي القيود
مشترك بين التعريفات الثلثة من عرف فللنفس الناطقة باعتبار
ما يخصها من الآثار قوتان قوة عاقلة بها تدرك التصورات و
التصديقات البديهية والكسبية اي الامور التصورية والتصديقية
التي تحصل بالبديهة او الكسب وقوة عاملة بها تحرك البدن الى الافعال
الجزئية بالفكر والروية على مقتضى آراء تخصها ومعنى قوله على مقتضى

اراد تحصيلها ان الاعمال الجزئية انما تصدر من القوة العاملة بواسطة
ان الانسان يتفكر فيؤدي فكره الى رأي واعتقاد يختص بعمل من الاعمال
الجزئية وتقتضي صدورها عن القوة العاملة فتحرك القوة العاملة البدن
الى ايقاع هذا العمل على وفق مقتضى الرأي المذكور مثلا اذا فكر الانسان
فتؤدي فكره الى اعتقاد ان المسافرة الى موضع كذا تتضمن مصلحة ما
اعتقادا يقتضي صدور المسافرة عنه حركت قوته العاملة بدنه الى
المسافرة على وفق مقتضى الاعتقاد المذكور وللقوة العاقلة مراتب
اي للنفس الناطقة باعتبار قوتها العاقلة وآثارها اربع مراتب
المرتبة الاولى الحاصلة لها في مبدأ الفطرة هي خلوها عن الادراكات
كلها لكن مع استعدادها لها والآلات اتصفت بها وتسمى في هذه المرتبة
عقلا هيولانيا تشبيها بالهيولى التي هي في نفسها خالية عن الصور
كلها ومستعدة لها المرتبة الثانية ان تحصل لها علوم بديهية واستعدت
بذلك لاكتساب النظريات استعدادا قريبا وتسمى حينئذ عقلا بالملكة لما حصل
لها من ملكة الانتقال الى النظريات المرتبة الثالثة ان تصير النظريات
مخزونة عندها بتكرر الاكتساب بحيث يحصل لها ملكة الاستحضار
متى شاءت من غير تجشم كسب جديد لكنها لا تشاهدها بالفعل و
تسمى حينئذ عقلا بالفعل اما لمسبوقية هذه المرتبة لحصول النظريات
بالفعل واما للتمكن النفس من استحضارها بالفعل متى شاءت المرتبة

المرتبة الرابعة ان تصير المعقولات حاضرة عندها وهي تطالعها وتلاحظها
عندها وهي العقل المطلق المستخدم لما سواها من المراتب على ما اشرنا
اليه من قبل وتسمى عقلا مستفادا لكونها مستفادة من العقل الفعال
ثم ان العقل بالملكة الذي من شأنه الانتقال من البديهيات الى النظريات
ان كان في غاية القوة والملكة الاتصال بعالم الغيب بحيث
يحصل له النظريات بأسرها بطريق الحدس مستغنيا عن تحصيلها بالفكر
الفكرية يسمى قوة قدسية لتقدسها عن لوث العوائق الجسمية وتأثرات
العلائق الطبيعية هذا كلام في النفس الناطقة ومراتبها ثم انه اورد
بعد ذلك احكاما ثلاثة احدها ان القوة العاقلة ذاتها مجردة اذ لو كانت
مادية لكانت ذات وضع لكنها يستحيل ان تكون ذات وضع لانه
لو كانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم اصلا او تنقسم لا سبيل الى الاول
لان كل ما له وضع من الجواهر فهو منقسم على ما مر في الجزء الذي لا يتجزى
ولا الى الثاني لان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها لان الحال
في المنقسم لا بد وان يكون منقسما اذ الحال في احد جزئي المحل غير الحال
غير الحال في جزء الآخر وفيه نظر لان الحال في المنقسم انما يكون
منقسما ان لو كان الحلول سريانيا ولا دليل عليه واما الاستدلال
بان الحال في احد جزئي المحل غير الحال في الجزء الآخر فليس بشيء لان
المغايرة انما تثبت ان لو ثبت انقسام الحال واثبات الانقسام
بالمغايرة يكون مصادرة على المطلوب وان كانت مركبة وكل مركب لا بد ان

فينتهي تركيبه الى البسائط ضرورة امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية
لزم انقسام تلك البسائط لان المركب اما ان يتعقل بتعقل البسائط فان تعقل
لم لا يجوز ان يتعقل المركب ببعض خواصه اللازمة تلك المركب اما ان
يتعقل ببسائطه او بخاصته فان تعقل ببسائطه لزم انقسام تلك البسائط
بانقسام العاقلة وان تعقل بخاصته فتلك الخاصة ان كانت بسيطة لزم
انقسامها وان كانت مركبة فاما ان يتعقل ببسائطها فيلزم انقسامها
او بخاصة اخرى فيعود الترديد فيها فاما ان يذهب سلسلة التعقلات
الى غير النهاية وهو محال او ينتهي الى خاصة بديهية فتلك الخاصة البديهية
ان كانت بسيطة لزم انقسامها وان كانت مركبة فان عقلت
بذاتها كانت معقولة ببسائطها ولزم انقسامها فان تعقل المركب
بالذات لا يكون الا بتعقل بسائطه وان عقلت بغيرها لم تكن على نهاية
السلسلة وقد فرضنا انها نهاية لها هف وثانيها ان تعقل النفس ليس
بالالة الجسمانية اي القوة العاقلة التي للنفس ليست قوة جسمانية
اذ لو كانت القوة العاقلة جسمانية لزم ان يعرض لها الكلال والضعف
البدن عند كبر السن كما هو حال القوى الجسمانية من مبادي الاحساس
والحركات وليس كذلك اذ البدن وقواه ياخذ بعد الاربعين
في الانحطاط والكلال مع ان القوة العاقلة في ذلك السن تاخذ في الازدياد
واما اختلال العاقلة اوان الشيخوخة فليس لضعف القوة العاقلة
بل لاستغراق النفس في تدبير البدن المشارف تركيبها الى
المشارف الهلاك

65

الى الاختلال واشتغالها بذلك الاستغراق عن تعقلاتها واعلم
انه ينبغي ان يحمل القوة العاقلة في الحكم الاول على النفس الناطقة
لا على قوتها والا لكان الحكم الثاني تكرارا للاول ولخلا هذا المختصر عن مسئلة
تجرد النفس التي هي من مهمات المسائل اذ لم يتعرض لها في موضع
آخر من المختصر وكان قد اشار الى ذلك في الحكم الاول اشارة خفية
وثالثها ان النفس حادثة بحدوث البدن لانها لو لم تكن حادثة بحدوث
البدن لكانت موجودة قبل البدن واللازم باطل لانها لو كانت موجودة قبل
البدن وهي متعددة فاختلافها وتعددها قبل البدن
اما ان يكون بالماهية او بلوازم الماهية او بعوارضها المفارقة
عنها والاقسام باسرها باطلة اما الاولان فلاشتراكها وامتناع
كون المشترك سببا للتعدد والاختلاف اما اشتراك الماهية
فظاهر والا لما اندرجت النفوس المتعددة في حد واحد ضرورة امتناع
اندراج المختلفات بالماهية في حد واحد واما اشتراك لوازم الماهية
فلاستلزام اشتراك الملزوم اشتراك اللازم اذ لولا هذا الاستلزام
لزم وجود الملزوم في بعض الافراد بدون اللازم وهذا يبطل
اللازمية وفي هذا الكلام نظر لانا لا نسلم ان النفوس المتعددة مندرجة
تحت حد واحد وانما يصح هذا الاندراج اذا كانت لها ماهية واحدة
محدودة وهو اول المسئلة وكيف النفس محدودة وهي بسيطة
عندهم والبسائط لا تحد واما الثالث فلان العوارض المذكورة يستلزم التوقف

المذكور هاهنا وقولهم النفس هي المشار اليها بانا فليست بحدود
بل هي رسوم على ما لا يخفى عند المحققين واما الثالث فلان العوارض
المفارقة اما تلحق الشيء بسبب القابل لان الماهية لذاتها لا تستحق
العوارض لان ما تستحق الماهية لذاتها لا ينفك عن الماهية فيكون لازما
لا عارضا والقابل للنفس هو البدن لا غير فلو كان اختلافها قبل
البدن بالعوارض المفارقة لزم كونها مفارقة للبدن قبل حدوث
البدن وانه محال لان النفس لو كانت موجودة قبل البدن لكانت
لم تختلف اصلا لكنها مختلفة فلا تكون موجودة قبل البدن فتكون حادثة
بحدوث البدن وهو المطلوب قيل لم لا يجوز ان تكون اختلافها بالعوارض
المفارقة الفائضة من الفاعل فلكل النفس ما يلحقها من اللوازم
والعوارض واللواحق كلها فائضة من الفاعل لكن فيضان العوارض
المفارقة من المبدأ الفياض مشروط بمقارنة القابل واختلاف استعداداته
وإلا يلزم ان يكون ذات المبدأ الحق فياضة فيكون لازما غير مفارق واعلم
ان هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته لا تتم هذه الحجة
لجواز اختلافها بمثل الابدان المتعلقة هي بها بالعوارض المفارقة
الحاصلة لها بالابدان الاخر السابقة لا الى نهاية والمص لم يتعرض له
هاهنا تعويلا منه على ما سيأتي في آخر الالهيات من بطلانه ولما
فرغنا من شرح القسم الثاني الذي هي في الطبيعيات من هذا المختصر
بعون الله وحسن تأييده وتوفيقه فقد حان لنا ان نشرع في شرح القسم

الثالث الذي هو في الالهيات مستوهبين من الله
التوفيق فيما امتثلناه في اتمامه فان كنوز التوفيق لديه واعنة تحقيق
الآمال بيديه قال القسم الثالث في الالهيات وهو مرتب على
ثلثة فنون الفن الاول في تقاسيم الوجود اقول لما كان العلم الالهي
باحثا عن احوال الموجودات التي لا تفتقر في وجودها الى المادة
والموجود الغير المفتقر الى المادة اما ممكن الحلول في المادة كالامور
العامة او ممتنع الحلول والممتنع حلوله في المادة اما واجب الوجود
لذاته او لغيره رتب المص القسم الثالث الذي هو في الالهيات
من كتابه على ثلثة فنون لبيان احوال هذه الاقسام الثلثة
للموجود الغير المفتقر الى المادة وجعل الفن الاول في الامور
العامة وسماها تقاسيم الوجود حيث قال الفن الاول في تقاسيم
الوجود لكونها امورا تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود فان
الماهية بحسب الوجود تنقسم تارة الى الواحد والكثير واخرى الى المتقدم
والمتأخر واخرى الى القديم والحادث وكذا انقسامها الى الكلي
والجزئي ايضا بحسب الوجود فان الماهية يعرض لها الكلية بحسب الوجود
الذهني والجزئية بحسب الوجود الخارجي ورتب هذا الفن على فصول
قال الفصل الاول في الكلي والجزئي اقول لما كان من
المشهور فيما بين القوم ان الكلي امر واحد مشترك بين امور متكثرة
هي جزئياته حاول التنبيه على المعنى المقصود من هذا الكلام

فقال ليس معناه ان الكلي امر شخص واحد بالعدد موجود في
كل واحد من الجزئيات بوجود واحد خارجي اذ لو كان كذلك لزم
اتصاف الشيء الواحد بالشخص في حال واحدة بصفات متضادة مثل
السواد والبياض وغيرهما فحينئذ اتصاف بعض الجزئيات بالسواد
حال اتصاف بعض آخر بالبياض واتصاف بعض منها بالطول حال اتصاف
بعض آخر بالقصر وانه بديهي الاستحالة بل معناه انه معنى واحد معقول
حاصل في النفس مطابق لكل واحد من تلك الجزئيات بمعنى ان هذا المعنى
المعقول في النفس لو وجد في الخارج لا يوجد واحد من تلك الجزئيات
فاذا وجد اي واحد كان من الجزئيات لكان هو ذلك الجزئي بعينه من
غير تفاوت اصلا فان قيل المعنى المعقول في النفس صورة شخصية في نفس شخصية
فكيف يكون كليا قلنا كونه صورة شخصية في نفس شخصية باعتبار
ذاته وكليته اعني مطابقته للجزئيات بالمعنى المذكور باعتبار انه مثال
للموجود الخارجي غير متأصل في الوجود فلا تنافي بينهما لاختلاف الاعتبارين
هكذا افاده بعض الافاضل من اجاب عن هذا الاعتراض بان
الموصوف بالكلية ليس هو الصورة الشخصية الحالة في النفس الشخصية
بل هو المعنى المعلوم المتميز عند النفس بواسطة الصورة الحالة التي
هي مثال له لان الكلية هي المطابقة بالمعنى المذكور وهي انما تتصور في المعلوم
دون الصورة الحالة ضرورة ان الصورة الحالة لازمة الحلول في النفس
بحسب الوجود الخارجي فيستحيل ان يكون عين الافراد في الوجود

الوجود الخارجي واما ما وقع في كلامهم ان الكلي هو الصورة العقلية
فالمعنى بالصورة العقلية فيه انما هو المعنى المذكور لا الصورة الحالة
فان لفظ الصورة كما يطلق على الصورة الحالة يطلق ايضا على المعنى المعلوم
المتميز بها اما على سبيل التجوز او الاشتراك اللفظي واما الجزئي فلا شك
انه موجود في الخارج متعين بعين تشخصات وهي العوارض اللاحقة للطبيعة
الكلية بسبب الوجود الخارجي مثل الأين والوضع وغيرهما وتلك
العوارض المشخصة امور زائدة على الطبيعة الكلية في الخارج لان الطبيعة
ليس بتصورها مانع من وقوع الشركة فيها والشخص من حيث هو
شخص مانع منه ولولا ان التشخص امر في الشخص زائد على الطبيعة الكلية لما
كان كذلك قال وقد يقال في الواحد والكثير اقول عرف الواحد بانه الشيء
الذي لا ينقسم من الجهة التي يقال انه واحد اي من تلك الجهة وهذا
تعريف الشيء بنفسه فان الشيء بأي جهة اخذ انما نعلم ان الواحد مقول
عليه من تلك الجهة ان لو عرف مفهوم الواحد فهذا التعريف فيه
معرفته على معرفة مفهوم الواحد فتعريف الواحد به تعريف الواحد توقف
بالواحد وانه تعريف الشيء بنفسه والصواب ان يقال هو ما لا ينقسم
من حيث انه لا ينقسم وقيد الحيثية ليندرج الواحد الغير الحقيقي فيه
فان الواحد الغير الحقيقي لا ينقسم من بعض الوجوه لا يصدق عليه
انه لا ينقسم فلا يندرج في التعريف بدون التقييد وعند التقييد
لانه لا ينقسم من بعض الحيثيات فمن هذه الحيثية يصدق عليه انه

لا يبعد ما كتبناه يقيد اندراج الواحد العرفي الحقيقي في التعريف المذكور
ثم الواحد اما ان يكون واحدا بالجنس كالانسان والفرس اللذين
اعتبرا واحدا بسبب اندراجهما في جنس واحد وهو الحيوان او
بالنوع كزيد وعمرو فانهما اعتبرا واحدا بالاندراج في نوع واحد وهو
الانسان او بالعرض كالقطن والثلج المعتبرين واحدا لكونهما موضوعين
لمحمول واحد وهو الابيض او بالموضوع كالكاتب والضاحك المحمولين
على موضوع واحد وهو الانسان او بالعدد وهو ما ليس بمعدود
مجتمع من احاد منفصل بعضها من بعض كزيد او بالاتصال وهو
المنقسم بالقوة لا بالفعل الى اجزاء متشابهة كالماء فان الماء من شانه
ان ينقسم الى اجزاء كل واحد منها ايضا ماء او بالتركيب وهو المنقسم
بالفعل الى اجزاء تركيب منها ماهية كالبيت المركب من السقف و
الجدران والسفل واما ان يكون واحدا حقيقيا وهو الذي
لا انقسام فيه اصلا كالواجب لذاته وكالعقل الواحد والنقطة
الواحدة واما الكثير وهو الذي يقابل الواحد باحد من المعاني
مثلا الكثير بالجنس هو الاشياء المتعددة التي لم يندرج تحت
جنس واحد والكثير بالموضوع هو الاشياء الغير المحمولة على موضوع واحد
والكثير بالعدد ما يكون معدودا مجتمعا من الاجزاء من الاحاد المنفصلة
وعلى هذا القياس هذا ما ذكره المص في اقسام الواحد
والكثير وفيه انتشار ووجه ضبطها ان يقال ما يطلق عليه الواحد

الواحد اما ان يكون اشياء متعددة او لا فان كان اشياء متعددة
فلا بد ان يكون لها جهة وحدة بها اعتبرت واحدة فجهة الوحدة اما
ان يكون مقومة لتلك الاشياء او عارضة لها او لا تكون مقومة
ولا عارضة فان كانت مقومة لها فاما ان يكون تمام ماهية لها او لا
فان لم يكن تمام ماهية لها لتلك الاشياء واخذ بالفصل وان كانت
تمام ماهية لها فاما ان يكون عام الماهية المشترك بينها او تمام
الماهية المختصة لكل واحد منها فان كانت تمام الماهية المشتركة بينها
فهو الواحد بالجنس وان كان تمام الماهية المختصة لكل واحد منها فهي
الواحد بالنوع وان كانت عارضة لها فتلك الوحدة اما محمولية
على موضوع واحد وهي بهذا الاعتبار واحد بالموضوع او موضوعيتها
لمحمول واحد وهي الواحد بالمحمول وان لم يكن جهة الوحدة مقومة لتلك
الاشياء ولا عارضة لها فهي واحد بالتعلق كنسبة النفس الى البدن
ونسبة الملك الى المدينة فان جهة الوحدة في النسبتين وهي التدبير
ليست مقومة ولا عارضة لهما بل هي عارضة للنفس والملك ووجه
كون التدبير جهة الوحدة للنسبتين مشاركته لكل منهما في العروض هكذا
قيل وفيه نظر وان لم يكن ما يطلق عليه الواحد اشياء متعددة
فهو الواحد بالعدد والشخص ايضا فان لم يقبل القسمة فاما ان لا يكون
له مفهوم سوى عدم الانقسام وهو الوحدة او يكون وح اما ان
يكون ذا وضع وهو النقطة او لا وهو الواحد المطلق كالمفارق فان

قبل القسمة فاما ان لا يكون منقسما بالفعل وهو الواحد بالاتصال او يكون
وح اما ان يكون اجزاؤه متباينة في الوضع وهو واحد بالاجتماع والتركيب
او غير متباينة فيه وهو المركب الطبيعي كالجسم الطبيعي المركب من الهيولى
والصورتين قال هداية الاثنان متقابلان ان امتنع اجتماعهما لا كانت
التقابل من عوارض الكثرة والتعقل عند تصور الكثرة واقسامه لا يستدل
بتصور التقابل في نفسه اذ الكثرة بتصوره لا يستلزم اللزوم البين
فيشرع الى ذكر اقسام التقابل على التفصيل ويحصل له بسبب
الشبه بينهما علية تجبر ووعدة اورد ما في الهداية لبيان ما يتعلق
التقابل واقسامه ودفعا للاشتباه الموجب لتحير المتعلم ووعدة
فالتقابل بين شيئين كونهما بحيث لا يجتمعان في محل واحد من
جهة واحدة والشيئان بهذا الاعتبار متقابلان فالمتقابلان هما
اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة والمراد بالمحل الموضوع
وبعدم اجتماعهما عدم تعاقبهما عليه بمعنى ان طريان احدهما عليه لاجل
ارتفاع الآخر عنه لو كان حاصلا فيه لان التقابل انما يعتبر بين الاعراض
دون الجواهر فلا ينتقض التعريف بالصور النوعية المتواردة على الهيولى
اذ لا يصدق عليها انها متعاقبة على الموضوع لان الهيولى ليست بموضوع
وفيه نظر لان التعاقب على الموضوع لو كان معتبرا في مفهوم التقابل
لم يكن بين الجواهر وعدمه تقابل او الجوهر وعدمه لا يتعاقبان على
الموضوع لكنهم صرحوا بالتقابل بالايجاب والسلب بين الشيء وعدمه

وعدمه اي شيء كان وقوله من جهة واحدة ليدخل المتضايفان في التعريف
لان المتضايفين كالابوة والبنوة قد يجتمعان في موضع واحد كزيد مثلا
لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين فان ابوته بالقياس الى ابنه و
بنوته بالقياس الى ابيه فلولم يقيد التعريف بهذا القيد لخرج المتضايفان
عنه لاجتماعهما في المحل وعند التقييد يدخلان فيه لانهما لا يجتمعان في الصورة
المذكورة من جهة واحدة ولا حاجة الى قولي في زمان واحد كما ذكره
بعضهم فان الاجتماع يعني في حيث لا يتحد بدونه والمتقابلان
اربعة اقسام الضدان والمتضايفان والمتقابلان بالعدم
والملكة والمتقابلان بالايجاب والسلب وذلك لان المتقابلين لا يجوز
ان يكونا عدميين ولا تقابل بين الاعدام فاما ان يكونا وجوديين
او يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا فان كانا وجوديين فاما
ان يعقل كل منهما بدون الآخر وهو الضدان او لا يعقل كل منهما الا مع
الآخر وهما المتضايفان وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا
فالعدمي اما عدم الامر الوجودي عن الموضوع القابل وهما المتقابلان
بالعدم والملكة او عدمه مطلقا وهما المتقابلان بالايجاب والسلب
مثلا الفعل وفيه نظر اولا لانه انتفاء التقابل بين الاعدام وكون
عدم الملكة كالعمى مثلا مع نقيضه كاللاعمى متقابلان بالايجاب والسلب مع
كونهما عدميين والاولى في وجه الانحصار ان يقال المتقابلان بالذات
اما ان يكون احدهما عدم الآخر او لا وعلى الاول ان كان احدهما

وجوديا محتاجا الى الموضوع القابل والاخر عدمه عن ذلك الموضوع فهما
متقابلان بالعدم والملكة والا فبالايجاب والسلب سواء لم يكن احدهما وجوديا
كالعمى واللاعمى او كان وجوديا لكنه لا يحتاج الى الموضوع القابل او كان وجوديا
محتاجا الى الموضوع لكن لا يكون الاخر عدمه عن الموضوع بل عدمه مطلقا
وعلى الثاني ان يكونا وجوديين اذ لو لم يكونا وجوديين لكان اما
عدميين او احدهما عدميا والاخر وجوديا وكلاهما باطل اما الاول فلانهما
لو كانا عدميين لكان اما عدميين مطلقين او مضافين الى شيء واحد
او الى شيئين او احدهما مطلقا والاخر مضافا وعلى التقادير كلها
يلزم ان لا يكون المتقابلان بالذات متقابلين بالذات اما على الاولين
فلامتناع تعدد العدم المطلق والعدم المضاف الى شيء واحد واما
على الثالث فلان العدم المضاف انما يتعدد بما اضيف اليه وتقابله
بالذات واما على الرابع فلامتناع التقابل بين المطلق والمقيد واما على
الخامس فلان التقابل بين وجودي وعدم شيء اخر غير ذلك الوجودي
ليس بالذات بل بسبب استلزام الوجودي ما اضيف اليه العدم
او لو لا هذا الاستلزام لم يتحقق التقابل قطعا واما الثاني فلان المتقابلين
بالذات ان لم يكن احدهما عدم الاخر يجب ان يكونا وجوديين
فهما اما ضدان او متضايفان لما ذكر في البيان فالضدان هما
المتقابلان الوجوديان الغير المتضايفين اي اللذان ليس يعقل
كل منهما بالقياس الى الاخر كالسواد والبياض والمتضايفان هما

هما المتقابلان الوجوديان اللذان تعقل كل منهما بالقياس الى الاخر
كالابوة والبنوة فان الابوة لا تعقل الا مع البنوة وبالعكس والمتقابلان
بالعدم والملكة امران احدهما وجودي والاخر عدم ذلك الوجودي
لا مطلقا بل عن موضوع قابل له كالبصر والعمى والعلم والجهل فان العمى
عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا والجهل عدم العلم عما من
شانه العلم والمتقابلان بالايجاب والسلب هما امران احدهما
عدم الاخر مطلقا كالفرسية واللافرسية والمتقابلان بالايجاب و
السلب يفارقان ما عداهما من اقسام المتقابلين بان
تقابلهما بحسب الذهن لا بحسب الخارج لان التقابل بين المتقابلين
والنسبة انما يتحقق بتحقق المنتسبين ولما كان احد المنتسبين
في الايجاب والسلب عدميا انما يتحقق في الذهن لا في الخارج كانت النسبة
اعني التقابل ايضا متحققة في الذهن بخلاف عدم الملكة فانه وان
كان عدميا ايضا لكنه ليس عدمه مطلقا بل عدمه عن الموضوع
الموجود في الخارج القابل له فله تحقق في الخارج باعتبار الموضوع
وهذا القدر من التحقق الاعتباري كاف في تحقق النسبة في الخارج
او كتحققها في الخارج ليس الا بحسب الاعتبار قال فصل في التقدم
والتاخر اول المتقدم هو ما له التقدم كما ان المتاخر هو ما له التاخر
والتقدم والتاخر بديهيان يتصور بقوة فيهما كل احد بلا فكر وروية
فالمتقدم ينقسم بحسب انقسام التقدم الى خمسة اقسام الاول المتقدم

بالزمان وهو ما له تقدم بالزمان أي يكون في الزمان المتقدم كتقدم
نوح على إبراهيم عليهما السلام الثاني المتقدم بالطبع وهو الشيء الذي لا يمكن أن يوجد
شيء آخر إلا وهو موجود وقد يمكن أن يوجد هو ولا يكون الشيء الآخر
موجودا أو حاصله أنه الشيء الذي يتوقف عليه شيء آخر في وجوده و
وتقدمه الطبعي هو كونه كذلك كتقدم الواحد على الاثنين فإن الاثنين
يتوقف وجودهما على وجود الواحد فالواحد متقدم بالطبع على
الاثنين وينبغي أن يراد في تفسير المتقدم بالطبع قيد كونه غير مؤثر
في المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية الثالث المتقدم بالشرف وهو
الراجح بالشرف على غيره وتقدمه بالشرف هو كونه كذلك كتقدم أبي بكر
على عمر الرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان أقرب من غيره إلى
مبدأ محدود لهما وتقدمه عليه هو تلك الأقربية وهو إما طبعي إن لم
يكن المبدأ المحدود بحسب الوضع والجعل بل بحسب الطبع كتقدم الجنس
على النوع وإما وضعي إن كان المبدأ بحسب الوضع والجعل كترتيب الصفوف
في المسجد بالنسبة إلى المحراب أي كتقدم الصف الأول على الثاني والثاني
على الثالث وهكذا إلى آخرها بالنسبة إلى المبدأ المحدود الذي هو
المحراب الخامس المتقدم بالعلية وهو العلة الفاعلية الموجبة
بالنسبة إلى معلولها وتقدمها بالعلية هو كونه علة ما عليه كحركة اليد
فإنها متقدمة بالعلية على حركة القلم وإن كانتا معا بحسب الزمان
لكونها علة لها والحصر في الأقسام الخمسة ثابت بالاستقراء وقد

وقد ذكر فيه وجه آخر وهو أن المتقدم إما أن يكون بحيث يقتضي عدم
اجتماع المتقدم والمتأخر في الزمان أولا والأول هو المتقدم
بالزمان والثاني إما أن يكون المتقدم محتاجا إليه المتأخر أولا و
الأول إما أن يكون المتقدم فاعلا وهو العلي أولا وهو الطبعي
والثاني إما أن يعتبر فيه مبدأ يكون الأقرب منه متقدما وهو الرتبي
أولا وهو الشرفي وهذا الوجه أيضا يشعر بانحصار الاستقراء إليه
لما في الشق الأخير من المنافاة المندفعة بدوام واعترض على الحصر
بأن تقدم أجزاء الزمان بعضها على بعض خارج عن الخمس إذ هذا
التقدم ليس زمانيا وإلا لكان للزمان زمان ولا ما سواه من
الأقسام وهو ظاهر وأجيب عنه بأنه زماني إذ المعنى بالتقدم
الزماني كون المتقدم قبل المتأخر قبلية تقتضي عدم اجتماعهما
وأجزاء المتقدم من الزمان كذلك بالنسبة إلى المتأخر منه فيكون
تقدمه زمانيا لا كونه في الزمان المتقدم كما لزم ما ذكرتم وقيل
هذا التقدم طبعي وليس ببعيد عن الصواب فإن الجزء السابق
من الزمان لكونه معدا للجزء اللاحق منه متقدم عليه طبعا قال
فصل في القديم والحادث أقول القديم يطلق على
الموجود الذي لا يكون وجوده من الغير وهو القديم بالذات
وينحصر في المبدأ الأول جل ذكره لأن ما سواه من الموجودات
يوجد منه وعلى الموجود الخارجي الذي ليس وجوده مسبوقا بالعدم كالعقول

وهو القديم بالزمان والقديم بالذات يقابله المحدث بالذات وهو
الذي يكون وجوده من غيره كما ان القديم بالزمان يقابله المحدث بالزمان
وهو الذي سبق عدمه وجوده سبقا زمانيا اي يكون معدوما
في الزمان الماضي ثم صار موجودا فيما بعده من الزمان وكل
قديم بالذات فهو قديم بالزمان لان الموجود لا من غيره موجود
بالذات يمتنع العدم من وجوده لا يكون مسبوقا بالعدم وليس
كذلك كل قديم بالزمان قديما بالذات فان المعلول الاول وما بعده
من المعلولات اللازمة لامتناع تخلفها عن المبدا الاول قديمة بالزمان
وليست قديمة بالذات لمعلوليتها فالقديم بالذات اخص من القديم
بالزمان فيكون الحادث بالذات اعم من الحادث بالزمان لان
مقابل الاخص اعم من مقابل الاعم واذ قد عرفت هذا فاعلم
ان كل حادث زماني فهو مسبوق بمادة ومدة اي له مادة وصفة
سابقة الوجود عليه بالزمان وزمان سابق على زمان وجوده اما الاول
فلان الحادث قبل وجوده ممكن لذاته اذ لو لم يكن لذاته لكان ممتنعا لذاته
لامتناع كون المعدوم واجبا لذاته وهو بعد الوجود ممكن قطعا
لامتناع كون الموجود ممتنعا فيلزم انقلابه من الامتناع الذاتي الى
الامكان الذاتي وانه محال فللحادث قبل وجوده امكان وهو وجودي
اذ لو كان عدميا لم يكن للحادث امكان قبل وجوده فلا يكون ممكنا
قبل وجوده وقد بينا انه ممكن لذاته قبل وجوده هذا حاصل بيان الملازمة

الملازمة انه لا فرق بين قولنا امكان الحادث قبل وجوده لا وبين
قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده فان معنى قولنا امكانه لا هو ان
امكانه صفة سلبية والصفة انما يتحقق بتحقق موصوفها والموصوف
ههنا وهو الحادث معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما
وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن
لمعنى الكلام حيث حمله على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم
وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم تحققه
قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وتأمل للمعنيين يكون بعد
واذا ثبت ان امكان الحادث قبل وجوده امر وجودي وليس
هو مما تقوم بنفسه لانه اضافي لعروض الماهية بالقياس الى الوجود والا
فهو فان لا تقوم بانفسها ولا هو نفس قدرة الفاعل على ايجاد الحادث
لصحة تعليل القدرة بالامكان حيث يقال الفاعل قادر على ايجاد هذا
الشي لامكانه وامتناع تعليل الشي بنفسه وهو لان قائم لغيره قبل
وجود الحادث وذلك الغير لابد ان يكون مادة للحادث والا لم يتصف
به الحادث عند وجوده فثبت ان الحادث الزماني مسبوق
بالمادة واما الثاني وهو كون الحادث الزماني مسبوقا بالمدة فيعلم
من تصور مفهوم الحادث الزماني ومن الدليل المذكور على المط الاول
حيث دل على سبق المادة بالزمان قال فصل في القوة و
الفعل اقول لفظ القوة معناه المتعارف عند الجمهور هو تمكن الحيوان

من الافعال ان قوة ثم نقل منه الى النسبة المسمى بالقدرة وهي الصفة
التي بها يتمكن الحي من الفعل وتركه بالارادة والى لازمها ايضا وهو كونه
بحيث لا ينفعل سريعا ثم عمم فاستعمل في كون الشيء مطلقا حيوانا كان او
غيره بهذه الكيفية ثم نقل من القدرة الى لازمها بالنسبة الى الفعل المقدور
وهو امكان حصوله مع عدمه وهذا المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول
وهو المتعارف بين المنطقيين ولهذا قيل امكان حصول
المقدور مع عدمه ليس من لوازم القدرة فان امكان حصول المقدور
مع عدمه يرتفع عند حصول المقدور مع بقاء القدرة فلما الباقي هو الصفة
لكن القدرة ليست هي تلك الصفة فقط بل هي الصفة مع اضافة كونها مبدأ
لتمكن الحي من المقدور وهذه الاضافة زائلة عند حصول المقدور
فتكون القدرة زائلة عند حصول المقدور مثل امكان المقدور مع عدمه فتكون امكان
حصول المقدور مع عدمه لازما للقدرة ونقل ايضا من القدرة الى ما هو كالجنس
لها من المؤثرية المشترك بينها وبين الايجاب والقدرة بهذا المعنى هي مبدأ
التغير في شيء اخر من حيث هو اخر هكذا قيل وفيه نظر اما اولا فلان المؤثرية
اما تكون كالجنس للقدرة والايجاب ان لو كانت محمولة عليهما بالمواطاة وحمل
ليس كذلك واما ثانيا فلان مبدأ التغير ليس هو المؤثرية بل ذات المؤثر
فان المبدأ انما يطلق على الفاعل لا على فاعليته ويمكن ان يقال لفظ القوة
نقل من القدرة الى سببها وهو مؤثر القادر ثم منه الى مطلق المؤثر ثم
منه الى ما به يحصل التأثير وهذا المعنى الذي اراده المص بلفظ القوة

القوة في هذا الموضع وهو بانه الشيء الذي هو مبدأ التغير في شيء
من حيث هو اخر وقيد بالحيثية ليندرج فيه الشيء الذي هو مبدأ التغير
في نفسه لكن لا من حيث انه نفسه بل من حيث انه شيء اخر باعتبار من
الاعتبارات كالطبيب يعالج باعتبار انه طبيب نفسه لا باعتبار انه نفسه
طبيب بل باعتبار انه مريض فالآثار والافعال المعتادة المستمرة
الصدور من الاجسام عند تجردها عما تقتضي فيها تلك الآثار والافعال
من الامور الخارجة كاختصاصها بأيون وكيفيات واوضاع مخصوصة
وكالحركات وسائر الافعال الصادرة عنها يجب ان تكون صدورها
عن قوى موجودة فيها مغايرة لجسميتها اذ لو لم تكن كذلك لكان صدورها
اما عن الجسمية المشتركة او لا عن سبب مستمر الوجود فيها بل لاجتماع
امور اتفاقية والاول باطل لاستلزامه اشتراك الاجسام في الآثار
والافعال وكذا الثاني لان حصول تلك الآثار والافعال لو كان بطريق الاتفاق
لما استمر لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمية ولا اكثرية فثبت انها صادرة عن
القوى الموجودة في الاجسام وهو المط فان قيل لم لا يجوز ان تكون
تلك الآثار والافعال صادرة عن مبدأ مفارق قلنا المبدأ المفارق
نسبته الى الاجسام كلها على السوية فاقتضاؤه نوعا من الآثار والفعل
في بعض الاجسام دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال قال فصل في
العلة والمعلول اقول علة الشيء هي ما يتوقف عليه ذلك الشيء وهي قسمان
الاول ما يتقوم به الماهية من اجزائها وتسمى علة الماهية والثاني ما سواها

علة اتصاف الماهية المتقومة باجزائها بالوجود الخارجي تسمى علة
الوجود وعلة الماهية ايضا ان لا يجب بها وجود المعلول بالفعل بل بالقوة
وهي العلة المادية كالطين للكوز فان الكوز انما يوجد بالطين بالقوة
لا بالفعل واما ان يجب بها وجوده بالفعل وهي العلة الصورية كالصورة
الحاصلة للكوز وعلة الوجود اما ان يوجد منها المعلول اي يكون مؤثرا
في المعلول موجدة له وهي العلة الفاعلية كصانع الكوز او لا وح اما ان يكون
المعلول لاجلها وهي العلة الغائية كالغرض المطلوب من صنعة الكوز
او لا وهي الشرط ان كان وجوديا وارتفاع الموانع ان كان عدميا
ويندرج في الشرط الموضوع في الكل ثم ان المص اورد ههنا حكمين
من احكام العلة احدهما ان العلة الفاعلية البسيطة يمتنع ان يصدر عنها
اثران والبرهان عليه ان البسيط لا يكون مركبا وكل ما يصدر عنه اثران
فهو مركب فالبسيط لا يصدر عنه اثران اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى
فلان كل ما يصدر عنه اثران فحيثية صدور احدهما عنه غير حيثية صدور
الاخر عنه فالحيثيتان اما ان يدخل احدهما في المصدر او لا بل تكونان
خارجين عنه فان دخل احدهما فيه لزم التركيب وان خرجتا عنه كانتا
اثرين صادرين عن المصدر لانهما من مقتضياته واذا كانتا فحيثية صدور
احدهما عنه غير حيثية صدور الاخر عنه فللحيثيتين حيثيتان اخريان
فيعود الترديد فيهما فان دخل احدهما في المصدر لزم التركيب وان خرجتا
عنه كانتا ههنا حيثيتان اخريان فاما ان يذهب سلسلة الحيثيات الى

74

الى غير النهاية ويلزم التسلسل او ينتهي الى حيثيتين داخلتين في المصدر
ويلزم التركيب فهذا البرهان يدل على المدعى وعليه المنع المشهور وهو
انا لا نسلم ان الحيثيتين لو خرجتا عن المصدر لزم كونهما اثرين صادرين
عنه وانما يلزم ذلك ان لو كانتا من الموجودات الخارجية المفتقرة
الى العلة الموجودة وليس كذلك بل هما من الامور الاعتبارية التي لا
وجود لهما في الخارج ولا افتقار لهما الى العلة والنقض ايضا وهو انه
لو صح هذا الدليل بجميع مقدماته لزم ان لا يصدر عن البسيط اثر اصلا
اذ كل بسيط ليس بمركب وكل ما يصدر عنه اثر فهو مركب اما الصغرى
فظاهرة واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثر فحيثية صدور الاثر عنه لكونها
نسبة بينه وبين الاثر مغايرة لذاته فان دخلت فيه لزم التركيب
وان خرجت عنه كانت معلولة له فحصلت نسبة اخرى الى اخر الدليل واما
الاعتذار بانه قد ذهب اليه الحكماء في هذا المقام وهو ان الواحد من
حيث انه واحد لا يصدر عنه اثران وهذا الحكم بين لا يحتاج فيه الى
زيادة بيان اذ يكفي فيه ان يقال لو صدر عنه اثران لم يكن صدورهما عنه
الا بحيثيتين والواحد مع تلك الحيثيتين لا يكون واحدا فلم يكن صدور الاثرين
عنه من حيث انه واحد فليس بجواب عن الاعتراض الوارد على البيان
المذكور بل هو عدول عنه الى بيان اخر واعتراف بفساد البيان
الاول وثانيهما ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة
فسرها اولا بانها جملة الامور المعتبرة في تحقق المعلول ثم اورد الدليل عليه

ولما توقف هذا الحكم على تصور العلة التامة

علته اما التفسير فليس بجامع فان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة الى المعلول
الاول ولا يتناوله هذا التفسير اذ لا يصدق عليه في جملة الامور التي يتغير فيه والتفسير
الجامع انها علة لا تتوقف المعلول على ما هو خارج عنها واما الدليل على الحكم
المذكور فهو ان المعلول لو لم يجب وجوده عند وجود علته التامة فاما ان
يكون ممتنعا عنده او ممكنا والاول باطل لانه لو كان ممتنعا لم يتصف بالوجود
لكنه متصف بالوجود اذ كلامنا في المعلولات الخارجية وكذا الثاني لانه لو
كان ممكنا عند وجود علته التامة ولم يترجح وجوده على عدمه لاحتاج
مع علته التامة الى مرجح يرجح جانب وجوده ويخرجه من القوة الى الفعل
فما فرضناه انه علة تامة لا يكون علة تامة للزوم افتقار المعلول الى ما
هو خارج عنها هف وايضا قد بطل الكل بتعميمه بطل المقدم الذي هو
نقيض المطلوب فثبت المط وهو وجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة
وهذا الوجوب للمعلول لا ينافي امكانه بالذات فان المعلول عند وجود
علته التامة واجب بالغير ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث
هي هي وقطعنا النظر عن علته التامة لم يحصل لنا بهذا الاعتبار وجوده
وعدمه اذ لو حصل لنا بهذا الاعتبار وجوده او عدمه لكان اما واجبا
او ممتنعا بذاته ولا معنى للممكن بالذات الا هذا قال وهذا كون الشي
اقول من الاوهام العامة ان المعلول بعدما وجد من علته لا يحتاج بعد ايجاده الى
العلة في بقائه حتى لا يلزم من فناء علته الموجدة فنائه بل يبقى موجودا
بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون عن القول بانه لو

جاز العدم البارى لما ضر عدمه وجود العالم وسبب توهمهم هذا ما شاهدوه
من بقاء البناء بعد زوال وجود البناء وما لم يصل وارد هذه الشبهة انه
لا زال هذا الوهم وبيانها ان كون الشي موجودا لا ينافي تاثير العلة
فيه لان علة الشي الممكن المعدوم بذاته اذا افادت الوجود فاما ان يكون هذه
الافادة في حال وجود الشي المعلول او في حال عدمه او في حالتي وجوده
وعدمه والاخيران باطلان لاستلزامهما اجتماع الوجود والعدم فتعين
الاول وهو ان افادة العلة الوجود في حال وجود المعلول فثبت
ان وجود المعلول لا ينافي تاثير العلة فيه بل ثبت ان العلة مؤثرة
في المعلول حال وجوده فيبطل ما توهموه من جواز بقاء المعلول بعد
فناء العلة ولو بقي المعلول بعد فناء العلة لم تكن العلة مؤثرة فيه حال
وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة من ان العلة المؤثرة في المعلول حال وجوده
بحث فلئن قيل لم لا يجوز ان يكون افادة العلة وجود المعلول في حالة
العدم اذ لو كانت في حال الوجود او في الحالين جميعا لزم تحصيل الحاصل
وهو محال قلنا لا نسلم لزوم تحصيل الحاصل وانما يلزم ذلك ان لو كان
معنى افادة الوجود في حال الوجود تحصيله وليس كذلك بل معناها
ان وجود العلة يستتبع وجود المعلول في حال وجوده استتباع حركة
الاصبع حركة الخاتم وافادة الوجود بهذا المعنى حال الوجود لا تستلزم
تحصيل الحاصل واما البناء فهو ليس علة للبناء بل انما هو علة لحركة
اجزاء البناء وانضمام بعضها الى بعض ووضع باق بعد البناء

وعلى دوام الشيء واستمراره من مدة اتصال الاجزاء بعضها ببعض
وشدة التشابه المانعة من انفكاكها تالفها وتواثق حسب بقاء البناء
فانحسمت مادة الوهم ببطلان منشائه قال فصل في الجوهر و
العرض اه اقول كل موجود تختص بموجود آخر وتسري فيه سريانا بحيث
اتحاد بهما في الوضع فاختصاصه بهذا يسمى حلولا ويسمى الموجود الاول
الساري حالا والآخر المسري فيه محلا ولابد من ان يكون يفتقر احدهما
الى الآخر اذ لو استغنى كل منهما عن الآخر كان نسبة احدهما الى الآخر كنسبته
الى ما لك لحلول احدهما في الآخر دون ثالث يكون ترجيحا بلا مرجح و
ايضا فاما ان يكون المفتقر هو المحل او الحال وعلى الاول يسمى المحل هيولى
والحال صورة وعلى الثاني يسمى المحل موضوعا والحال عرضا هذا ما ذكره
المص والحق ان اسناد الحال من لوازم معنى الحلول لان الحال نعت
والنعت مفتقر لا محالة ما لحال ينعم بالعروض وصواب التقسيم على
هذا ان يقال والافتقار اما ان يكون من الطرفين وهما هيولى وصورة
او من طرف الحال فقط وهو عرض ومحله موضوع واعلم ان اعتبار
السريان في مفهوم الحلول لخروج الاعراض الغير السارية من ان يكون
متصفة بالحلول كالسطح والخط والنقطة فالاولى ان يعبر الحلول بالاختصاص
الناعت ليدفع النقض بالاعراض المذكورة اذا تمهد هذا فنقول الجوهر
ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع اي ماهية مغايرة
للوجود من شانها ان يتصف بالوجود العيني فاذا اتصفت به يكون لا في محل

لم يكن في اتصافها به مفتقرة الى الموضوع فالواجب لا يكون جوهرا بهذا المعنى
اذ ليس له ماهية وراء الوجود واما العرض فهو الموجود الذي يحتاج في
وجوده الى الموضوع كاللون المحتاج في وجوده الى جسم يحله ويقوم به
واعترض على هذا التعريف بان الصورة العقلية المنتزعة من الجواهر قائمة
بالنفس محتاجة اليها في وجودها فيكون اعراضا لافتقارها في الوجود الى
الموضوع وهو النفس لكنهم صرحوا بان الصورة العقلية للجواهر جواهر
مطابقة لاشخاصها الخارجية في الماهية واجيب عنه بالتزام عرضية هذه
الصورة وادعاء ان عرضها لا ينافي جوهريتها بمعنى انها اذا وجدت
في الاعيان كانت لا في موضوع لان الكون في الموضوع مطلقا اعم من
الكون في الموضوع على تقدير الوجود الخارجي وثبوت الاعم لا يوجب ثبوت
الاخص وفيه ان هذا الجواب نظر الى ان الصورة العقلية للجواهر حال قيامها
بالنفس موجودة في الخارج لانها قائمة في الخارج بالنفس الموجودة في الخارج
والقائم في الخارج بالموجود في الخارج موجود في الخارج فيكون تلك الصور
قائمة بالموضوع في الوجود الخارجي فلا يكون جواهر مطلقا بل الحق في الجواب
ان لفظ الصورة يطلق على الصورة الحالة في النفس وعلى المعنى المجرد
عن اللواحق المادية المتميز عند النفس بواسطة الصورة الحالة فيها فالصورة
العقلية للجوهر بالمعنى الاول ليست بجوهر بل هي عرض موضوعها النفس
لوجودها في الخارج قائمة بالنفس واما التي حكموا عليها بانها جوهر مطابق
للاشخاص الخارجية في الماهية فانما هي بالمعنى الثاني لانها لو وجدت في

الماهية ما هي بالمعنى الكلي لانها اذا وجدت في الاعيان في ضمن الاشخاص
كانت لا في موضوع فيكون جوهرا لا محالة ثم الجوهر اما ان يكون محلا لجوهر
آخر اولا فان كان فالمحل هيولى والحال صورة وان لم يكن محلا ولا حالا
فاما ان يكون مركبا منهما وهو الجسم اولا وهو الجوهر الثالث وهو ان تعلق
بالجسم تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل والجوهر ليس جنسا
لهذه الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا لها لكان كل منها مركبا من الجنس والفصل
وليس كذلك فان النفس ليست مركبة لانها تعقل الماهية البسيطة ولا شيء مما
يعقل البسيط بمركب اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان ما يعقل البسيط لو كان مركبا
لكان منقسما فتنقسم الماهية البسيطة الحالة فيه بانقسامه وانه محال وهذا انما
يتم ان لو كان السريان معتبرا في الحلول على ما ذهب اليه المصنف لكن التحقيق
يأباه لان الحلول اعم من ان يكون على سبيل السريان او غيره على ما علمت
وايضا تركيب الشيء في العقل من الجنس والفصل لا يقتضي انقسامه في الخارج
لجواز كونها بسيطة في الخارج اللهم الا ان يثبت استلزام تركيب الماهية في العقل
من الجنس والفصل تركيبها في الخارج من المادة والصورة فيلزم تركيب النفس
في الخارج من المادة والصورة فيكون جسما قابلا للانقسام بالضرورة واما
العرض فتسعة اقسام الكم والكيف والاين ومتى والاضافة والملك والوضع
والفعل والانفعال والانحصار ثابت بالاستقراء اما الكم فهو عرض يقبل القسمة
وعدمها لذاته وقوله لذاته احتراز عما يقبلهما لا لذاته بل بواسطة محله كالشكل
القابل لها بواسطة محله وهو المقدار او بواسطة ما يحل فيه كالمعدود من الاعراض

47

الاعراض القابل لها بواسطة العدد والحال فيه وكالجسم القابل لها بواسطة
المقدار الحال فيه او بواسطة ما يقارنه في المحل كاللون القابل لها بواسطة
المقدار المقارن له في المحل فانه لا يتصف شيء منها بالكم واعلم ان المساواة
هو الاتحاد في الكم فمعرفتها متوقفة على معرفة الكم فتعريف الكم بها يكون دوريا
والاولى ان يقال الكم هو العرض الذي يقبل الانقسام لذاته والكم اما متصل
او منفصل لان اجزاءه اما ان تشترك في حدود يكون كل منها نهاية جزء وبداية جزء
آخر وهو المتصل اولا وهو المنفصل اما قار الذات مجتمع الاجزاء في الوجود وهو
المقدار المنقسم الى الخط والسطح والثخن وهو الجسم التعليمي او غير قار الذات
وهو الزمان والمنفصل هو العدد وله انواع غير متناهية لان كل واحد من
الاعداد الغير المتناهية نوع من مطلق العدد واما الكيف فهو هيئة اي
عرض والعرض والهيئة متقاربا بالمفهوم لا تفاوت بينهما الا باعتبار العروض
في مفهومه والحصول في مفهومها في شيء اي في محل لا تقتضي قسمة
ولا نسبة فقوله هيئة يشمل الاعراض كلها وقوله في شيء احتراز عن الهيئة الغير
القارة كالحركة والزمان وقوله لا تقتضي قسمة يخرج الكم وقوله ولا نسبة يخرج
الاعراض النسبية واعترض على هذا التعريف بانه منتقض بالوحدة
والنقطة فانه صادق عليهما مع انهما ليستا من الكيف لعدم اندراجهما
في شيء من اقسامه الاربعة فاقول اما النقطة فلا نقض بها لكونها من الكيفيات
المختصة بالكميات واما الوحدة فالنقض بها وارد اللهم الا ان يلتزم كونها
من الكيفيات ويمنع انحصار الكيف في اقسامه الاربعة المذكورة اولا وللـ

عليه سوى الاستواء وانه غير تام والكيف خمسة انواع اربعة الكيفيات
والكيفيات النفسانية والكيفيات المختصة بالكميات والكيفيات الاستعدادية
ووجه ضبطها ان الكيفية اما ان تكون بحيث لا يعرض الشيء الا بواسطة الكمية
وهي المختصة بالكمية او لا تكون كذلك وح اما ان تكون مدركة باحدى الحواس
الظاهرة وهو المحسوسة او لا وح اما ان تكون مختصة بذوات الانفس وهي
النفسانية او لا وهي بحكم الاستواء في الاستعداد وهي الاستعدادية
اما الكيفيات المحسوسة فهي اما راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى
انفعاليات واما غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى انفعالات
وكانهم سموا اولا الكيفيات المحسوسة بالانفعالات لكونها اسبابا لانفعالات
الحواس ولما كانت الراسخة منها لرسوخها ادوم من غيرها وكونها انفعالات
بهذا المعنى خصصت باسم الانفعالية بزيادة ياء النسبة للتوكيد والمبالغة
على مثال احمري نسبة الى الحمرة فزال عنها اسم الانفعال الذي كان متناولا لها
في اول الوضع وبقي اسم الانفعال مختصا بغير الراسخة واما الكيفيات النفسانية
فهي ايضا اما راسخة كصناعة الكتابة للمتدرب فيها وتسمى ملكات او غير راسخة
كالكتابة لغير المتدرب وتسمى حالات واما الكيفيات المختصة بالكميات فاما ان
تكون مختصة بالكميات المتصلة كالتثليث والتربيع والاستقامة والانحناء
او المنفصلة كالزوجية والفردية واما الكيفيات الاستعدادية فاما ان تكون
استعدادا نحو القبول كاللين والممراضية وتسمى ضعفا ولا قوة او نحو اللاقبول
كالصلابة والمصحاحية وتسمى قوة واما الاين فهو حال يعرض للشيء بسبب ان

بسبب حصوله في المكان واما متى فهو حال يعرض بسبب حصوله في الزمان
واما الاضافة فهي حالة نسبية اي حالة لها نسبة متكررة اي واقعة
بازاء حالة اخرى نسبية بحيث لا يعقل احديهما الا مع الاخرى كالابوة والبنوة
فان تولد حيوان من نطفة حيوان اخر من نوعه نسبة بينهما باعتبارها يعرض للاحد
حالة نسبية وهي الابوة وللاخر اخرى وهي البنوة ولا انفكاك بينهما في العقل
واما الملك فهو حال يعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم
فانه حال يعرض للشخص بسبب احاطة العمامة براسه وكالتقمص فانه حالة
عارضة بسبب احاطة القميص واما الوضع فهو هيئة عارضة للشيء بسبب
النسبتين نسبة اجزائه بعضها الى بعض ونسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنه
كالقيام والقعود فان كلا منهما هيئة عارضة للشخص بسبب نسبة اعضائه
بعضها الى بعض والى الامور الخارجة عنه واما الفعل فهو الهيئة العارضة
للمؤثر في غيره بسبب التاثير اولا كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا
قوله اولا احتراز عن الهيئات العارضة للفاعل التابعة للفعل فانها هيئات
عارضة للمؤثر بسبب التاثير لكن لا اولا بل بواسطة الفعل وقول المص ما دام
يقطع اشارة الى معنى هذا القيد فان الهيئة المقارنة للتاثير هي الهيئة
الحاصلة به اولا واما الانفعال فهو الهيئة الحاصلة للمتاثر عن غيره بسبب
التاثر اولا كالهيئة الحاصلة للمنقطع ما دام منقطعا واعلم ان ههنا
نسبا وهيئات عارضة لتلك النسب كحصول الجسم في المكان بها
يعرض الجسم هيئة وهكذا في البواقي فالاعراض النسبية عند بعضهم هي تلك النسب

لا للشيء اهـ

اي حاصلها نحو

مثلا النسبة بين المكان

ابيتهما

انتهاء الى البيان العارضة بسببها واضطربت معاملتهم في ذلك فالمص
جعلها البيان العارضة بواسطة النسب لا النسب انفسها وام وانى بخلاف
ذلك وللتحقيق في هذا المقام يستدعي في الكلام اطنابا يعرض عن
نطاق عقد هذا المختصر قال الفن الثاني في العلم بالصانع اقول لما فرغ
عن الفن الاول المشتمل على ما التزم ايراده فيه من مباحث الامور العامة
حاول الشروع في الفن الثاني الذي رتبه فيما يتعلق بالصانع وصفاته
من المسائل وجعله مشتملا على فصول فصل في اثبات الواجب لذاته
وهو الموجود الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يقبل العدم اي
الموجود الذي يمتنع عدمه امتناعا ليس له من غيره بل من نفس ذاته
والبرهان عليه انه لو لم يوجد موجود واجب لذاته يلزم منه المح
واستحالة اللازم يوجب استحالة الملزوم وهو عدم الواجب فيستحيل
عدمه ويلزم وجوده بيان لزوم المح على تقدير عدم الواجب
انه لو لم يوجد الواجب لذاته لكان الموجودات باسرها جملة
مجتمعة من احاد كل واحد منها ممكن معلول فيكون الجملة لافتقارها
الى كل منها ايضا ممكنة معلولة فتحتاج الى علة موجدة لها و
والعلة الموجدة لهذه الجملة لا بد ان تكون خارجة عنها لان الموجدة
لها يجب ان يكون علة لكل واحد من آحادها اذ لو لم يكن علة
لكل منها فاما ان لا يكون علة لشيء منها او يكون علة لبعضها دون
بعض وكلاهما مح اما الاول فلانها لو لم يكن علة لشيء منها لا يمكن

لا يمكن حصول كل منها بل حصول مجموعها بدونها فيمكن حصول الجملة بدونها اذ
الجملة هي مجموع الآحاد لا غير فلا يكون علة للجملة وقد فرضناها علة لها هف
واما الثاني فلانها لو كانت علة لبعض الاحاد دون بعض لم يكن هي بانفرادها
علة للجملة بل هي مع علة البعض الآخر وهو ايضا خلاف المفروض واذا ثبت ان
علة الجملة علة لكل من الاحاد فلو كانت علة الجملة جميع احادها او بعضها
لزم كون الشيء علة لنفسه اما الاول فظاهر واما على الثاني فلان بعض الاحاد لو
كان علة للجملة كان علة لكل من الاحاد لما ذكرنا ومن جملة الاحاد هو نفسه
فيكون علة لنفسه فثبت ان علة الجملة لو كانت جميع الاحاد او بعضها يلزم كون
الشيء علة لنفسه والثاني ظاهر البطلان فثبت بطلان المقدم فلا يكون علة
الجملة جميع احادها ولا بعضها فيكون خارجة عنها وليس لاحد ان يقول اثبات
المقدمة القائلة بان علة الجملة خارجة عنها بتلك المقدمات والانظار ينافي ما ادعاه
المص من بداهتها لانا نقول معنى بداهة هذه المقدمة انها ضرورية لا انها
اولية واثباتها بالمقدمات المذكورة والافكار المؤلفة منها لا ينافي ضروريتها
وانما يكون منافيا لها ان لو كان حصولها منها بطريق الفكر اعني مجموع الحركتين
وليس كذلك فان هذه المقدمة لكونها فطرية القياس لا تحتاج في تحصيلها
والمنتج اياها الى الحركة الاولى بعد ذلك بعنوان السائل او قد ثبت
ان علة جميع الموجودات الممكنة باسرها خارجة عنها والخارج عن جميع الموجودات
الممكنة لا بد ان يكون واجبا فيلزم وجود الواجب على تقدير عدمه وهو مح
فثبت لزوم المح على تقدير عدم الواجب وبه يحصل المطلوب كما ذكرنا

قال فصل في ان وجود الواجب نفس حقيقته اقول

وجود الواجب نفس حقيقته لا الوجود المجرد العام بذاته وبرهانه ان وجود
الواجب ان لم يكن نفس حقيقته لكان اما جزئها او عارضا لها والتالي باطل
بقسميه اما الملازمة فلان الوجود ان لم يكن جزءا او عارضا على ذلك التقدير
لم يكن له تعلق بالواجب فلا يكون وجود الواجب هف واما بطلان المقدم
فلانه ان كان جزءا لزم كون الواجب مركبا وانه مح وان كان عارضا و
كل عارض مفتقر الى المعروض وكل مفتقر ممكن فيكون وجود الواجب ممكنا
وكل ممكن فله مؤثر فوجود الواجب له مؤثر فذلك المؤثر اما ذات الواجب او
صفة من صفاته او امر منفصل عن ذاته والكل باطل اما الاول فلان المؤثر
متقدم بالوجود على اثره لان الاثر لا يوجد الا بعد التأثير الذي هو افادة
الوجود وانما لا يكون الا بعد وجود المفيد الذي هو المؤثر فالمؤثر متقدم
بالوجود على اثره فح يلزم ان يكون ذات الواجب متقدما بالوجود على
وجوده فيكون الواجب متقدما على نفسه وانه مح واما الثاني فلان المؤثر
في الوجود لو كان صفة اخرى من صفات الذات لتقدمت تلك الصفة
بالوجود على الوجود والذات متقدم بالوجود على تلك الصفة فيلزم تقدم
الذات بالوجود على الوجود كما في الاول واما الثالث فلاستلزامه افتقار
الواجب في وجوده الى الامر المنفصل ويلزم منه امكان الواجب وهو
مح واذا ثبت ان وجود الواجب ان لم يكن نفس حقيقته لكان اما جزئها
او عارضا لها وثبت بطلان المقدم لبطلان التالي بقسميه ثبت كون الوجود نفس

نفس حقيقة الواجب وهو المط قال فصل في ان وجوب الوجود اقول
المذكور في هذا الفصل حكمان احدهما ان وجوب الوجود نفس ذات الواجب
وثانيهما ان تعقله نفس ذاته اما الاول فبيانه ان وجوب الوجود لو لم يكن
نفس ذاته لكان زايدا عليها عارضا لها لامتناع جزئيته المستلزمة للتركيب
فيفتقر الى معروضه وهو الذات فيكون ممكنا معلولا للذات اذ لو كان
معلولا لامر منفصل لزم كون الواجب بالذات واجبا بالغير وانه مح فيلزم تقدم
الذات بوجوب الوجود على وجوب وجوده لان الاثر ما لم يجب وجوده لم يجب
عنه وجود الاثر فذلك الوجوب المتقدم وجوبا للذات ايضا اذ لو كان
وجوبا بالغير لكان الواجب ايضا بالغير فيكون الواجب بالذات واجبا بالغير
ممكنا بالذات وانه مح فالوجوب المتقدم ان كان عين المتاخر لزم تقدم
الشيء على نفسه وان كان غيره ننقل الكلام حتى يذهب سلسلة الوجوبات
الى غير النهاية فيلزم التسلسل او ينتهي الى وجوب هو عين الذات ويلزم المط
واما الثاني فلان تعقل الواجب ان لم يكن نفس ذاته لكان زايدا على الذات عارضا
لمثل ما ذكرناه في الوجوب والوجود فيكون ممكنا معلولا للذات والعلة متقدمة
بالتعقل على معلولها فللواجب تعقل قبل تعقله فالمتقدم ان كان عين
المتاخر لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره ينقل الكلام اليه فاما
ان يذهب التعقلات الى غير النهاية وهو مح او ينتهي الى تعقل هو
نفس الذات وهو المط والله اعلم ان بعض المقدمات مطوية في بيان
هذين المطلوبين لوضوحها مما تقدم في الوجود فلا تغفل عنها

81

قال وفي مسلك في توحيد الواجب اقول لو كان في الخارج موجودان
كل واحد منهما واجب الوجود لذاته لاشتركا في وجوب الوجود وامتاز كل منهما
عن الآخر بشيء واما الاول فثابت بالفرض واما الثاني فلان كل اثنين اشتركا في معنى
من المعاني فلا بد ان يمتاز احدهما عن الآخر بشيء والا لم يكونا اثنين او الامتياز
من لوازم الاثنينية وانتفاء الملزوم من لوازم انتفاء اللازم فما به امتياز كل
منهما عن الآخر اما ان يكون تمام حقيقته او لا يكون وكلاهما باطلان اما الاول
فلان ما به الامتياز لو كان تمام حقيقة كل منهما كان ما به الاشتراك من وجوب
الوجود خارجا عن كل منهما بالعروض وذلك ينافي ما ثبت بالبرهان ان
وجوب الوجود نفس ذات الواجب واما الثاني فلان ما به الامتياز ان لم
يكن تمام الحقيقة كان كل منهما مركبا مما به الاشتراك وما به الامتياز فيلزم
افتقارهما المستلزم لامكانهما وهو خلاف المفروض واعترض على هذا
بانا لا نسلم ان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة لزم التركيب وانما يلزم ان
لو لم يكن ما به الامتياز عارضا وهو ممنوع واجيب عنه بان ما به الامتياز
ان كان عارضا فما به الاشتراك الذي هو وجوب الوجود اما ان يكون
تمام الحقيقة او جزءها او عارضا لها والكل باطل اما الاول فلان ما به الاشتراك
ان كان تمام الحقيقة كان ما به الامتياز عارضا والعارض المميز المشخص هو
التعين فيكون تعين الواجب عارضا لذاته وهو خلاف ما ثبت بالدليل و
اما الثاني فلانه يستلزم التركيب وهذا ظاهر واما الثالث فقد تبين بطلانه و
والجواب ليس بسديد اما اولا فلانه كلام على السند على ما لا يخفى واما ثانيا

الحقيقة
فلانه يشتمل على استدراك عظيم اذ يكفي ان يقال ما به الامتياز ان لم يكن تمام
يجب كونه مقوما او لو لم يكن مقوما على هذا التقدير لكان عارضا لا محالة والعارض
المميز هو التعين فيلزم كون التعين عارضا فباقي الكلام مستدرك كله وقد
يكرر في كلام هذا القائل ان الواجب نوعه منحصر في شخصه وهذا ايضا ليس
بسديد وان كان مثله صادرا من بعض المتبحرين لانه انما يصح ان لو كان الواجب
ماهية نوعية وذلك ينافي ما تقرر عندهم من ان تعين الواجب ليس عارضا لماهيته
بل هو نفس ذاته قال فصل في ان الواجب لذاته اقول واجب الوجود لذاته
واجب من جميع جهاته اي يجب حصول جميع ما يمكن له من صفات الكمال وليس له
حالة ممكنة غير حاصلة له بل يجب حصولها وذلك لان جميع ما يمكن له من الصفات يكفي ذاته
في حصوله وكل ما يكفي ذاته في حصوله فهو واجب الحصول فجميع ما يمكن له
من الصفات يكون واجب الحصول اما الصغرى فلان ذاته لو لم يكف في
حصول الصفات بان كان حصول شيء من تلك الصفات من غير ذاته وجب ان يكون
حصول ذلك الغير ان وجد واذا شرطا لحصول تلك الصفة وغيبته اي عدمه شرطا
لعدمها ومتى كان كذلك لم يكن واجبا من حيث هي هي مجردة عن كل واحد من
شرطي حضور الغير وغيبته بحيث يجب لها الوجود على ذلك التقدير فاما ان يجب لها
مع تلك الصفة او لا معها فان وجب لها الوجود مع تلك الصفة لزم ان لا يكون حصول
الصفة مشروطا بحضور الغير لحصولها للذات المجردة عن حضور الغير وان وجب لها
الوجود لا معها لم يكن عدم الصفة مشروطا بالغيبة لحصوله للذات المجردة عن الغيبة
فثبت ان ذات الواجب لو لم يكن كافيا في حصول ما يمكن لها من صفات الكمال لم يجب لها

حصوله ح

اذ لو وجب لها الوجود ح

الوجود من حيث هي هي فلم يكن الواجب واجب الوجود لذاته وبطلان التالي يدل
على بطلان المقدم فيكون الذات كافية في حصول الصفات بأسرها وهو مفهوم الصغرى
واما الكبرى فلان ما يكفي الذات في حصوله لو لم يكف حصوله للذات ليتوقف حصوله
للذات على امر مغاير للذات فلا يكون الذات كافية في حصوله وقد فرضنا انها
كافية هف فتم الحجة بمقدماتها وحصل المط هذا تقرير الحجة والاعتراض عليه من وجوه
احدها ان السلوب والاضافات من الصفات الممكنة للذات والذات غير كافية
في حصولها لتوقفها على امور مغايرة للذات ضرورة كونها نسبا بين الذات
وتلك الامور فان المقارنة مثلا نسبة بين الذات وبين مقارناتها وكذا كون الذات
مسلوبا عنها الحدوث لكونه نسبة بين الذات وسلب الحدوث مفتقر الى
سلب الحدوث عن الذات وجوابه ان الكلام في الصفات الحقيقية لا في الصفات
الانضمامية مطلقا فلا يرد النقض بالصفات السلبية والاضافية وفيه نظر وثانيها
انا لا نسلم ان الذات لو لم يكن كافية في حصول جميع الصفات لكان شيء من الصفات
من الغير ولم لا يجوز ان يكون من الذات بشرط الغير وجوابه ان كونها من الذات
بشرط الغير مثل في استلزام الخلف فان صدور تلك الصفة من الذات لو كان بشرط
الغير كان جزءا من العلة التامة لتلك الصفة فيكون وجوده شرطا لوجودها وعدمه
لعدمها فيلزم منه ما يلزم من الاول من غير فرق وثالثها ان الحجة الموقوفة
على الشرطية القائلة متى كان حصول الغير شرطا لحصول الصفة وغيبته شرطا لعدمها
لم يكن ذات الواجب من حيث هي مجردة عن الشرطين واجب الوجود انما
هو بحسب الاعتبار لا بحسب نفس الامر فان تجرد الذات عن كليهما في نفس الامر

كونها من الغير ح

الامر مستحيل لامتناع الخلو عنهما واذا كان كذلك فالشرطية ممنوعة قوله لانه
لو وجب وجودها اما ان يجب مع الصفة او لا معها قلنا نختار انه يجب مع
الصفة قوله فان وجب وجودها مع الصفة لم يكن حصول الصفة مشروطا بحضور
الغير قلنا ممنوع قوله لان الصفة حاصلة للذات المجردة عن الحضور قلنا
التجرد بحسب الاعتبار ولا يلزم منه عدم اشتراطها بالحضور في حصول الصفة
وانما يلزم ذلك ان لو كانت مجردة في نفس الامر وهو ممنوع او نختار الشق الثاني
ونمنع المقدمات كما في الشق الاول بعينه ولا مخلص عن هذا الاعتراض والاولى
في الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات يوجبه ذاته وكل ما يوجبه
ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلانا لو لم يصدق
لكان وجود بعض الصفات بغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم
تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان يوجبه الذات ويلزم كونها موجبة للبعض
الذي فرضنا انها غير موجبة اياه من الصفات اذ الموجب للموجب موجب اولا
ويكون محتاجا الى موجب آخر فننقل الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة
الموجبات الى غير النهاية او ينتهي الى موجب يوجبه الذات ويلزم خلاف المفروض
والحاصل ان الذات لو لم يوجب الصفات بأسرها لزم احد الامور الممتنعة من تعدد
الواجب والتسلسل وخلاف المفروض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات و
يحصل المط وهذه من فوائد لم يتيسر ظهورها هذا بظهور سواه ولها اخوات
فيما سبق ويشهد لواحد واحد منها بالاختراع عند العثور عليها من الاطلاع
مارس تتبع كتب الفن من اولي الفطنة قال مصنف في ان الواجب لذاته

نقض ح

اما ان يوجبه الذات ... ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان يوجبه الذات فيلزم كونها موجبة للبعض الذي فرضنا انه غير موجب اياه ... [illegible] ... او لا يكون موجبا بل يوجبه ممكن آخر فننقل الكلام اليه ... [illegible]

لا يشارك اه الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده اي ليس الوجود
معنى واحدا نوعيا مقولا على وجود الواجب ووجود الممكنات بالتواطؤ كقول
الانسان على اشخاصها وذلك لانه لو شاركها في الوجود بهذا المعنى فالوجود
من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد عن كونه عارضا للماهية او اللاتجرد
عنها والعروض لها او لا يجب له شيء منهما واقسام الثاني باسرها باطلة اما الاول
فلاستلزامه تجرد وجود الممكن وكون الوجود نفس حقيقته وهو مح لانا نتعقل
ماهية الممكن كالممتنع مثلا ونشك في وجوده فلو كان وجود الممكن
نفس حقيقته لزم كون الشي الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو مح
واما الثاني فلاستلزامه عروض وجود الواجب وقد تبين بطلانه واما الثالث
فلاستلزامه كون كل من التجرد واللاتجرد ممكنا مفتقرا الى علة فيلزم افتقار
الواجب في تجرده الى الغير وانه في ما انتساه من في ان الواجب كالوجه
فيما له من الصفات هذا عرالحه واعترض عليها من وجهين احدهما ان
الاقوالهم في اثبات العروض لوجود الممكنات انا نعقل الممتنع مع الشك
في وجوده اثبات للمقدمة الكلية بالمثال الجزئي وانه غير جائز واجيب عنه
بان المط هاهنا نقض المقدمة الكلية الحاكمة بان وجود الممكنات كلها مجردة
عن عارض والمثال الجزئي كاف في النقض فلنسلم ان المقصود اثبات
ان الواجب لا يشارك شيئا من الممكنات في الوجود وهذا انما يثبت ان لو
ثبت عروض الوجود في الممكنات كلها والمثال الجزئي لا يفيد هذه الكلية
فلنا المقصود ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب و

المتنع

وجود الممكنات وقد ثبت بما ذكرنا من المثال الجزئي بان يقال لو كان
الوجود مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب ووجود الممكنات وكان الوجود
المشترك من حيث هو هو مجردا لزم ان يكون وجودات الممكنات
باسرها مجردة وليس كذلك لان وجود بعض الممكنات عارض كما في المثال المذكور
وثانيهما انا لا نسلم انه لو لم يجب شيء من التجرد واللاتجرد من حيث هو هو
لزم افتقار التجرد الى العلة وانما يلزم ذلك ان لو كان التجرد وجوديا و
ليس كذلك بل هو عدمي واجيب عنه بان الممكن مفتقر الى العلة وجوديا
كان او عدميا غاية ما في الباب ان العدمي لا يلزم ان يكون علته وجودية
بل يكفي فيه العلة العدمية فلو لم يجب التجرد للوجود الممكن من حيث هو هو لكان ممكنا
فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى علة العدمية وهو مح وللقائل ان يقول
ما ذكرتم من الدليل على ان وجود الممكن غير مجرد منقوض بوجود الواجب
فانا نعقل الواجب ونشك في وجوده ولهذا احتاج في اثبات وجوده الى
برهان ولو حصل لنا الجزم بوجوده لمجرد تعقله لما احتجنا الى البرهان في
اثبات وجوده ويمكن ان يجاب عنه بان حقيقة الواجب غير معقولة و
انما يعقل بصفاته فلذلك احتجنا الى البرهان في العلم بوجوده ولو امكن معرفة
حقيقته لما احتيج بعد تعقل حقيقته الى اثبات وجوده بالبرهان بخلاف الممكن
فان التردد في وجوده بعد تعقله من لوازم ماهيته وهذا يستلزم عروض
الوجود فيه واعلم ان المص لم يذكر في هذه المسئلة مذهب الحكما بتمامه
اذ غاية ما ذكره ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجودي الواجب والممكن

وليس هذا تماما مذهبهم فإن مذهبهم أن وجود الواجب يخالف بالحقيقة
لوجودات الممكنات ومطلق الوجود عارض لتلك الوجودات الخاصة مقول عليها
بالتشكيك ومن الأفاضل من ذهب إلى أن الوجود الكلي له ولا تعدد ولا حصة
وإنما هو جزئي حقيقي واحد بالشخص قائم بذاته يوجد به الماهيات الممكنة بنوع
من التعلق غير مدرك بالعقول البشرية ووجودات تلك الماهيات عبارة عن
موجوديتها الوصفية الانتزاعية الحاصلة لها بذلك التعلق وكنا سمعنا يقول هذا
هو مذهب الأولين والآخرين من الحكماء المحققين ومن مقالات المتصوفة
يلوح أنهم ذاهبون إلى مثل هذا وتحقيق الحق في هذا الباب مما يتم بالتجرد والتجرد
قال وفصل في أن الواجب عالم بذاته أقول اعلم أولا أن العلم بالشيء
وإدراكه بمعنى واحد وهو أن يتمثل حقيقته عند الذات المدركة أي يحصل عندها
حقيقة الشيء إما بعينها أو بصورة ومثال لها أما الأول فكإدراكنا أنفسنا
إذ نعلم بالضرورة أن إدراكنا أنفسنا ليس بحصول صورة من أنفسنا فينا
وإنما هو عبارة عن كون أنفسنا حاضرة لنا بحيث لا نذهل قطعا ويسمى
علما حضوريا وأما الثاني فكإدراكنا الإنسان فإن الشخص الخارجي منه يحس أولا
بارتسام صورته في الرطوبة الجليدية بشرائط مخصوصة ولكل الشخص
عند الحاسة ويتخيل ثانيا بعد غيبة الشخص صورته الخيالية المنتزعة بالقوى
المادية بحصولها في الحس المشترك عند التفاتها إليها ويتعقل ثالثا حقيقته
الكلية بحصول صورته العقلية في النفس ويسمى علما انطباعيا ومما ينبغي
أن نعلم ههنا أن كل موجود مجرد عن المادة ولواحقها مدرك لذاته

لذاته لأن كل مجرد فهو مدرك بالذات على ما سيأتي بيانه في الفصل الثاني
لهذا الفصل وحقيقته حاصلة له فيكون حقيقته حاصلة لذاته المدرك بالذات
فيكون مدركا لذاته إذ الإدراك ليس إلا حصول الحقيقة عند المدرك بالذات
وأما ثانيا أن حقيقة المجرد حاصلة له لأن حقيقة كل موجود حاصلة له عند
حصوله وإلا لم تكن حقيقته له فإن حقيقة كل شيء هي ما به ذلك الشيء هو هو
فلو لم يحصل للشيء حقيقته عند حصوله لكان ذلك الشيء بدونها فلم يكن تلك
الحقيقة حقيقة له هف وإذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود عالم بذاته
لأنه مجرد عن المادة إذ لو كان ماديا لكان جسما أو جسمانيا فيلزم افتقاره
حينئذ افتقار الجسم إلى أجزائه والجسماني إليه أو إلى جزئه وكل مفتقر ممكن
فيلزم أن يكون الواجب لذاته ممكنا وهو محال فثبت أن الواجب لذاته مجرد
عن المادة وقد تبين أن كل مجرد عن المادة عالم بذاته ينتج أن الواجب عالم
بذاته وهو المطلوب قال فهذا إنه يعقل الشيء أقول لما ذكر أن الإدراك هو
حصول الحقيقة عند المدرك وكان هذا مظنة أن يعترض بأن يقال الإدراك
بهذا المعنى إضافة بين العاقل والمعقول والإضافة تقتضي المتضايفين و
يلزم منه امتناع تعقل الشيء ذاته أو لو يعقل شيء ذاته لزم كونه مغايرا لذاته
وإنه تسلسل ما ذكرتموه في هذا الفصل من أن الواجب عالم بذاته أورد هذه
الهداية دفعا لهذا الاعتراض وتقريرها أن تعقل الشيء ذاته لا يقتضي التغاير
بين العاقل والمعقول فإن العلم هو حصول الحقيقة المجردة عن المادة عند
المدرك مطلقا سواء كانت الحقيقة الحاضرة مغايرة لذات المدرك أولا وهذا أعم

تغاير

من حصول المختص المعارضة وكون الاخص لا يستلزم كون الاعم فعند تعقل الشيء ذاته
جاز ان لا يحصل عنده خصوص معارضة له وكم الخصوص المعارضة له ولان كل واحد من افراد
الناس يعقل ذاته هذا بديهي معلوم بالوجدان فلو اقتضى تعقل الشيء ذاته
التغاير بين العاقل والمعقول لكان لكل شخص شيئان احدهما عاقل والاخرى
معقول له وانه بديهي البطلان وايضا لما كان تعقل كل شيء ذاته معلوما بالبديهة
كان هذا التشكيك من قبيل التشكيك في البديهيات فلا يستحق الجواب واما
ان التعقل اضافة تقتضي تغاير المضافين وهما العاقل والمعقول فهذا
لا ينافي تعقل الشيء ذاته اذ الاضافة لا تقتضي تغاير المضافين بحسب الذات والحقيقة
بل تغايرهما بحسب الاعتبار بوجه ما وهو حاصل في تعقل الشيء ذاته فان الشيء
من حيث ان من شأنه العاقلية بها تغاير ذاته من حيث ان من شأنه المعقولية
فاذا تعقل ذاته فهو بالحيثية الاولى عاقل وبالحيثية الثانية معقول فزالت الشبهة
بالكلية واتضح المقصود قال فصل في ان الواجب عالم بالكليات اقول
واجب الوجود لذاته عالم بجميع الماهيات المعقولة والبرهان على ان هذا المطلب ان
الواجب لذاته مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عالم بسائر المعقولات
فالواجب لذاته عالم بسائر المعقولات اما الصغرى فقد مر تقريرها في
الفصل المتقدم واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يكون معقولا وهذا
ظاهر اذ لا مانع للمجرد عن كونه معقولا فان المانع عن المعقولية هو العلائق
المادية المنافية للتعقل الذي هو الحضور عند المجرد والمجرد منعزل عن تلك
العلائق والنقض بان الواجب لذاته يمتنع التعقل مع كونه مجردا غير وارد

وارد وما يقتضي امتناع تعقل الواجب هو ان العقول البشرية لقصورها عن ادراكه
لا يمكنها ان تتعقل حقيقة الواجب وذا لا ينافي امكان معقوليتها في نفسها
وكل ما يعقل فانه يمكن ان يعقل مع كل ما سواه من المعقولات وهذا ايضا ظاهر يلزم ان
اذ لا منافاة بين تعقل وتعقل وكل ما يمكن ان يعقل مع سائر المعقولات
يمكن ان يقارنه سائر المعقولات في العقل لان التعقل هو حصول صورة
الشيء في العقل فتعقل المجرد مع المعقولات حصوله معها في العقل وهذا
مقارنتها اياه في العقل وكل ما يمكن ان يقارنه المعقولات في العقل يمكن
ان يقارنه في الخارج اذ لو صحت المقارنة في العقل دون الخارج تتوقف صحة لزم
مقارنتها على حصوله معها في العقل الذي هو المقارنة لكن المقارنة متوقفة
على صحتها فيلزم الدور ومقارنة المعقولات للمجرد في الخارج هو تعقله اياها
وكل مجرد يمكنه ان يعقل سائر المعقولات وكل ما يمكن حصوله للمجرد فهو واجب
الحصول له بالفعل اذ لو كان له بالقوة لزم كونه ماديا فان الصفة التي بالقوة
من خواص كون الشيء ماديا فثبت ان كل مجرد عالم بسائر المعقولات
فهو الكبرى ولو جعلنا الكبرى قولنا وكل مجرد يمكنه ان يعقل سائر المعقولات يعقل
لينتج القياس ان الواجب يمكنه ان يعقل سائر المعقولات وقلنا بعد ذلك
وكل ما يمكن للواجب لذاته حصوله له والا لكان لانتظاره وقد ثبت خلافه واجب
فيلزم منه المطلوب لسقط عنا في بيان الكبرى مؤونة اثبات المقدمة القائلة كل
ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له وقد تبين لك من هذا ما في كلام المصنف
من التشويش والاضطراب قال فان قيل اقول هذه معارضة

اوردها على ان الكون في هذا الفصل وتوجيهها ان يقال ما ذكرتم
من الدليل وان دل على ثبوت كون الواجب عالما بالمعقولات كلها
لكن عندنا ما ينافيه وهو ان الواجب لو كان عالما بشيء لكان الواجب فاعلا
وقابلا للصورة الحاصلة من الشيء في ذاته ممكنة والتالي باطل اما لزوم كونه
فاعلا لها فلان الصورة الحاصلة في ذاته ممكنة لافتقارها الى ما يقوم به فيفتقر ممكنة
الى مؤثر فهاهنا لكل المؤثر ان كان غير ذات الواجب لزم افتقار الواجب
في صفة العلم الى ذلك الغير وهو محال فتعين ان يكون المؤثر فيها هو الذات
واما لزوم كونه قابلا لها فلان العالم لا بد وان يكون قابلا للصورة المعلوم
لقيامها به واما بطلان التالي فلان القابلية هو الاستعداد والفاعلية
هو التاثير وهما متغايران فيتعلق كل منهما بدون الاخر فلو كان الواجب فاعلا
وقابلا معا للصورة لزم التركيب في ذاته وهو محال واجاب عن هذه المعارضة
بانا لا نسلم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مستعدا للصورة وفاعلا لها
اذ معنى كونه مستعدا للصورة هو انه لا يمتنع ان يحصل له الصورة ومعنى كونه
فاعلا لها انها تستند عليها بالعلية ولا امتناع في اجتماع المعنيين
لعدم تنافيهما واما انهما معنيان متغايران يلزم من حصولهما للواحد
التركيب في ذاته فممنوع ايضا اذ التركيب انما يلزم ان لو كانا جزئين
للذات وليس كذلك بل هما اضافتان عارضتان لها بالنسبة الى الصور
وذلك غير مستحيل فان العالمية والقادرية اضافتان تعرضان لذات مثلا
الواجب بالنسبة الى معلوم ومقدور له ثم ان المصنف قال في هذه المسئلة

86

علمه
المسئلة الثانية ما ذهب اليه المتكلمون من ان علم الباري تعالى بالاشياء صفة قائمة
بذاته زائدة على نفس حقيقته قائما بها ومنها ان علمه بالاشياء انما هو ارتسام
صور فيها في ذاته كالعلم الحادث للنفوس الناطقة وقد حقق الحكماء زاعما
عليها ذهب اليه المتكلمون في
ان من اعتقد ان علم الواجب هو نفس ذاته ضربا عما يرد على المتكلمين
من لزوم كون ذات الواجب فاعلا وقابلا لعلمه معا فاعتقد نفي العلم
العلم
عن ذات الواجب بالكلية وذلك لان من جعل نفس الذات فقد نفى الارتسام
والعلم انما هو الارتسام لا غير فيكون نافيا للعلم بالكلية وهذا الرد
انما يتوجه عليهم ان لو انحصر العلم في الارتسام ولهم ان يمنعوه ويقولوا
العلم هو ان يحصل عند العالم حقيقة المعلوم اما بنفسها او بارتسام
صورة منها فيه او في آلته فالارتسام اخص من العلم ولا يلزم من انتفاء
الاخص انتفاء الاعم قال فصل في ان الواجب عالم بالجزئيات اقول
اعلم ان تلخيص البيان في هذا المطلب يستدعي تمهيد مقدمات الاولى
ان علم الواجب بالاشياء علم تام وهو علمه بها مع جميع صفاتها واثارها
اللازمة والغير اللازمة وذلك لان علمه بجميع ذلك ممكن الحصول له اذ هو مدرك
بالذات وهذه الاشياء من شانها ان يكون مدركة فيلزم حصول علمه بجميع
ذلك والا لكان له حالة منتظرة الثانية ان العلم التام بالعلة الموجبة للشيء يوجب
العلم بالمعلول لان العلم التام بالعلة الموجبة يقتضي حصول العلم بوجه
استلزامها لمعلولها وذا يقتضي حصول العلم بالمعلول الثالثة ان العلم
بالجزئي يكون على وجهين احدهما علم يتغير بتغير المعلوم الجزئي وهو

علم زماني تابع للمعلوم الجزئي بمعنى ان المعلوم الجزئي الحادث في حال عدمه
الى ان يعلم انه معدوم سيوجد فاذا وجد يزول هذا العلم ويحصل
بدل العلم بانه موجود وعند طريان العدم عليه يزول العلم بالوجود ويحصل
بدل العلم بطريان العدم عليه وهذا هو العلم بالجزئي على نحو الجزئي المطابق
الجزئي المتغير وثانيهما علم لا يتغير بتغير المعلوم وهو علم متعال عن
الزمان حاصل من العلم بالاسباب وكل المعلوم وهو العلم على الوجه الكلي
المشار به بعدم تغيره للامور الكلية المصونة عن التغير مثال الوجه الاول علمنا
بالكسوف المعين الواقع في جزء معين من الزمان المتغير بتغيره مثل ان يعلم
قبل وقوعه انه سيقع وعند وقوعه يزول هذا العلم ويحصل العلم
بانه واقع وبعد ما انقضى يزول العلم بالوقوع ويحصل العلم بالانقضاء
وهذا العلم زماني لاحاطة الزمان به بحيث لا يوجد الا في جزء منه ومثال
الوجه الكلي العلم بالكسوف المعين الحاصل من العلم باسبابه كما اذا
علمت بمعاونة التنجيم والحساب مقدار الزمان الواقع بين الكسوفين
فيعلم بذلك وقوع الكسوف الكلي في جزء من الزمان المعين بالمقايسة
الى الكسوف الاول المعلوم بالمقايسة الى بعض التواريخ المعلومة مثل ان
يعلم انه واقع في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من
الكسوف الاول المعلوم وقوعه في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا
من سنة كذا من التاريخ الفلاني فنعلم انه في اي ساعة كذا من اي يوم كذا
من اي شهر كذا من التاريخ المذكور وهو علم واحد مستمر حاصل قبل
من اي سنة

العلم بطريان العدم

بمطابقته

قبل الكسوف وفيه وبعده لا يتغير بتغيره من الاستقبال الى الحضور والى الانقضاء
متعال عن الزمان لامكان كونه محيطا بالزمان بان يتصور هذا الجزء من الزمان
جزءا من الزمان الممتد من الازل الى الابد مثلا فقبيل هذا الوجه من العلم قد
يحصل لبعض الاشخاص البشرية بعد ان لم يكن حاصلا له كما في المثال المذكور
فيكون حادثا بالزمان فيكون زمانيا لاحاطة الزمان بحدوثه فثبت
زمانية حدوث بعض افراده المختص بموضوع متعلق بالمادة لا ينافي تعاليه
عن الزمان بحسب ذاته واذا قد تمهدت هذه المقدمات فنقول واجب
الوجود بذاته عالم بالجزئيات لكن لا على الوجه الجزئي بل على الوجه الكلي اما انه
عالم بالجزئيات فلانه عالم بذاته علما تاما لما ذكرنا في المقدمة الاولى فيلزم
علمه بمعلوله الاول لما ذكرنا في المقدمة الثانية وعلمه بمعلوله الاول ايضا علم تام
فيلزم العلم بمعلول معلوله وهكذا الى ان ينتهي الى اخر المعلولات القديمة
في الطول ويسري علمه في الحوادث الغير المتناهية في العرض فيحيط علمه
بجميع الموجودات القديمة والحادثة الغير المتناهية من الازل الى الابد واما ان
علمه بالجزئيات ليس على الوجه الجزئي فلانه لو كان على الوجه الجزئي لكان مدركا
تارة ان الجزئي موجود غير معدوم واخرى عكسه وذلك لما ذكرنا في المقدمة
الثالثة من تغير الوجه الجزئي فيحصل في ذاته تعالى صورتان عقليتان متعاقبتان
بحسب تلاحق احديهما عند طريان الثانية فيلزم التغير في ذاته وهو محال فيكون علمه بالجزئيات
على الوجه الكلي المصون عن التغير المتعالي عن الزمان حسب ما قررناه في
المقدمة الثالثة وهذا القدر من البيان كاف في هذا المطلب لكن لمن زاد عليه

بأن قال بل تدرك على الوجه الكلي مثل أن يدرك من الكسوف المعين بأنه
كسوف يكون بعد حركة كوكب معين كذا درجة من برج كذا حال كون
ذلك الكسوف شماليا أي واقعا في الجانب الشمالي من قرص الشمس وفي
البروج الشمالية بعينه كونه في عقدة الرأس كذا أو كذا وهكذا إلى أن
يحصر جميع العوارض اللاحقة لهذا الكسوف فهذا المدرك ليس جزئيا بل هو كلي
إذ لا يمتنع حمله على كثيرين ولما لم يكن الحاصل في جواب هذا السؤال من إدراك الأحكام
سوى ما ذكرنا لم يكن علمه بالجزئيات إلا على الوجه الكلي ولزم من هذه الزيادة
أن المعلوم أنه تعالى من الجزئيات معان كلية ليس إلا وهذا تصريح بأنه لا يعلم
الجزئيات وهو خلاف مذهبهم فوقع في هذه الزيادة الفساد الكلي أيضا
وهو زيادة قول وهذا العلم غير كاف له لعدم افتقار المطالبة **قال**
فصل في أن واجب الوجود مريد **أقول** أورد في هذا الفصل مطلوبين
أحدهما أن واجب الوجود مريد للأشياء بمعنى أن ما صدر عنه من الأشياء
صادر عنه بإرادة وثانيهما أنه جواد أما أنه مريد فلأن كل ما يصدر عنه
فهو عالم به ويقصد وجوده عنه لأنه عالم بجميع المعلومات والصادر عنه لا بد
أن يكون خيرا لكونه منبعا لفيضان الخير وهو غير مناف لماهيته لأن الصادر
عنه لازم لحقيقته واللازم لا يكون منافيا وكل ما هو معلوم له وهو خيره
غير مناف لماهيته فإنه يصدر عنه الكمال المقتضي لفيضانه فهو مرضي له فكل ما
يصدر عنه من الأشياء يكون صادرا عنه برضاه وهو المعني بإرادته
فثبت أنه مريد لما صدر عنه من المعلولات وهو المط وأما أنه جواد فاعلم

كذا وكذا

88

ما هو

أولا

فاعلم أن معنى الجود هو إفادة ما ينبغي أي شيء كان مرغوب عند المستفيد
لا لعوض فواهب السكين لمن لا ينبغي له لا يكون جوادا وكذا من يهب
شيئا ليستعيض من المستفيد أو من غيره ليس بجواد بل هو معامل و
لا يلزم كونه عينيا بل كل ما يتوقع المفيد حصوله في مقابلة إفادته من عين
أو ثناء أو تخلص عن مذمة أو توصل إلى كونه على ما هو أحسن وأليق به
فهو عوض إذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود جواد لأنه يفيد وجود
الأشياء والوجود خير محض غير مناف مرغوب عند كل عاقل فأما أن يفعل
هذه الإفادة لغرض وشوق إلى كمال يحصل من الإفادة أو يفعله لأن
فعله هذا نظام الخير في الوجود أي يحصل به ما هو الأليق بالموجودات
من النظام المتقرر في عنايته الأزلية فيوجد الأشياء على ما ينبغي لا لغرض و
شوق والأول باطل إذ لو كان فعله لحصول كمال مطلوب له لزم أن يكون له
حالة منتظرة وقد تبين امتناع ذلك فتعين الثاني وهو أنه يفيد وجود الأشيا
لا لغرض وشوق إلى ما يكون عوضا عما أفاده فيكون جوادا وهو المط
قال المقصد الثالث في الملائكة **أقول** وقد تقرر عندك فيما سلف أن العقول
جواهر مجردة غير متعلقة بالأجسام تعلق التدبير والتصرف وذلك بسبب أن الجوهر
المجرد إنما يتعلق بجسم هذا النوع من التعلق ليصير الجسم آلة له في الاستكمال
كما هو من شأن النفوس والعقول كمالاتها بالفعل مستغنية عن الاستكمال
فهي لا تتعلق بالأجسام هذا النوع من التعلق بل لا تعلق لها بالأجسام
إلا بالعلية والتأثير ولما كانت هي من موضوعات العلم الإلهي كان من الواجب

مذلة خ

ان نبحث عنها في القسم الثالث الذي هو في العلم الالهي من هذا المختصر فلهذا
رتب لنفس هذا الفن لاثباتها وبيان احوالها مشتملا على ثمانية فصول عدة ٥
قال فصل في اثبات العقول اقول المبدأ الاول جل ذكره بسيط لنفي
تعدد حيثيات وكل بسيط فانه هذا لا يصدر عنه الا واحد فالصادر عنه
بلا واسطة معلول واحد لا غير فهذا المعلول الواحد الصادر عنه اولا لا يجوز
ان يكون عرضا اذ لو كان عرضا فاما ان يكون صادرا عنه ما يحل به
او لمحل والاول مح اذ القائم بنفسه انما هو الجوهر لا العرض وكذا الثاني لان
المحل ان كان هو المبدأ كان المبدأ محلا وقابلا لهذا العرض وانه مح وان كان
غيره كان معلولا له لان ما سواه من الموجودات كلها معلولة له اما
بلا واسطة او بواسطة فان كان ذو العرض ومحله كلاهما صادرين عنه بلا واسطة
لزم صدور الاثنين من المبدأ الاول في مرتبة واحدة وانه مح وان كان الصادر
عنه بلا واسطة احدهما فقط فان كان هو المحل لم يكن العرض اول معلول
صدر عنه وقد فرضناه كذلك هف وان كان هو العرض لزم تقدم العرض
على محله المتقدم عليه فيلزم تقدمه على نفسه وهو مح فثبت ان المعلول
الاول ليس بعرض فيكون جوهرا اما ان يكون هيولى او صورة او جسما
او نفسا او عقلا لانحصار الجوهر في هذه الاقسام ولا سبيل الى كونه هيولى
لانه لو كان هيولى لزم تقدم الهيولى على الصورة لتقدم المعلول الاول على
ما سواه من المعلولات لكن الهيولى لا يتقوم بالفعل الا بالصورة فلا يتقدم
عليها ولا الى كونه صورة لانه لو كان صورة لتقدمت الصورة بالفاعلية على
لي

على الهيولى لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات بالفاعلية لكن الصورة
لا يتقدم بالفاعلية على الهيولى لما تبين ان الصورة شريكة الهيولى ولا الى كونه جسما
لان الجسم مركب من الهيولى والصورة ولو كان الصادر عن المبدأ الاول تعالى
بلا واسطة هو الجسم فاما ان يكون الصادر بلا واسطة كل واحد من الهيولى
والصورة او احدهما فقط اذ لو لم يكن شيء منهما صادرا بلا واسطة لم يكن
الجسم صادرا بلا واسطة هف فعلى الاول يلزم صدور الاثنين عنه في مرتبة
واحدة وانه مح وعلى الثاني يلزم ما ذكرنا من القسمين الاولين لكونه واحدا منهما
لا بعينه ويلزم ايضا خلاف ما فرضناه من ان الصادر بلا واسطة هو الجسم
ولا الى كونه نفسا اذ لو كان نفسا لكانت النفس فاعلة قبل وجود الاجسام
وانه مح لان النفس انما تفعل فعلها بواسطة الاجسام واذ قد بطلت الاقسام
الاربعة تعين القسم الخامس وهو ان المعلول الاول هو العقل وهو
المط قال فصل في اثبات كثرة العقول اقول لما ثبت وجود العقل
في الفصل السابق حاول في هذا الفصل ان يثبت له التعدد وتقرير
البرهان عليه ان الفلك لابد له من مبدأ قريب يؤثر فيه بلا واسطة فذلك المبدأ
اما ان يكون هو الواجب لذاته او فلكا آخر او نفسا او عقلا وما سوى الاخير
من الاقسام باطل اما الاول فلما مر ان المعلول الصادر عن الواجب اولا
ليس بجسم واما الثاني فلان المؤثر في الفلك ان كان فلكا آخر فالمؤثر منهما اما
ان يكون حاويا بالنسبة الى الآخر او محويا ولا سبيل الى شيء منهما اما الاول
فلان المحوي اخس واصغر من الحاوي مطلقا واما انه اخس فلان

ثم لا يجوز ان يكون الاخس الاصغر علة للاشرف
الاعظم اما ان المحوي اصغر من الحاوي فحر مه

بعده عن المبدا الاول في سلسلة الممكنات المترتبة اكثر من بعد الحاوي
عنه والابعد اخس هكذا قيل وفيه مصادرة على المطلوب لان المحوي انما يكون
انما يكون ابعد ان لو لم تكن علة للحاوي اذ لو كان علة للحاوي لكان اقرب
منه الى المبدا الاول فاثبات عدم علية المحوي بابعديته يكون مصادرة
على المطلوب والاولى ان يقال المحوي اخس من الحاوي لان المحوي اقرب حيزا
من الحاوي الى ما يقبل الكون والفساد من العناصر وهي اخس من الافلاك
الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس اخس من الابعد عنه واما ان الاخس
الاصغر لا يوثر في الاشرف الاعظم فمما يشهد به الطباع السليمة فان كل صاحب
طبع سليم يحكم باستحالة كون الاخس الاصغر موثرا في الاشرف والاعظم
وهذه المقدمة اقناعية لم يقم برهان عليها والاولى في ابطال علية المحوي
ان يستدل بما سنذكره في ابطال علية الحاوي من الطريق العام الدال
على بطلان كون الجسم علة لجسم اخر واما انه لا سبيل الى الاول فلانا نبين طريقان
احدهما خاص يدل على امتناع علية الحاوي بخصوصه وثانيهما عام
يدل على امتناع علية جسم لجسم اخر اما الطريق الخاص فهو ان الحاوي لو
كان علة للمحوي لكان وجوب وجود المحوي متاخرا عن وجوب وجود
الحاوي فان المعلول متاخر عن العلة بوجوب الوجود ضرورة ان العلة
ما لم يجب وجودها لم يجب عنها وجود المعلول واذ قد ثبت ان وجوب
وجود المحوي متاخر عن وجود الحاوي فعدم المحوي مع الحاوي لا يكون
ممتنعا لذاته اذ لو امتنع عدم المحوي مع الحاوي لذاته لوجب وجود المحوي

المحوي مع الحاوي فلا يكون وجود المحوي متاخرا عن الحاوي هف واذا
امكن عدم المحوي مع وجود الحاوي لذاته لزم امكان الخلاء لذاته لان
عدم المحوي مع وجود الحاوي ملزوم لوجود الخلاء وامكان الملزوم لذاته
ملزوم لامكان اللازم لذاته والا لامتنع اللازم مع امكان الملزوم
وهو يهدم الملازمة بينهما فعلم مما ذكرنا ان علية الحاوي للمحوي
يستلزم امكان الخلاء لذاته وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم
فيبطل علية الحاوي وهو المطلوب واما الطريق العام فبيانه مسبوق بمقدمة
وهي ان تاثير جسم في جسم انما يكون بشرطين احدهما ان يكون لكل واحد
من الجسمين ذا وضع بالنسبة الى الاخر وهذا بديهي ويشهد به استقراء
الاجسام ايضا فان النار مثلا انما تؤثر في غيرها بالتسخين ان لو كان
بينهما وضع المقارنة او المقاربة وكذا الشمس انما تضيء ما يقع في محاذاتها
من الاجسام دون غيرها وثانيهما ان يكون المؤثر من الجسمين موثرا
في شيء من جزئي المتاثر منهما اعني هيولاه وصورته والا لم يكن موثرا
فيه هف واذا تمهد هذا فنقول اذا كان جسم ما علة لجسم اخر كان الاول
منهما علة لشيء من هيولى الثاني وصورته بحكم الشرط الاول والثاني بط اذ
ليس شيء من الهيولى والصورة ذا وضع بالانفراد اصلا وكذا المقدم فلا
يكون جسم ما علة لجسم اخر ويلزم منه المطلوب واما الثالث فلان المؤثر
الفلك لو كان نفسا لكان تاثيرها فيه بواسطة الجسم الذي هو الة لها في
صدور افعالها عنها واذا كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع

أي في مقابلتها

حاوی

على الفلك فهو اما حاوٍ لها بالنسبة اليه او محوى وقد تبين بطلانه بما ذكرناه
في القسم الثاني ولا حاجة الى التطويل بالاعادة واذ قد بطلت الاقسام
الثلثة تعين الرابع وهو ان المؤثر في الفلك هو العقل فنقول قد دل
اختلاف حركات الكواكب المعلوم بالرصد على كثرة الافلاك فالمؤثر فيها
اما عقل واحد او عقول متكثرة والاول باطل لان العقل بسيط وجهة صدور
الفلك عنه جهة واحدة وقد بينا ان الواحد البسيط لا يصدر عنه بجهة واحدة
الا واحد فتعين الثاني ويلزم منه كثرة العقول وهو المط واعترض على
هذه الحجة بمنع الحصر لقيام احتمال كون المؤثر في الفلك عرضا واجيب عنه
بالاحتجاج على بطلان هذا الاحتمال بان العرض اضعف فيمتنع ان يكون علة
للاقوى وانت خبير بان هذه اقناعية والصواب ان يقال لو كان المؤثر
في الفلك عرضا لاحتاج ذلك العرض في تاثيره الى محله فمحله ان كان
فلكا او نفسا لزم منه ما لزم من كون المؤثر فلكا او نفسا وان كان عقلا
لزم منه المط لافتقار كل واحد من الافلاك الى عرض قائم بعقل على حده
لامتناع قيام الاعراض المتعددة الحقيقية بعقل واحد لاستلزامه تركب العقل
فيتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المط هذا هو تقرير المضبوط
في هذا البرهان ولا يخفى عليك ما في تقرير المص من الانتشار **قال**
فهذا ان الحاوي سبب المحوى **اقول** لما كان الدليل القائم على عدم علية
الحاوي بصدد ان يعارض بان يقال دليلكم هذا وان دل على مطلوبكم
ولكن عندنا ما ينافيه وهو ان الحاوي كمحدد الجهات مع العقل الثاني لكونهما

لكونهما معلولي علة واحدة وهو العقل الاول على ما سبق في تقريره والعقل
متقدم بالعلية على المحوى وما مع المتقدم متقدم وهذا انما يتم بالتقدم الزماني
فيلزم تقدم الحاوي على المحوى بالعلية او رد هذه البداية جوابا عن هذه
المعارضة وتقريرها ان كون الحاوي مع العقل الثاني الذي هو علة المحوى في
مرتبة الابداع لا يستلزم تقدم الحاوي بالعلية على المحوى لان تقدم العقل الثاني
على المحوى بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب بل يمتنع ان يكون متقدما
بالعلية لاستلزامه توارد علتين على المعلول الواحد الشخصي وهو ممتنع
بخلاف التقدم الزماني فان ما مع المتقدم فيه يجب ان يكون متقدما لان
المتقدم بالزمان هو الموجود في الزمان المتقدم وما مع المتقدم بالزمان
كذلك **قال** فهذا ان الحاوي والمحوى **اقول** لما ابطل علية الحاوي للمحوى
باستلزامها امكان الخلاء اشتغل ان يعترض عليه بان يقال امكان
الخلاء لازم عليكم وان لم يكن الحاوي علة وذلك لان كل واحد من الحاوي
والمحوى ممكن جائز العدم فكل من الحاوي والمحوى يكون جائز العدم وعدم
كل منهما ملزوم الخلاء ويلزم من جواز كل منهما امكان الخلاء لان امكان
الملزوم يستلزم امكان اللازم واجاب عنه بان كل واحد من الحاوي والمحوى
ممكن جائز العدم بالنظر الى ذاته ولا يلزم من تحقق امكان الخلاء بان انتفاء
كل منهما لا يستلزم الخلاء فان الجسم الذي في جوفهما يكون هو المحدد للجهات
على تقدير انتفائهما فحال ما وراء ذلك الجسم على تقدير انتفائهما كحال ما وراء
محدد الجهات وكما ان ما وراء المحدد ليس بخلاء ولا ملاء فكذا حال ما وراء

الجرم المذكور على تقدير انتفائهما فيلزم من انتفائهما الخلاء وتحقيقه ان الخلاء
الممتنع هو اما البعد المفطور او الفضاء الموهوم بين الاجسام القابل
للزيادة والنقصان وما وراء المحدد ليس ببعد لانتفاء الابعاد بالمحدد
ولا قابل للزيادة والنقصان لانه لا شيء محض فلا يكون خلاء باحد
المعنيين بل الخلاء انما يلزم بوجود الحاوي مع عدم المحوي وذا غير
ممكن فلا يلزم منه امكان الخلاء فليس في كل واحد من وجود الحاوي
وعدم المحوي ممكن لذاته ولا تنافي بينهما فيجوز اجتماعهما ويلزم منه امكان
الخلاء فلان الحاوي لاستلزامه العقل الذي هو علة موجبة للمحوي
ملزوم للمحوي ووجود الملزوم مع عدم اللازم مما يتنافيان فوجود الحاوي يكون
منافيا لعدم المحوي فلا يثبت جواز اجتماعهما ولا لزوم امكان الخلاء

فصل في ازلية العقول الازل هو الزمان الماضي الذي لا بداية له
والابد هو الزمان المستقبل الذي لا نهاية له والازلي ما كان موجودا في
الازل بحيث لا يكون لوجوده بداية ولا يسبقه عدم واذا ثبت هذا
فنقول العقول كلها ازلية وابدية اما انها ازلية فلوجوه ولم يذكر منها
الا واحدا وهو ان الواجب لذاته مستجمع في الازل لجميع ما لا بد منه في تاثيره
في معلوله الاول والا لزم ان يكون له حالة منتظرة هف هكذا ذكره المص
وفيه نظر والاولى ان يقال ان ذات الواجب بانفرادها علة تامة لمعلوله
الاول اذ لو افتقر معلوله الى امر مغاير لذاته فان كان ذلك الامر المغاير
مقارنا للذات لزم كونه صفة للواجب زائدة على ذاته وهذا خلاف ما

والابدي ما كان موجودا في الابد بحيث لا يكون لوجوده نهاية فلا يلحقه عدم

ما تقرر عندهم من ان الواجب ليس له صفة زائدة وان كان منفصلا عنها كان
ممكنا معلولا له لا سابقا عليها وفرضنا انه معلول اول هف فثبت
ان ذات الواجب وحدها علة تامة للعقل الاول والمعلول لا يتخلف عن علته
التامة فالعقل الاول لا يتخلف عن الواجب فيكون ازليا ومتى كان العقل في الازل
الاول ازليا كان العقل الكل ايضا ازليا لان العقل الاول مستجمع في الازل بجملة
ما لا بد له في تاثيره في العقل الكل ويلزم من ذلك ازلية العقل الكل وبهذا الطريق منه
ثبت ازلية سائر العقول وليس لقائل ان يقول لا حاجة الى هذا التطويل بل
يكفي ان يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا لان كل حادث مسبوق
بمادة هف لان هذا مع انه من باب تعيين الطريق الذي ليس من داب
المناظرة عدول عن اقوى الطريقين لان ما اختاره المص طريق لمي وهذا
طريق اني واللمي اقوى من الاني واما انها ابدية فلانه لو انعدم شيء من اني
العقول لكان انعدامه بانعدام شيء من الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدامه
مع بقاء جميع الامور المعتبرة في وجوده يستلزم تخلف المعلول عن العلة التامة
وهو مح فيلزم ان يكون الباري تع او شيء من العقول قابلا للتغير والحوادث
لان الامور المعتبرة في وجود كل منها بعد ذات العلة احوال لذات العلة الموجودة
مقارنة لها فانعدام شيء منها يوجب التغير وحدوث ما لم يكن في ذات العلة
لكن كون الباري تع او العقل قابلا للتغير والحوادث باطل لان قبول التغير
والحوادث من خواص الماديات والباري والعقل مقدسان عن المادة

فصل في كيفية توسط العقول المراد بالعالم

[illegible]

الجسماني مجموع الاجسام المركبة والبسائط العنصرية والفلكية وبتوسط العقل
بين الباري والجسم قد علم بما سبق على سبيل الاجمال اذ قد سبق ان الصادر
عن الباري تعالى بلا واسطة هو العقل وان الاجسام انما صدرت عن
العقول فاستبق من المباحث كما في العالم بتوسط العقول بين الباري
والاجسام وانما المقصود في هذا الفصل ان يعلم كيفية هذا التوسط
على التفصيل وبيانه ان العقل الاول الصادر عن الواجب لذاته فيه كثرة
وتعدد جهات لكن تلك الكثرة فيه ليس من حيث انه صادر عن الواجب
اذ لو كان الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب لزم صدور الكثرة
عن الواجب اذ لو لم يصدر عن الواجب على هذا التقدير الا شي واحد هو
العقل وحده لم يكن الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب وقد فرضنا
انها كذلك هف لكن صدور الكثرة عن الواجب مستحيل فلا يكون الكثرة
في العقل الاول من حيث انه صادر عن الواجب بل الكثرة حاصلة فيه با
باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود بحسب ذاتها وواجبة الوجود من حيث
علتها الموجبة لوجوده ما وهو الواجب لذاته فالعقل الاول كثرة وهو وجوب
وجوده بالغير وامكان وجوده بالذات فيكون باحدى هاتين
الجهتين مبدا للعقل الثاني وبالجهة الاخرى مبدا للفلك الاعظم واشرف
المعلولين وهو العقل الثاني يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف الجهتين
في العقل الاول وهو جهة وجوب الوجود فان النظام اللائق في سلسلة
العلل والمعلولات يقتضي كون المناسبة محفوظة بين كل علة ومعلول لها

انما يصدر عن العقل

لما فيكون العقل الاول بما هو موجود واجب الوجود بعلته مبدا للعقل الثاني
وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدا للفلك الاعظم ثم يصدر عن العقل الثاني
عقل ثالث وفلك ثان ثم من العقل الثالث عقل رابع وفلك ثالث
وهكذا يذهب سلسلة العقول والافلاك لكن لا الى غير النهاية والا لزم اجتماع
عقول واجسام مترتبة غير متناهية في الوجود وانه محال بل اذا انتهت
النوبة الى العقل التاسع يصدر عنه باشرف جهتيه عقل عاشر ينتهي به
سلسلة العقول ويسمى عقلا فعالا لعدم تناهي ما يصدر عنه من الآثار
المختلفة في عالم الكون والفساد وبالجهة الاخرى فلك القمر وينتهي به سلسلة
الافلاك ثم يصدر عن العقل الفعال هيولى العناصر وصورها المختلفة
المتعاقبة عليها بحسب تعاقب استعداداتها المختلفة وهذه الاستعدادات
المختلفة لا تحصل في الهيولى العنصرية من جهة العقل الفعال اذ لو كان حصولها
فيها من جهة العقل لما كانت متغيرة لان العقل ثابت لا تغير فيه وهيولى
العناصر قابل واحد غير مختلف في نفسه فلو كان الاستعداد اثرا للعقل
في هيولى العناصر لما اختلف اصلا لان اثر الفاعل الثابت في القابل الواحد
الغير المختلف لا يختلف لكن الاستعدادات في هيولى العناصر مختلفة فلم
يكن اختلافها من جهة العقل الفعال بل هي بسبب الحركات السماوية فان تلك
الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة يختلف بها الاستعدادات
في هيولى العناصر فههنا حركة حادثة تستدعي وضعا حادثا تقتضي حصول
استعداد في الهيولى موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال

على الهيولى وكل حادث جوهرا او عرضا او استعدادا او صورة فهو
مسبوق بحادث اخر من نوعه لا الى اول وذلك لان الحادث اما ان
يوجد دائما او بعد حادث اخر والاول باطل لاستلزامه دوام الحادث
فتعين الثاني وهذه الحوادث اما ان يكون موجودا على سبيل الاجتماع (سبيل)
او على التعاقب والاول باطل لاستلزامه ترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود
وانه محال فتعين الثاني وقبل كل حادث حادث لا الى الاول وهو المطلوب فان قيل لا نسلم
ان الحادث لو لم يوجد دائما لكان بعد حادث اخر ولم لا يجوز ان
يكون هو اول الحوادث قلنا لا يجوز ان يوجد حادث هو اول الحوادث
بل كل حادث لا بد له من ان يكون مسبوقا بحادث اخر لان لكل حادث
له علة تامة لا يجوز ان يكون قديمة بجميع اجزائها لانها لو كانت قديمة بجميع الاجزاء
فاما ان يوجد الحادث معها في الازل او لا وكلاهما باطل اما الاول (باطلان)
فلاستلزامه قدم الحادث واما الثاني فلاستلزامه تخلف المعلول عن
العلة التامة وكل حادث له علة تامة مشتملة على جزء حادث وهذا
الجزء الحادث من العلة التامة له ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث
وهكذا الى غير النهاية فكل حادث يكون مسبوقا بحادث اخر لا الى اول
وهو المطلوب من غير افتقار الى ما ذكره المص من الترديد فان قيل لم
لا يجوز ان يستحيل اه حاصل هذا الاعتراض هو المطالبة بالدليل
على استحالة ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود وحاصل جوابه
اقامة الدليل عليها وهو البرهان التطبيق وتقريره ان الحوادث لو كانت

من نوعه
لا يكون مجتمعة مرتبة ... بخلاف ...

ومنها ... البرهان ... المطلوب

لو كانت غير متناهية واخذنا جملتين من تلك الحوادث الغير المتناهية
احديهما من مبدإ معين الى غير النهاية وثانيهما من مبدإ اخر قبل مبدإ
الجملة الاولى بمرتبة واحدة اي بحادث واحد بحيث يمكن الجملة الثانية
انقص من الجملة الاولى بذلك الواحد واطبقنا الثانية على الاولى بان يقابل
الاول من آحاد الجملة الثانية بالاول من احاد الجملة الاولى والثاني بالثاني وهكذا
في بقية الاحاد فاما ان يتطابق احاد الجملتين لا الى نهاية او ينقطع آحاد الجملة
الثانية والاول باطل لاستلزامه تساوي الجملتين الزايدة والناقصة وكذا الثاني لاستلزامه
تناهي الجملتين المفروض عدم تناهيهما لانه يستلزم تناهي الجملة الثانية المستلزم تناهي
الجملة الاولى لان الجملة الاولى انما تزيد على الجملة الثانية بالقدر المتناهي لا بد ان يكون متناهيا
فيلزم تناهي الجملتين على تقدير لا تناهيهما وهذا المحال انما لزم من فرض ترتب الامور
الغير المتناهية المجتمعة في الوجود فيكون مستحيلا وهو المطلوب ولقايل ان يقول
ان اريد بتطابق الجملتين اتحادهما في الطرفين بان يكون طرف احديهما مثل
طرف الاخرى فلا نسلم انهما ان لم يتطابقا بهذا المعنى لزم انقطاع الجملة الثانية
وتناهيهما ولم لا يجوز ان يكون عدم التطابق واتحاد الطرفين لعدم الطرف
لا لاختلافهما في الوجود فيلزم انقطاع الثانية وان اريد بتطابقهما ان يكون
بازاء كل جزء من الاولى جزء من الثانية فلا نسلم ان تطابقهما بهذا المعنى يستلزم تساويهما (بهذا المعنى)
ولم لا يجوز ان يكون التطابق بحسب ان اجزاء الثانية لا ينتهي الى جزء لا يوجد بعده
جزء بل لكل جزء منها يقع في مقابلة جزء من الاولى لا الى نهاية لا لتساويهما في الاجزاء (متناهية)
فيلزم التساوي الزايد والناقص وهذا كما في الخردلة والجبل فان اجزاء كل منها

والزايد على المتناهي بالقدر المتناهي متناهي

يوجد بعض جزء اخر منها في مقابلة جزء اوله

غير متناهية مع عدم تساويهما في المقدار لانا نختار ان المراد بالتطابق هو
المعنى الثاني ونقول اذا كان الجزء الاول من الجملة الناقصة مقابلا بالجزء الاول من الجملة
الاولى والثاني بالثاني وهكذا وجد بازاء كل جزء من الناقصة من غير تقاطع للناقصة عن الاول فيلزم التساوي (من الاولى جزء) (التوازي خ)
اذ ذاك امر ضروري لا ينكره الا من كان معاندا مكابرا للعقل وفيه نظر لان
لزوم التساوي انما يكون لو لم يكن التفاوت في الطرف المبدا وهو ممنوع
بالتفاوت بحسب الفرض المذكور ثابت فيه حقيقة وان لم يكن ثابتا في الطرف المنتهي
فلا يكون التساوي على هذا التقدير ضروريا فتامل واما التمثيل بالخردلة
والجبل فسقوطه في غاية الوضوح لان اجزاءهما وان كانت غير متناهية
لكنها ليست موجودة بالفعل بل غاية الامر ان كل واحد منهما قابل للانقسام (غير)
الى غير النهاية وهو لا يوجب تساويهما ولئن فرضنا مع ان الاجزاء
فيهما الغير المتناهية موجودة بالفعل فذلك ايضا لا يوجب تساويهما في
المقدار اذ التساوي في المقدار انما يلزم ان لو كانت الاجزاء متساوية في
المقدار وليس كذلك واذ قد ظهر لك حقيقة الحال وتباين عندك صدق
المقال فاذعن الحق بكل حال ولا تمار فانه من شيم الجهال قال خاتمة (فيه خ)
في احوال الاخرة اقول اورد المص في هذه الخاتمة ابحاثا ستة الاول
في اثبات بقاء النفس بعد الموت الثاني في اثبات اللذة العقلية للنفس الثالث
في اثبات الالم العقلي لها واشار في الثلثة الباقية الى مراتبها في اللذة
والالم فبقاء النفس بعد الموت هي الاخرة اي النشاة الاخرى للنفس واللذة
والالم ومراتبهما من احوال الاخرة وانما في البحث عن هذه الاشياء

علامة
نسخ



في البداية لانه باثبات هذه الاشياء يندفع اوهام منكريها من اتباعها
قال هداية النفس بعد خراب البدن اقول يريد ان يثبت ان النفس
باقية بعد الموت والبرهان عليه ان النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد
وتفنى او تبقى موجودة وعلى تقدير بقائها اما ان يتعلق ببدن اخر على سبيل
التناسخ او تبقى مفارقة ابدا والاول باطل لان النفس ان فسدت لكان فيها (لو خ)
شيء يفسد وشيء اخر يقبل الفساد اذ الفاسد لا يجوز ان يكون قابلا للفساد
فان الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون باقيا معه
لوجوب بقاء القابل مع المقبول ولا يجوز ان يكون الفاسد هو النفس
والقابل للفساد هو البدن لان البدن انما يكون محلا لفساد النفس اذا كان
محلا للنفس ويكون النفس صورة حالة فيه فان معنى كون الشيء محلا لفساد شيء
اخر هو ان يكون الشيء الاول محلا للشيء الثاني فيزول الثاني عن الاول كما ان معنى
كون الشيء محلا لامكان شيء اخر هو ان يكون الشيء الاول مستعدا لان يوجد فيه
الشيء الثاني بحيث لو وجد الثاني كان الاول محلا له فلو كان البدن محلا لفساد النفس
لزم ان يكون البدن محلا للنفس والنفس صورة حالة فيه وليس كذلك اذ قد
ثبت ان النفس مجردة غير حالة في المادة فلا يكون البدن قابلا لفساد
النفس فيكون الفاسد والقابل للفساد جزئين للنفس فيلزم تركبها
وقد تبين انها بسيطة هف فثبت ان النفس لا تفسد وكذا الثاني لان النفس
الباقية بعد موت البدن ان تعلق ببدن اخر على سبيل التناسخ لزم ان
يتعلق ببدن واحد نفسان والتالي باطل اما الملازمة فلان النفس قد

النفس
ثبت انها حادثة بحدوث البدن بمعنى ان البدن اذا تم استعداده لقبول
بعض نفيض عليه من المبدأ نفس يتعلق به نفس حادثة عند ما يتم استعداده من البدن خ
بكل بدن يتعلق به
لقبولها فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ لزم ان يتعلق به نفسان وهو مح
واما بطلان التالي فلان كل احد يعلم بالبديهة ان نفسه واحدة غير متعددة
فثبت بطلان المقدم وهو تعلق النفس بالبدن على سبيل التناسخ واذا ابطل
التناسخ الاولان نقيض التالي وهو بقاء النفس بعد خراب البدن مفارقة
ابدا وهو المط هذا تقرير هذا الجعل وفيه ما ذكره المص وفيه مصادرة
على المط اذ قد تبين ههنا حدوث النفس هناك بما يتوقف على بطلان
التناسخ وهو مصادرة على المط ويمكن ان يستدل على حدوث النفس بحدوث
البدن بدليل لا يتوقف على بطلان التناسخ وهو ان يقال لو كانت
النفس قديمة مستمرة الوجود من الازل الى حين تعلقها بالبدن لكانت
متعلقة لوجودها المستمر تعلقا مستمرا كذلك لان تعلقها لوجودها لكونه بحسب
متذكرة خ الذات لا بالآلة يمتنع انفكاكه عن الذات ومتى كان كذلك لزم كون النفس لا بالذات خ
متذكر لوجودها المستمر بعد التعلق بالبدن لان التعلق بالبدن لا ينافي
التعلق الوجودي لاجتماعهما المعلوم بالوجدان فلا يزول تعقل المستمر السابق
فيبقى بعد التعلق وهو معنى التذكر فلو كانت النفس قديمة كانت متذكرة لوجودها
المستمر بعد التعلق والتالي بط فكذا المقدم واذا ابطل كونها قديمة ثبت انها حادثة
فيكون مسبوقة بمادة وكل ما هو مسبوق بالمادة يتوقف حدوثه على حضور
مادته بأنه القابلة لها فالنفس متوقفة الحدوث على تمام قابلية مادتها

بطلان التناسخ بكون النفس حادثة

ترتبا الى هي البدن فيكون حادثة بحدوث البدن التام القابلية لها وهو المط
قال وهذا اللذة عن ادراك الملائم **اقول** لما كان المقصود من هذا الباب
اثبات اللذة العقلية للنفس الناطقة بعد مفارقتها عن البدن وكان
هذا متوقفا على تصور معنى اللذة فسرها اولا فقال اللذة هي ادراك
الملائم من حيث انه ملائم اي اللذة هي ادراك الشيء المدرك ما يلائمه من المدركات
من حيث انه ملايم فملايم كل مدرك ما يكون مؤثرا عنده مرغوبا اليه كطعم الحلاوة
عند حاسة الذوق والنور عند البصر وحصول المرجو عند القوة الوهمية
والامور الماضية عند القوة الحافظة التي تلتذ بتذكرها وقيد الحيثية للاحتراز
عن ادراك الملائم لا من حيث ملايمته فانه ليس بلذة كالدواء النافع المر فانه
ملايم من حيث انه نافع لا من حيث انه مر فادراكه من حيث انه نافع ادراك
له من حيث انه ملايم فيكون لذة وادراكه من حيث انه مر ادراك له لا من
حيث انه ملايم فلا يكون لذة اذا تمهد هذا التصوير فنقول النفس الناطقة
لها ملايمات من حيث وهي المعقولات التي من شان النفس الناطقة
ان يحصل لها ادراكها مثل ان يحصل لها ما يمكن لها من ادراك الحق الاول
بانه واجب الوجود لذاته كامل بالفعل من جميع الجهات بري عن القوة
منزه عما لا يليق بذاته من النقايص منبع لفيضان الخير على الوجه
الاحسن والنظام الاليق ثم ادراك ما يترتب بعده من معلولاته على الترتيب
الواقع من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية المدبرة هي
اياها والغايات من البسايط العنصرية وما يحصل منها من المركبات

علیه

وعبرها حتى ترتسم فيها صور جميع الموجودات على النظام الذي وقع
فتصير عالما عقليا مضاهيا للعالمين الروحاني والجسماني وهذه الادراكات
بعد حصولها للنفس الناطقة لا تزال عنها بمفارقة البدن لانها لا تحتاج لا يزول خ
في تعقلاتها الى الآلات الجسدانية بل ينبغي ان تزداد تلك الادراكات تزداد خ
قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن كدورات المادة
التي كانت تصدها عن ظهور خواصها فيحصل لها بسبب ادراكاتها الباقية
معها ابدا من اللذات القوية المستعلية ما لا مناسبة بينها وبين
اللذات الحاصلة للقوى الحيوانية اذ اللذات تتبع الادراك والمدرك
كمالا ونقصانا ولا مناسبة بين مدركات العقل ومدركات القوى الحيوانية
وكذا بين الادراكين فلا مناسبة بين اللذتين وعدم حصول اللذة حال
بقاء التعلق لوجود المانع منه وهو ما ذكرنا من العوائق البدنية و
العلائق الجسدانية **قال** فهذه الالم ادراك المنافي **اقول** يريد
ان يثبت في هذه الهداية الالم العقلي للنفس الناطقة فيفسر اولا الالم
بانه ادراك المنافي من حيث انه مناف ومنافي الشيء هو مقابل ما يلائم و ملايمه خ
فائدة قيد الحيثية هنا على مثال ما ذكرنا من الفائدة في تفسير اللذة
ثم قال ومنافي النفس الناطقة هو الهيئة المضادة لكمالها فاذا فارقت
البدن وكانت تلك الهيئة الردية المضادة لكمالها المنافية لها متمكنة
فيها ادركها من حيث انها منافية لها فيعرض لها الالم لا محالة لما بينا ان الالم
هو ادراك المنافي من حيث انه مناف **قال** فهذه النفس الكاملة بالاعتقادات

اقول كمال النفس الناطقة بحسب قوتها النظرية ان يحصل لها تصورات حقايق
الاشياء والتصديقات اليقينية باحوالها وهو كمالها الباقي معها وبحسب بحسب
القوة العملية تعاديها عن الهيئات الردية البدنية فالنفس الناطقة باعتبار تعاديها
كمالها النظري لا يخلو من ان تكون متصفة بالكمال اولا وعلى الاول لا يخلو من ان تكون نقاؤها خ
لها شوق الى الكمال او لا وباعتبار كمالها العملي لا يخلو من ان تكون نقية عن
الهيئات المذكورة اولا واذا اعتبر انضمام كل من حالتيها باعتبار كمالها العملي حالتيها خ
الى كل واحد من حالاتها الثلث باعتبار الكمال النظري انقسم كل واحد من
الحالات الثلث النظرية الى قسمين هما تلك الحالة مع نقاء النفس عن الهيئات
المذكورة ولا معه فالمص اورد الحالة الاولى في هذه الهداية مع تقسيمها الى
قسميها وبيان مرتبة النفس مع كل قسم من مراتب السعادة والشقاوة في الآخرة
وبيانه ان النفس الكاملة المتصفة بالتصورات الحقيقية والتصديقات اليقينية
اذا فارقت البدن وكانت نقية عن الهيئات الردية البدنية المضادة لكمالها
منزهة عن العلائق الجسدانية العائقة لها فتكون غير محجوبة عن الاتصال بالعالم
القدسي انتظمت مع الملائكة المقربين مستغرقة في حضرة جلال رب العالمين
في مقعد صدق عند مليك مقتدر وحصل لها من اللذات ما لا عين رأت في مقعد خ
ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وان فارقته وهي غير نقية عن تلك
الهيئات بقي بسبب ما تمكن فيها من الهيئات محجوبة عن الاتصال بعالم القدس
وحصل لها عند ذلك الم عظيم لكن لا يكون هذا الالم لازما لها بل عارضا يزول
بزوال الهيئة الموجبة له ومدة بقاء هذا الالم تختلف طولا وقصرا بحسب اختلاف

رسوخ في الهيئة قوة وضعفا **قال** النفوس الناطقة اذا ظهر لها **اقول** ورد في هذه
الهداية الحالة الثانية وهي ان تكون خالية عن الكمال متشوقة اليه على سبيل الاجمال
من غير تفصيل لها الى قسميها وبين مرتبة النفس بين الطرفين السعادة و
الشقاوة وتقريره ان بعضا من النفوس الناطقة قد يتفطن بسبب ما يتيقن لها
من كسب المجهول من المعلوم بطريق النظر في الامور الجزئية انها لو اشتغلت
بتحصيل المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية التي تذعن كل عاقل غير معاند
انها فضيلة وكمال وان اضدادها من الجهل رذيلة ونقصان وبذلت المجهود في اكتسابها
بالنظر مثل ما اتفق لها من الاكتساب في الامور الجزئية لربما تكمل المعارف والعلوم
وكملت بها الكمال الممكن لنوعها فاذا تفطنت من التفطن وظهر لها ان
من شانها الاتصاف بتلك المعارف والعلوم حصل لها شوق وميلان
ذاتي الى الكمال لكن هذا الشوق كاين فيها لا يظهر لها ظهورا يعتد به ما دامت
متعلقة بالبدن لان العلايق البدنية تلهيها عن ذلك الشوق فاذا فارقت
البدن وليس معها شيء من كمالها الممكن بما تكاسلت عن اكتسابها مدة
تعلقها بالبدن او اشتغلت بتحصيل ما كانت صارفة لها عن الاكتساب
من اللذات الحسية والعلايق وقد حصل لها الياس عن الكمال الذي هي متشوقة
اليه لفوات آلة التحصيل فيعرض لها الم شديد وهي
الم النار الروحانية الموقدة التي تطلع على الافئدة **قال**
هذا به **اقول** النفوس الناطقة التي لم تكتسب العلم
اقول اورد في هذه الهداية الحالة الثالثة وهي

النفس | ما يتيقن | حصلت | ظهورا | والوهم ظهر لها شوق الى الكمال ظهورا تاما لزوال ما الهاها عنه من

وهي ان تكون النفس ساذجة خالية عن الكمال والشوق اليه وقسمها الى قسميها
مبينا ما للنفس الناطقة مع كل منهما من المرتبة فقال النفوس الناطقة التي
لم تكتسب العلوم وما يتبعها من الشرف والكمال اذا فارقت البدن وكانت
خالية عما يولمها من الهيآت البدنية حصل لها النجاة من العذاب والخلاص
عن الالام لسلامتها عن الم الشوق والهيآت الردية وان لم يحصل لها ما يحصل للنفوس
الكاملة المتحلية بالصور القدسية من اللذات المستعلية فعلم من هذا ان البلاهة
التي توجب سلامة صاحبها عن الم الشوق ادنى الى الخلاص من فطانة بترا
وهي ما ذكرنا من الفطن الذي يوجب الشوق الى الكمال وسماها بترا لعدم
بلوغها الى القوة الى حد يوجب اشتياق صاحبها الى تحصيل الكمال وان فارقته
بشيء من الهيآت الردية متمكن فيها تالمت بفقدان البدن الذي به كانت
متمكنة من تحصيل مقتضى الهيئة الراسخة فيها كهيئة الشره التي لا يمكن تحصيل مقتضاها
من التلذذ باللذات الحسية الا بواسطة الالات البدنية الفائتة عنها بالموت
وبقي في كدر الهيولى مقيدة بسلاسل العلايق في عقبة وعذاب اليم لكن هذا
الالم لا يكون لازما بل يكون زايلا كما ذكرنا في الحال الاول ولكن هذا اخر ما قصدنا
جمعه في هذا الشرح من الفوايد واردنا نظمه في هذا السلك من الفرايد حامدا لله
على التوفيق لاتمامه على نحو ما املناه من الاستقصاء في تلخيص قواعده والاكتفاء
على حسب الامكان في تحقيق مقاصده والتزام شرايط الانصاف في المباحثات والتحرز
عن الاعتساف في اثناء المناظرات مع ما اعترف بالعجز والقصور
وانتساب معظم القوى الى النقصان والفتور ولكن الله تعالى

الساذجة | من الشوق

زلفنک مهابه ظلمه کل ... کبابه

نتیجه صباح مصباح الور ضیابه

نسبت تمامی دو عالم ... لبکدن اجدی

... اول تا ابد صفابه

مروه ... صورتکی

خطوکه ... معنی در لرکه ... آیه

توقیع ذوالجلالی تحریر اولیدر آیه

خاک درکدن ایرسه چشم عمی یه ذره

کون کبی کوره روشن قلسه نظر شهابه

عشقکده مجنون اولدیم ای صورتی لیلی حبیب

... لیلیک ... ای بزم ... طبیب

دو دیده ... ای نوح زمان

... غنم ... ای غریب

فرقتکده اغلامقدن ... باشندن اوسون

دیده ده ... حق و رسول

دیدیکیم بودر خدادن ... بیله نصیب

بیله عمرو بیله ... زار و منوبر

شول جمالک ... ارتر ... ایلر عندلیب

ایله کم کول کورسه جانا ناله ایلر ...

دایما وصلک ... تمنا ایلرم

بو درسندن مرادوم ... یا مستجیب

دیله کی سندن الهی بو ریاضی خسته نوش

مدعی یاشن کم ایت اوزتمسون عمر رقیب

والضبط فيها ان القوة الباطنة اما ان يكون لها ادراك بدون التصرف او ادراك مع التصرف والتي لها ادراك بدون التصرف ان ادرك الصور الجزئية فهي الحس المشترك وان ادرك المعاني الجزئية فهي الوهم وخزانة المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة والتي لها التصرف فهي المتفكرة والمتخيلة ... مفكرة باعتبار انها آلة للعقل ومتخيلة باعتبار انها آلة للوهم والمراد بالتصرف التركيب والتفصيل ...

یمن علی من یشاء من عباده بالفضل والانعام

ویدخل من یشاء فی رحمه

من اناه الطول والاکرام

انه هو البر

الرحیم

والجود

الکریم



ای یوزی کدر حق کناهی وی که خالک در نقط

یرتش عالمده که بیله املا بیله خط

بل طریق عشقکا طور شهامن کلشم

حاشا که سهو ایلیم یولدن چقم قیلم غلط

بو بلا که عشقکز ده بنده چکدم دلبرا

دیدلر ایوب چکدی دنیه ده برده فقط

وعده وصل ایله اتدک دلبرا عاشقلرا

وقت کلدی فوت الورمی اول ازلکی ماشرط

فرقتوکده اغلامقده بو ریاض خسته توک

کوزلری جیحون ارسدزیه جوی بغداد شط

الحمد لله والصلوة على نبيه

اتفق جمهور اطباء الروم والهند والفارس على ان الامراض كلها متولدة من ستة اشيا كثرة الجماع وشرب الماء في جوف الليل وقلة النوم في الليل والاكل على الشبع وكثرة النوم في النهار وحبس البول فاحذروها

العالم كرة والارض نقطة والافلاك قوس

والحوادث سهام والناس هدف الله رامي

فاين المفر

معمای احمد

شکل زلفش در میان قلب ما آرام سرمد
[illegible] سرکش را نگاه کش شاه امر کرد
این دل ما پای بست دلبر که نیستش عیش امیدم
سرو رسای دلبر که [illegible] هم عمر [illegible]
اشک بیاقی آه مطرب ناله هدهد

[illegible] ۱۲۲۱

معمای سلطان محمد

چرخ اطلس کو [illegible] انواع نور جلیل
مه بیرون [illegible] کاهل [illegible]